

الجامعة الإسلامية – غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية الشريعة  
قسم أصول الفقه

# تخصيص العموم بالأدلة المنفصلة

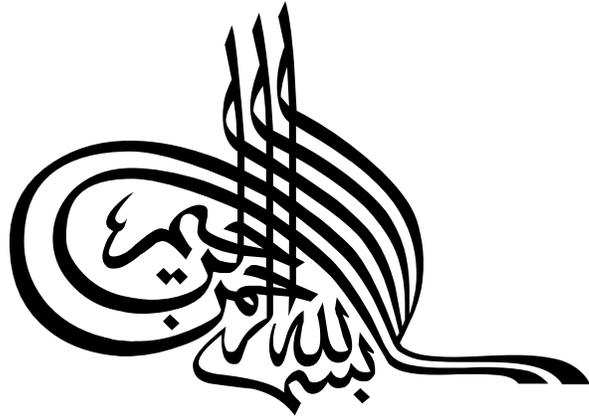
رسالة ماجستير مقدمة من

الطالب: محمد إسماعيل محمد النجار

إشراف الدكتور: يونس محي الدين الأسطل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
أصول الفقه.

1426هـ - 2005م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

{ قُلْ إِنِّي صَلَّيْتُ وَسُكِّيْتُ وَمَحْيَايَ  
وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

الأُنعام/162

# الإهداء

إلى الذين سطروا بدمائهم الزكية الطاهرة أروع آيات العزة والكرامة، ورحلوا عن الدنيا من أجل أن تحيي أمتهم حياة طيبة .

إلى الشهداء المجاهدين، منهم العلماء، وطلبة العلم .

إلى اللذين ربباني صغيراً، وحملاً همومي كبيراً، ولساني يلهج بالدعاء لهما، أن ربّ ارحمهما كما ربباني صغيراً؛ والديّ الكريمين .

إلى زوجتي وأبنائي وجميع أهلي .

إلى أرحامي في العلم، أساتذتي الكرام، إخواني طلاب العلم جميعاً .

## أهدي هذا البحث

## شكر وتقدير

إن الشكر عبادةٌ وامتثالٌ لأمر الله عز وجل؛ فهو تبارك وتعالى يقول:  
( **أَنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا دَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ** )<sup>(1)</sup>، والشكر سبب من أسباب زيادة النعم،  
وقد قال ربنا عز وجل: ( **لَنْ نُشْكِرْكُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ** )<sup>(2)</sup> والشكر برٌّ لذي الفضل، واستجابة  
لتوجيه سيد الخلق محمد ﷺ؛ إذ يقول في الحديث: " **لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ**  
**الناس** " <sup>(3)</sup>.

لذلك فإنني أتوجه بخالص الشكر وأكملة وأتمه لله ربّ العلمين أولاً وأخيراً.  
ثم أرى وجوباً علي أن أتقدم بجزيل الشكر وأخلصه، وعظيم العرفان وأجزله  
لأستاذي وشيخي الفاضل: الدكتور/ **يونس محيي الدين الأسطل**.... **حفظه الله**  
**ورعاه**، الذي تفضل عليّ بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فمنحني الكثير من  
علمه ووقته الثمين، حتى خرجت الرسالة في هذه الحلة البهية، فجزاه الله خير  
الجزاء، ونفع الله بعلمه، وجعله ذخراً للإسلام والمسلمين.  
كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكريمين اللذين تفضلا وقبلا مناقشة هذه  
الرسالة، ليسددا للخلل الواقع فيها، فأكون قد استفدت من علمهما، ولهما مني كل  
الشكر والعرفان.

1. فضيلة أستاذي الدكتور: مازن إسماعيل هنية حفظه الله.

2. وفضيلة أستاذي الدكتور: سلمان نصر الداية حفظه الله.

والشكر موصول إلى الجامعة الإسلامية هذا الصرح الشامخ الذي ما زال  
يخرِّج العلماء والشهداء، وأخص بالذكر رئيسها السيد الأستاذ الدكتور: **محمد عيد**

(1) لقمان/14.

(2) إبراهيم/7.

(3) أبو داود-كتاب الأدب-باب(12) في شكر المعروف-برقم(4811)،(723)، والترمذي في سننه-كتاب البر  
والصلة عن رسول الله ﷺ -باب(35) ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك(برقم1954)، (445)، الحديث صححه  
الألباني.

شبير، على منحها الفرصة لي؛ لأنهل من ميراث الأنبياء، لعلني أكون متشبهاً  
بورتتهم.

ولا يفوتني أن أشكر عمادة الدراسات العليا متمثلة بعميدها فضيلة الأستاذ  
الدكتور / أحمد يوسف أبي حلبية حفظه الله.  
وفضيلة الدكتور/زياد إبراهيم مقداد ركن كلية الشريعة فيها.  
كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي وشيوخي الأفاضل في كلية  
الشريعة، وعلى رأسهم فضيلة الدكتور/أحمد ذياب شويدح عميد الكلية، ومن سبقه  
من العمداء، ثم أساتذة قسم أصول الفقه في الدراسات العليا.  
وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا البحث.

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم:

**وبعد:**

فإن علم أصول الفقه من أشرف العلوم، لأنه بمعرفة قواعده وأصوله يستطيع المجتهدون في كل عصر معرفة أحكام الفروع، والمسائل التي تعرض لهم، حينما يردون هذه الفروع والمسائل إلى تلك القواعد والأصول.

وإن من قواعد هذا العلم ما يعرف عند الأصوليين بالتخصيص؛ أي تخصيص العام، ويعتبر هذا الموضوع من أهم القواعد التي بنى عليها هذا العلم؛ لأنه به يعرف المجتهد والفقيه مراد الله عز وجل من النصوص التي تأتي عامة، سواء كانت في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية. من أجل ذلك فقد اعتنى به الأصوليون اعتناءً كبيراً، حتى إنك لا تقلب كتاباً في الأصول إلا وتجد أنهم قد تناولوا هذا الموضوع "تخصيص العام".

وقد رأيت أن أغوص في لجة هذا الموضوع لعلني أخرج في نهايته بفائدة تنفعني وتنفع طلبة العلم في هذا الزمان.

## أولاً / أسباب اختيار الموضوع :-

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى المسوغات الآتية :

- 1 . بات من المؤكد أنه (ما من عام إلا ودخله التخصيص)؛ لذا فإن هذا الموضوع يكتسي أهميته من حيث شموله وسعة دائرته .
- 2 . نحن على أعتاب العالمية الإسلامية الثانية- بمشيئة الله تعالى- تلك التي يتوجب معها تفعيل الاجتهاد لمواجهة مستجدات العصر، وإن ضبط القواعد الأصولية شرط مهم لهذا الاجتهاد وخاصة فيما تعلق بالمقطوع والمظنون، وعلاقة دلالة العام والخاص بهما .
- 3 . الوقوف على ضوابط الفرق بين المخصصات المتصلة والمنفصلة من جهة، زيادة في إتقان المتخصصين لهذا الفن، على طريق إعداد المجتهدين .
- 4 . لما كان التخصيص بالأدلة نوعين: تخصيصاً بالأدلة المتصلة، وآخر بالأدلة المنفصلة؛ فقد أثرت الكتابة في المنفصلة منها؛ لأنها تحتاج إلى تجلية أكثر من أختها؛ فإن أي مطالع للنصوص يدرك بسهولة الاستثناء، والشرط، والصفة، والغاية، كمخصصات مباشرة، فيعلم فوراً أن الأفراد المخرجة غير داخلة في الحكم.

بينما ما جرى تخصيصه من الكتاب بالسنة، أو من السنة بالكتاب، وحتى لو خُصص الكتابُ الكتاب، والسنةُ السنة؛ فإن معرفته تحتاج إلى جهد وتنقيب، وإذا علمنا أن السنة متواترٌ وآحاد؛ أي مقطوعٌ ومظنون، كان تخصيصها، أو التخصيص بها، يقتضي دراسة العلاقة بين المقطوع والمظنون، فكيف إذا جاء التخصيص بالقياس، وهو أشدُّ ظنيَّةً من الآحاد الصحيح، أو الحسن، وكيف إذا كان كذلك بسنة الأفعال المتعارضة مع سنة الأقوال، وكيف إذا جاء التخصيص بأفعال الصحابة، أو قرائن الأحوال.

لهذه الأسباب ولغيرها رأيت الكتابة في هذا الموضوع، والله تعالى أسأل التوفيق والسداد .

## ثانياً / الجهود السابقة :

أشرت إلى وجود مبحث التخصيص بفروعه المختلفة في جُلِّ المصنفات الأصولية قديمها وحديثها، غير أنني لم أفد على من أفرده ببحث أو رسالة من المعاصرين ، فكان من المناسب لملمة أطرافه ، وإخراجه في ثوب جميل ، خدمةً للدارسين والمفتين.

## ثالثاً / منهجي في البحث :-

اعتمدت في بحثي هذا على الخطوات التسع الآتية :-

1. الإكثار ما أمكن من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وعدم الاعتماد على الكلام العقلي البحت ما أمكن .
2. إن كان هناك أثر رددته إلى قائله، وإن لم أعر على قائله، أسندته إلى الكتاب الذي أخذته منه .
3. سلكت في عرض المسائل طريقة سهلة، بحيث أذكر صورة المسألة، والأقوال الواردة فيها، ثم أبين سبب الخلاف فيها إن وجد، ثم الأدلة ووجه الدلالة منها .
4. الترجيح بين الأقوال متبعاً ما أظنه الحق، ومبتعداً عن الهوى بعون الله.
5. ذكر الفروع الفقهية التي لها ارتباط بالقواعد الأصولية التي ذكرتها، بحسب العثور عليها.
6. الترجمة للمغمورين من الفقهاء والأصوليين، ورد الترجمة إلى مظانها التي استقيت منها .
7. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية، واسم السورة.
8. تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، مع ذكر الحكم على الحديث ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
9. بالنسبة للأحاديث الواردة في السنن الأربعة (أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه) فقد اعتمدت في الحكم عليها حكم الشيخ الألباني، من خلال تخريجه لها، والحكم عليها، في طبعة دار المعارف بالرياض.

## رابعاً: خطة البحث:-

ينقسم هذا البحث إلى تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

## التمهيد : حقيقة العام التخصيص والأدلة المخصصة للعام

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: حقيقة العام

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العام .

المطلب الثاني: أفاظ العام .

المطلب الثالث: الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص .

المبحث الثاني: حقيقة التخصيص

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التخصيص عند الأصوليين .

المطلب الثاني: جواز التخصيص عند الأصوليين .

المطلب الثالث: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

المبحث الثالث: الفرق بين التخصيص وأشباهه

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: الفرق بين التخصيص والنسخ .

المطلب الثاني: الفرق بين ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز .

المبحث الرابع : الأدلة المخصصة للعام .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : التخصيص بالأدلة المتصلة .

المطلب الثاني : التخصيص بالأدلة المنفصلة .

## الفصل الأول: تخصيص المقطوع به بالمقطوع والمظنون .

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تخصيص المقطوع بالمقطوع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص الكتاب بالكتاب .

المطلب الثاني: تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة .

المبحث الثاني : تخصيص المقطوع بالمظنون

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقراءة الشاذة .

المطلب الثاني: تخصيص الكتاب بسنة الآحاد .

المطلب الثالث: تخصيص القرآن والسنة المتواترة بالقياس .

## الفصل الثاني: تخصيص المظنون بالمقطوع والمظنون .

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تخصيص المظنون بالمقطوع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص سنة الأحاد بالكتاب .

المطلب الثاني: تخصيص سنة الأحاد بالسنة المتواترة .

المبحث الثاني: تخصيص المظنون بالمظنون

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخصيص بفعل الرسول ﷺ .

المطلب الثاني: التخصيص بالتقرير .

## الفصل الثالث: التخصيص بأفعال الصحابة، وقرائن الأحوال .

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه وغير راويه من الصحابة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه من الصحابة .

المطلب الثاني: تخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من

الصحابة.

المبحث الثاني: التخصيص بالقرائن والسياق وقضايا الأعيان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخصيص بالقرائن والسياق .

المطلب الثاني: التخصيص بقضايا الأعيان .

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات

## التمهيد : حقيقة العام والتخصيص والأدلة المخصصة للعام

وفيه أربعة مباحث:

### المبحث الأول: حقيقة العام

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العام عند الأصوليين .

المطلب الثاني: ألفاظ العام .

المطلب الثالث: الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به الخصوص .

### المبحث الثاني: حقيقة التخصيص .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التخصيص عند الأصوليين .

المطلب الثاني: جواز التخصيص عند الأصوليين .

المطلب الثالث: العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

### المبحث الثالث: الفرق بين التخصيص وأشباهه .

وفيه مطلبان:

المطلب الثاني: الفرق بين التخصيص والنسخ .

المطلب الثالث: الفرق بين ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز .

### المبحث الرابع: الأدلة المخصصة للعام

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخصيص بالأدلة المتصلة .

المطلب الثاني: التخصيص بالأدلة المنفصلة .

## التمهيد: حقيقة العموم، والتخصيص، والأدلة المخصصة للعام.

يدور هذا المبحث حول تجلية معنى العام، ثم بيان ألفاظه، ثم ذكر الفرق بين العام المخصوص، والعام المراد به الخصوص، بعد تعريف كل منهما.

### المبحث الأول: حقيقة العام:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العام.

المطلب الثاني: ألفاظ العام:

المطلب الثالث: الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به الخصوص.

### المطلب الأول: تعريف العام.

تعريف العام لغةً: عمّ الشيء عموماً: أي شمل الجماعة، يقال: عمّنا هذا الأمر عموماً إذا أصاب القوم أجمعين، والعمامة ضد الخاصة<sup>(1)</sup>.

فالعام لفظ يستعمل ليبدل على الشمول.

### العام اصطلاحاً:

اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف العام، أذكر أربعة من هذه التعريفات، ثم اذكر التعريف المختار منها:

1- عرفه ابن السمعاني بأنه: "اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له"<sup>(2)</sup> وزاد الباجي وغيره "من غير حصر"<sup>(3)</sup>.

شرح التعريف<sup>(4)</sup>:

اللفظ: أي يصلح له اللفظ العام كمن للعقلاء دون غيرهم.

المستغرق: خرج بقيد الاستغراق النكرة.

من غير حصر: خرج أسماء الأعداد، فإنها متناولة لكل ما يصلح لها لكن مع الحصر.

2- وعرفه البزدوي بأنه "كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى"<sup>(5)</sup>.

شرح التعريف<sup>(6)</sup>:

ينتظم: أي يشمل، وهو احتراز عن المشترك، فإنه لا يشمل معنيين بل يحتمل كل واحد على السواء.

(1) معجم المقاييس في اللغة- لابن فارس (عم/651)، الفاموس المحيط- للفيروزآبادي (عمم/1473).

(2) قواطع الأدلة في الأصول- لأبي مظفر السمعاني/244.

(3) الإشارة في أصول الفقه- لأبي الوليد الباجي/185- البحر المحيط في أصول الفقه- لبدر الدين الزركشي-2/

(4) الإشارة في أصول الفقه- للباجي/185.

(5) كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي- لعبد العزيز البخاري-33/1.

(6) المرجع السابق.

**جمعاً:** احتراز عن التثنية، فإنها ليست بعامة بل هي مثل سائر أسماء الأعداد في الخصوص.

**الأسماء:** يعني المسميات.

**لفظاً:** أي صيغته تدل على الشمول لصيغ العموم، مثل زيدون ورجال.  
**معنى:** أي عمومه باعتبار المعنى دون الصيغة، كمن، وما، والجن، والإنس فإنها عامة من.  
3- وعرفه الغزالي بأنه: " ما يتعلق بشيئين فصاعداً من جهة واحدة"<sup>(1)</sup>.

**شرح التعريف:**

بشيئين: احتراز عن النكرة في سياق الإثبات<sup>(2)</sup>.

4- وعرفه البيضاوي بأنه: " لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد"<sup>(3)</sup>.  
**شرح التعريف<sup>(4)</sup>:** -

**لفظ:** جنس يشمل كل لفظ، سواء كان مستعمل أو مهمل.  
**يستغرق:** الاستغراق بمعنى التناول لما وُضع له اللفظ دفعة واحدة، وهو قيد يخرج المهمل، لأن الاستغراق فرع الوضع، والمهمل غير موضوع.  
ويخرج المطلق، لأن المطلق لم يوضع للأفراد، وإنما وضع للماهية.  
ويخرج أيضاً النكرة، لأنها وإن وضعت للفرد الشائع إلا أنها لم نستغرق ما وضعت له دفعة واحدة، وإنما تتناوله على سبيل البذل.

فالحاصل ان الاستغراق شرط عندهم، بخلاف الحنفية الذين اشتروا الجمعية.  
وفائدة الخلاف ان العام الذي خُص منه البعض لا يجوز التمسك بعمومه حقيقة، لأنه لم يبق عاماً عند القائلين بالاستغراق.

أما القائلون بعدم الاستغراق قالوا بجواز التمسك بالعام بعد تخصيصه لبقاء العموم باعتبار الجمعية<sup>(5)</sup>.

**جميع ما يصلح له:** والذي يصلح له اللفظ ما وضع له اللفظ لغةً، والذي لم يوضع له اللفظ لا يكون صالحاً له.

فمثلاً: (من) وضعت للعاقل، فلا تصلح لغير العاقل.

**بوضع واحد:** يحترز به عما يتناوله بوضعين فصاعداً كالمشترك.

(1) المستصفي في أصول الفقه- للغزالي/224.

(2) أصول الفقه الإسلامي أمير عبد العزيز-561/2.

(3) منهاج الوصول في علم الأصول- للبيضاوي/296.

(4) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الوصول- لجمال الدين السنوي-1/444-446- الإشارة في

أصول الفقه- للبايجي/185- أصول الفقه- لأبي النور زهير/199-200.

(5) كشف الأسرار للبخاري/33/1.

## التعريف المختار :-

بعد عرض هذه التعريفات لمعنى العام عند الأصوليين، يمكن تعريف العام، بتعريف نخرج به من دائرة الخلاف في اشتراط الاستغراق بين الأصوليين، وذلك بما يلي :-

هو: " لفظ ينتظم جميع ما يصلح له من الأفراد بوضع واحد".

## المطلب الثاني: ألفاظ العموم

للعوم ألفاظ كثيرة<sup>(1)</sup> تدل عليه، أذكر بعض هذه الألفاظ.

أولاً: (كل) تفيد العموم، وتدل على الإحاطة لكل الجزئيات إن أُضيفت إلى نكرة، أو الأجزاء إن أُضيفت إلى معرفة، ومعناها التأكيد للعموم.

قال بعض الأصوليين: ليس بعدها في كلام العرب كلمة أعمّ منها.

ولا فرق أن تقع في مبتدأ الكلام، أو تابعة، قال تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ} <sup>(2)</sup>، ونقول: جاءني القوم كلهم.

وهي تشمل العاقل وغير العاقل، والمذكر والمؤنث، المفرد والمنى والجموع، لذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتأتي في جميع الصور بلفظ واحد، فنقول: كل الناس، وكل القوم، وكل رجل... .  
ثانياً: (جميع) نعم إن أُضيفت على معرفة، ولا تضاف إلا إلى معرفة، وتكون لأحاطة الأجزاء.

مثل قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً} <sup>(3)</sup>.

ثالثاً: (معاشر، قاطبة، عامة).

مثال الأولى: عن عائشة رضي الله (، قال ﷺ: "نحن معاشر الأنبياء لا نُورث....." <sup>(4)</sup>.

مثال الثانية: عن عائشة رضي الله ( قالت: "لما مات الرسول ﷺ ارتدت العرب قاطبة" <sup>(5)</sup>، أي: جميعهم <sup>(6)</sup>.

مثال الثالثة: قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} <sup>(7)</sup>.

رابعاً: (من، وما، وأي)، الشرطية منها والاستفهامية تفيد العموم.

<sup>(1)</sup> البحر المحيط في أصول الفقه- لبدر الدين الزركشي-228/2-287- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي-لمحمد أديب صالح/12-17- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء-لمصطفى الخن/198-201-القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقسيم النافعة- لعبد الرحمن السعدي/202-205.

<sup>(2)</sup> الرحمن/26.

<sup>(3)</sup> البقرة/29.

<sup>(4)</sup> البخاري-كتاب المغازي-باب(38) فتح خيبر- برقم(4240-4241)، (334/2)، رواه أحمد في مسنده- برقم(9973)، نحن بلفظ "نحن معشر الأنبياء لا نورث".

<sup>(5)</sup> جزء من حديث- رواه النسائي-كتاب الجهاد-باب(1) وجوب الجهاد-بلفظ "لما توفي رسول الله ﷺ....." برقم/3091-476)، والحديث صححه الألباني.

<sup>(6)</sup> النهاية في غريب الحديث الأثر-لابن الأثير الجزري-(حرف القاف/759).

<sup>(7)</sup> سبأ/29.

مثال الأولى: (من الشرطية)، قال تعالى: { وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا } (1).

إن لفظ "مَنْ" الشرطية يفيد العموم من حيث إنه يفيد أن كل من يتق الله يحصل له هذا الجزاء.

(من الاستفهامية)، قال تعالى: { قَالَ وَمَنْ يَنْتَظِرُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ } (2).

إن لفظ "مَنْ" الاستفهامية يفيد العموم من حيث إنه يفيد أن كل من ينتظ من رحمة الله فهو من

الضالين.

مثال الثانية: (ما الشرطية)، قال تعالى: { وَمَا تَقْدُمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا

وَاسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (3).

إن لفظ "مَا" الشرطية يفيد العموم من حيث حصول الثواب والجزاء لكل ما يقدمه الإنسان

لنفسه سواء كان صغيراً أو كبيراً.

(ما الاستفهامية)، قال تعالى: { وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى } (4).

مثال الثالثة: (أي الشرطية) قال تعالى: { قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَى } (5).

لفظ "أَيًّا" تفيد العموم حيث إفادتها جواز الدعاء بجميع أسماء الله تعالى.

(أي الاستفهامية) قال تعالى: { قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى الْأُلُوبَ بَاتِنِينَ بَعَثْنَا قَبْلَ آدَمَ يَاتُونِي مُسْلِمِينَ } (6).

لفظ "أَيْكُمْ" يفيد العموم من حيث حصول القيام بالأمر من أي واحد منهم.

خامساً: الجمع المعرف بالألف والام الاستغراقية.

مثل، قوله تعالى: { وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَزْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } (7).

وقوله تعالى: { إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ صَابِرِينَ } (8).

لفظ "المطلقات" في الآية الأولى، ولفظ "المنافقين" الثانية جمع معرف بالألف والام التي

للاستغراق فتفيد العموم والشمول لكل مطلقة، وكل منافق.

سادساً: الجمع المعرف بالإضافة.

مثل، قوله تعالى: { يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى } (9).

(1) الطلاق/2.

(2) الحجر/56.

(3) المزمّل/20.

(4) طه/17.

(5) الإسراء/110.

(6) النمل/38.

(7) البقرة/228.

(8) النساء/145.

(9) النساء/11.

لفظ "أولادكم" جمع مضاف يفيد العموم، فهو يشمل جميع الأولاد دون حصر.

سابعاً: المفرد المعرف بأل الاستغرافية.

مثل، قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} (1).

وقوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} (2).

لفظ "البيع"، و"الربا" في الآية الأولى، و"السارق"، و"السارقة" في الثانية مفرد معرف بأل

الاستغرافية فهو يشمل كل الأفراد التي يصدق عليها دون حصر أو عدد.

ثامناً: النكرة في سياق النفي تفيد العموم.

مثل، قوله تعالى: {الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} (3).

وقوله ﷺ فيما يرويه عنه عمرو بن خارجه رضي الله عنه " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث" (4).

فإن قوله: "رفث، وفسوق، وجدال" في الآية الأولى، ولفظ "وصية" في الحديث كل منها نكرة

وقعت في سياق النفي فتفيد العموم.

ومثل النفي في ذلك النهي، وذلك مثل قوله تعالى: {وَلَا تَصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ

عَلَيَّ فَبَرِّه} (5).

فكلمة "أحد" نكرة وقعت في سياق النهي فتفيد العموم.

### المطلب الثالث: الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به الخصوص

لم يهتم الأصوليون كثيراً بالتفريق بين العام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص؛ ظناً منهم أن التفريق بينهما مما أثاره المتأخرون، كما ذكر بعض الأصوليين، ولكن التفريق بينهما وقع في كلام الشافعي رحمه الله، وبعض علماء الحنابلة<sup>(6)</sup>، فما المقصود بكل من العام المخصوص والعام المراد به الخصوص؟

أولاً: العام المخصوص:

عرفه الأصوليون بأنه: "الذي لا تقوم قرينة عند المتكلم به على أنه أراد بعض أفرادها، فيبقى متناولاً لأفرادها على العموم"<sup>(7)</sup> وهذا النوع موجود بكثرة في القرآن الكريم؛ حتى لتكاد تكون جلّ

(1) البقرة/275.

(2) المائدة/38.

(3) البقرة/197.

(4) الترمذي-كتاب الوصايا عن رسول الله ﷺ باب (5) ما جاء في لا وصية لوارث برقم (2121-479)، والحديث صححه الألباني..

(5) التوبة/84.

(6) البحر المحيط-للزركشي-400/1.

(7) إرشاد الفحول- للشوكاني-405/1.

عمومات القرآن الكريم من هذا النوع، وهو الذي قال عنه بعض الأصوليين إنه: "ما من عام إلا وقد خُصص"<sup>(1)</sup>.

ومن أمثلته:-

(1) قال تعالى: ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا )<sup>(2)</sup>.

(2) وقال سبحانه: (وَالْمَطَّلَقَاتُ يَرِبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)<sup>(3)</sup>.

(3) وقال عز وجل: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى)<sup>(4)</sup>.

والظاهر من هذه الآيات أنها للعموم، وأنه لم توجد قرينة تدل على أن المراد بها بعض أفرادها، لكن لما جاء من الأدلة ما يدل على أنها مخصوصة علمنا أنها من قبيل العام الذي دخله الخصوص.

فالآية الأولى: دلّ العقل أنها مخصوصة بخروج الأطفال والمجانين، ومن ليس بمكلف، وهذا على رأي بعض الأصوليين، وإن كان خروج الأطفال والمجانين بالنص لا بالعقل<sup>(5)</sup>، وإن كان اللفظ عاماً، فالعام يتناول اللفظ، ولا يتناول الحكم

والآية الثانية: دلّ الدليل السمعي على أنها لا تشمل كل المطلقات؛ لأن هناك مطلقات لا تعدد بثلاثة قروء، كالتي لم يُدخَل بها؛ فإنها إذا طلقت لا عدة عليها أصلاً، بدليل قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُوْنَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً)<sup>(6)</sup>.

والآية الثالثة: قد دلّ الدليل السمعي أيضاً، وهو من السنة، أن هناك أولاداً ليس لهم من الميراث شيئاً، كالأب القاتل، والكافر، فقد جاء في الحديث الذي رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: "ولا يرث القاتل شيئاً"<sup>(7)</sup>.

(1) هذا الأثر تذكره كتب الأصول كثيراً، وينسبونه إلى ابن عباس رضي الله عنهما، ولكن بعدد البحث في المصنفات التي اهتمت بآثار الصحابة، مثل موسوعة آثار الصحابة، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، لم أعثر عليه.

وفي التعليق على كتاب الموافقات- للشاطبي، نبه الشيخ مشهور سلمان، على أن هذا الأثر من كلام الأصوليين، ولم يصح نقله عن ابن عباس رضي الله عنهما. الموافقات-تعليق- مشهور سلمان-309/3-312، 48/4. ووجدت أيضاً ابن تيمية يذكر في كتابه الفتاوى، أن بعض المفسرين قد نقلوا أقوالاً، وتفسيراً عن ابن عباس، وهي في الحقيقة ليست من أقوال، ولا من تفسير ابن عباس، ولعل هذا الأثر كذلك- مجموع الفتاوى- لابن تيمية 234/6.

(2) آل عمران/97.

(3) البقرة/228.

(4) النساء/11.

(5) ويمكن أن نقول: كيف يقولون إن هؤلاء قد خرجوا بالعقل مع حديث (رفع القلم عن ثلاثة... ) وذكر الصبي حتى يحتلم.

وبناءً عليه أرى أنه إخراج بالنص، ولو أن الأصوليين يدعون أنه إخراج بالعقل.

(6) الأحزاب/49.

(7) رواه أبو داود- كتاب الديات- باب(20)ديات الأعضاء-برقم (4564)، (684)- مسند أحمد- مسند العشرة المبشرين بالجنة-برقم 329، والحديث حسنه الألباني.

وقوله ﷺ، عن أسامة بن زيد "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم" (1).  
فقد دلّ هذان الحديثان على أنه ليس كل الأولاد يرثون، بدليل خروج القاتل والكافر.

ثانياً: العام المراد به الخصوص:

وهو "ما كان مصحوباً بالقرينة عند التكلم به على إرادة المتكلم به بعض ما يتناوله" (2).  
ومن أمثله ما يلي:

(1) قال تعالى: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا . . . . .) (3).

(2) وقال تعالى: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . . . . .) (4).

(3) وقال تعالى: (فَنَادَتُ الْمَلَائِكَةَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيْحِمِيِّ . . . . .) (5).

### وجه الدلالة من هذه الآيات:

إن ظاهر هذه الآيات يدل على العموم، لكنه قد دلّ الدليل على أن العموم فيها غير مراد، وإنما المراد بها الخصوص. فلفظ (الناس) في الآية الأولى المراد به فرد واحد، وهو الصحابي نعيم بن مسعود، قبل أن يُسلم كما تدل قرينة السياق على ذلك، وهي قوله تعالى في الآيات اللاحقة: "إنما ذلكم الشيطان؛" حيث عبر بالمفرد "لكم" ولو كان للعموم لقال: "إنما أولئك الشياطين" (6).

ولفظ (الناس) في الآية الثانية المقصود به النبي ﷺ، حيث حسده اليهود على ما آتاه الله من النبوة العظيمة؛ لكونه من العرب، وليس من بني إسرائيل (7).

ولفظ (الملائكة) في الآية الأخيرة عام، ولكن المراد به خصوص جبريل عليه السلام، كما ذكر القرطبي عن السدي قال: ناداه جبريل وحده (8).

فهذه الآيات، وإن كانت الألفاظ فيها عامة، لكنها ليس المقصود منها العموم، وإنما المقصود بها الخصوص.

### ثالثاً: الفرق بين النوعين:-

بعد تعريف كل من العام المخصوص، والعام الذي أُريد به الخصوص، يمكن ذكر ثلاثة فروق بينهما، كما يلي:-

(1) البخاري- كتاب الفرائض- باب (26) لا يرث المسلم الكافر- برقم (6764)، (3301).

(2) إرشاد الفحول- للشوكاني 405/1.

(3) آل عمران/173.

(4) النساء/54.

(5) آل عمران/39.

(6) آل عمران/175 - الجامع لأحكام القرآن- للقرطبي- 622/2- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن- لمحمد

الأمين الشنقيطي- 234/1.

(7) تفسير القرآن العظيم- لابن كثير 778/1.

(8) الجامع لأحكام القرآن- للقرطبي- 444/2.

أولاً: إن العام المراد به الخصوص لا يُراد شموله لجميع الأفراد من أول الأمر، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل في فرد واحد منها أو أكثر. أما العام المخصوص فأريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ، لا من جهة الحكم.

ومثاله قوله تعالى: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ) (1) فلفظ (الناس) وإن كان عاماً إلا أنه لم يُرد به لفظاً وحكماً سوى فرد واحد، وأما لفظ (الناس) في قوله تعالى: (وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَاجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) (2) فهو عام أُريد به ما يتناوله اللفظ من الأفراد، وإن كان حكم وجوب الحج لا يتناول إلا المستطيع منهم خاصة (3).

ثانياً: إن المتكلم إذا أطلق اللفظ العام، فإن أراد به بعضاً معيناً فهو العام الذي أُريد به الخصوص، وإن أراد سلب الحكم عن بعضٍ منه فهو العام المخصوص. مثاله قولك: "قام الناس" فإن أردت إثبات القيام لزيد مثلاً لا غير فهو عام أُريد به الخصوص، وإن أردت سلب القيام عن زيد فهو عام مخصص (4).

ثالثاً: إن العام الذي أُريد به الخصوص ما كان المراد به أقل؛ بمعنى أن المراد باللفظ فرد واحد، وما ليس بمراد فهو الأكثر، بخلاف العام المخصوص فإن المراد به هو الأكثر، والمُخرَجُ بالتخصيص هو الأقل.

وبيانه أن العام المخصوص؛ كقوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) (5) الذي هو للعموم، من المعلوم أنه قد دخله التخصيص، وذلك بقوله: (إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ) (6) والعام الذي أُريد به الخصوص كلي استعمل في جزئي، وهو مجاز (7).

هذه مجمل الفروق بين العام المخصوص، والعام الذي أُريد به الخصوص، ومن خلالها يتضح أيضاً أن العام المخصوص أعم وأشمل من العام المراد به الخصوص، ووقوعه في القرآن الكريم أكثر، ومنه غالب عمومات القرآن الكريم.

ويتضح أيضاً أن العام المراد به الخصوص يقع غالباً في القصص، وهي بحسب طبيعة البحث لا تفيد كثيراً؛ لأن البحث أصولي فقهي، بخلاف العام المخصوص الذي يقع في الأحكام الشرعية، والذي عليه مدار أكثر البحث.

(1) آل عمران/173.

(2) آل عمران/97.

(3) حاشية البناني للجلال المحلي 6/2- مباحث في علوم القرآن- مناع القطان/225.

(4) البحر المحيط- للزركشي- 401/2.

(5) العصر/2.

(6) العصر/3.

(7) المدخل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل- عبد القادر الدمشقي/246-247.

## المبحث الثاني: حقيقة التخصيص

يدور هذا المبحث حول تجلية معنى التخصيص، وبعض الفروق بينه وبين المصطلحات المشابهة، مع البت في الخلاف في مشروعية التخصيص، وما يجوز تخصيصه، وكذا ما يباح إخراج به من الأفراد.

### المبحث الأول: حقيقة التخصيص

وفيه ثلاثة مطالب:-

**المطلب الأول:** تعريف التخصيص عند الأصوليين.

**المطلب الثاني:** جواز التخصيص عند الأصوليين.

**المطلب الثالث:** العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

### المطلب الأول: تعريف التخصيص عند الأصوليين

(أ) التخصيص لغة:

بعد الاطلاع على المعاجم اللغوية وجدت التخصيص يستعمل في معنيين:-

الأول: الأفراد، ومنه قولهم: خص فلاناً بالشيء خصاً وخصوصاً وخصوصية: إذا أفرد به؛ أي جعله له دون غيره<sup>(1)</sup>.

والقياس في الخصوصية الفتح، ويجوز ضمها، وهو الجاري على الألسنة اليوم، ومن

هنا فالاختصاص هو الانفراد بالشيء عن الغير، وقد يُسمى تخصيصاً<sup>(2)</sup>.

الثاني: ضد التعميم، ومنه قيل الخاص والخاصة في مقابل العامة<sup>(3)</sup>.

(ب) التخصيص اصطلاحاً:

اختلف الأصوليون في معنى التخصيص، وقد عرفوه بألفاظ مختلفة، سأذكر بعضاً منها،

ثم أحاول التقريب بينها، وأختار ما أجده مناسباً منها، فأقول:-

عرّف الأصوليون التخصيص بتعريفات كثيرة، ومن هذه التعريفات .

1- عرفه ابن السمعاني بأنه "بيان ما لم يُرد باللفظ العام"<sup>(4)</sup>.

شرح التعريف:-

بيان: البيان هو الوضوح ورفع الإشكال.

ما لم يرد باللفظ العام: بمعنى إيضاح قصد الشارع من اللفظ العام.

2- وعرفه البزدوي من الحنفية بأنه "قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقارن"<sup>(5)</sup>.

(1) القاموس المحيط-للفيروز آبادي/796.

(2) معجم المقاييس في اللغة- لابن فارس/303.

(3) القاموس- للفيروز آبادي-/796.

(4) قواطع الأدلة في الأصول- لأبي مظفر السمعاني/283.

(5) كشف الأسرار على أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري-1/306-307- وتيسير التحرير لأمير بادشاه-

- 3- وعرفه التفتازاني بأنه " قصر العام على بعض مسمياته"<sup>(1)</sup>.  
يتناول هذا التعريف ما أُريد به جميع المسميات أولاً ثم أُخرج بعض، كما في الاستثناء، وهذا هو العام المخصوص، وما لم يرد بعض مسمياته ابتداءً كما في غيره، وهذا العام المراد به الخصوص<sup>(2)</sup>.
- 4- " إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه" وهذا التعريف لأبي الحسين البصري<sup>(3)</sup>، وارتضاه البيضاوي، ولكنه أبدل الخطاب باللفظ.  
شرح التعريف:-  
إخرج: جنس في التعريف يشمل كل إخراج- ليخرج ما ليس بإخراج، كالاستثناء المنقطع، لأن المستثنى فيه لم يكن داخلياً حتى يخرج.  
والمراد بالإخراج: الإخراج من اللفظ باعتبار ظاهره، لأن العام يدل باعتبار ظاهره على دخول الأفراد كلها في الحكم والإرادة.  
وليس المراد بالإخراج الإخراج عن الإرادة، لأن المخرج لم يكن مراداً ابتداءً.  
ما يتناوله اللفظ: فصل قصد به الإيضاح والبيان، ولم يقصد منه الاحتراز عن شيء، لأن كل تخصيص هو إخراج لما يتناوله اللفظ.
- 5- وعرفه الشوكاني بأنه " إخراج بعض ما كان داخلياً تحت العموم على تقدير عدم المخصص"<sup>(4)</sup>.
- 6 - وعرفه من المعاصرين د/محمد أديب صالح بأنه " صرف العام عن عمومه، وإرادة بعض ما ينطوي تحته من الأفراد"<sup>(5)</sup>.
- هذه جملة من تعريفات الأصوليين للتخصيص، يظهر من خلالها الفرق بين نظرة الأصوليين للتخصيص، والظاهر أنها تعبر عن نظرتين:-  
الأولى: أن الذين عرفوا التخصيص بالإخراج، ذهبوا إلى أن التخصيص متعلق باللفظ، وليس بقصد الشارع، وإرادته.  
الثانية: أن الذين عرفوا التخصيص ببيان اللفظ، ذهبوا إلى أن التخصيص متعلق بقصد الشارع، فقصروا نظرهم على قصد الشارع.  
هذا من ناحية، وأما من ناحية أخرى، وبالنظر في تعريف الحنفية الذين زادوا كلمتي (مستقل مقارن) في وصف الدليل المخصص، فهذا في الحقيقة لا يعدو كونه شروطاً عندهم للدليل المخصص، ووجه ذلك كالآتي:-

<sup>(1)</sup> حاشية التفتازاني على حاشية الجرجاني على مختصر المنتهى- لابن الحاجب 13/2.

<sup>(2)</sup> حاشية التفتازاني-لابن الحاجب 129/2- حاشية البناني-للجلال المحلي 3/2.

<sup>(3)</sup> المعتمد في أصول الفقه- لأبي الحسين البصري 234/1-235.

<sup>(4)</sup> إرشاد الفحول- لمحمد بن علي لشوكاني -409/1- تحقيق- شعبان محمد إسماعيل.

<sup>(5)</sup> تفسير النصوص في الفقه الإسلامي محمد أديب صالح 78/ 2.

(أ) اشترطوا في الدليل المخصص أن يكون مستقلاً حتى لا يدخل فيه الاستثناء وغيره من المخصصات غير المستقلة.

وقالوا: إن التخصيص فيه معنى المعارضة، وليس في الاستثناء والوصف والغاية والشرط معنى المعارضة، هذا بالنسبة لاشتراط أن يكون الدليل مستقلاً.

(ب) وأما اشتراطهم المقارنة فحتى لا يكون ناسخاً<sup>(1)</sup>.

من خلال النظر في اختلاف وجهتي النظر في تعريف التخصيص بين الحنفية وبين جمهور الأصوليين يظهر الفرق الواضح بينهما، وقد نتج عن هذا الاختلاف، الخلاف في كثرة المخصصات وقتلتها عندهم.

لكن الحقيقة أن أكثر المخصصات التي اعتبرها الجمهور مخصصة للعام، اعتبرها الحنفية مفيدة قصر الحكم في العام على بعض أفرادها، ولا يسمون ذلك تخصيصاً.

ومهما يكن اختلاف الفقهاء والأصوليين في مدى المخصصات وقوتها، فإنهم يقررون أن التخصيص هو بيان إرادة الشارع بعض أفراد العام ابتداءً، وأن الأفراد التي لا تشملها الأحكام المقترنة بلفظ العام لم تدخل ضمن العام بالنسبة لهذه الأحكام<sup>(2)</sup>.

#### التعريف المختار:-

بعد عرض تعريفات الأصوليين للتخصيص، والمقاربة بينها، يمكن أن أعرف التخصيص تعريفاً يجمع بين تعريف الجمهور، والحنفية، حتى نخرج من دائرة الخلاف بينهما، فأقول:

هو "بيان أن ما أخرج من العام لم يكن مراداً، سواء كان الإخراج بدليل مستقل مقارن أم بدليل متصل".

#### شرح التعريف:-

(البيان): هو الظهور والوضوح.

(ما أخرج من العام): المُخصَّص الذي أخرج الدليل من العام.

(لم يكن مراداً): بمعنى عدم إعطائه حكم العام الذي ورد فيه.

(المستقل): الدليل الذي يستقل بنفسه، بحيث يأتي العام في نص، ويأتي المخصص في نص آخر.

(المقارن): المقترن في الزمن مع العام، بحيث لم يأت متراخياً، حتى لا يعد نسخاً.

(المتصل): الدليل الذي يأتي متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه العام.

ومن المناسب الآن أن أذكر بعض الأمثلة للتخصيص في القرآن الكريم، وهي كثيرة، إلا

أني أكتفي بمثالين من الحدود للإيجاز:-

(1) كشف الأسرار للبخاري 306/1-307.

(2) أصول الفقه لمحمد أبي زهرة 152-153.

المثال الأول:- قال تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)<sup>(1)</sup>.

#### وجه الدلالة:

إن لفظ السارق والسارقة من الألفاظ العامة في القرآن الكريم، ولكن هذا العموم غير مراد هنا، لأنه قد جاء دليل من السنة، وصرف هذا العموم إلى الخصوص، وهو حديث عائشة رضي الله ( : أن النبي ﷺ قال: " لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً"<sup>(2)</sup>.

المثال الثاني: قوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)<sup>(3)</sup>.

#### وجه الدلالة:

إن ظاهر هذه الآية يدل على وجوب الجلد في حق جميع الزناة، إلا أن هذا العموم مخصص بـرجم النبي (ﷺ) للمحصنين المتزوجين أمثال ماعز الأسلمي، و المرأة الغامدية<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> المائدة/38

<sup>(2)</sup> - مسلم- كتاب الحدود-باب(1) حد السرقة ونصابها-برقم(1684)، (894)- والبخاري- كتاب الحدود-باب(13) قول الله:"والسارق والسارقة"، " تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً " برقم(6789)، (306/3).

<sup>(3)</sup> النور/2.

<sup>(4)</sup> مسلم كتاب الحدود- باب(من اعترف على نفسه بالزنى -عن سليمان بن بريدة عن أبيه الحصيب بن عبد الله بن الحرث-(1695)، (900).

## المطلب الثاني: جواز التخصيص عند الأصوليين

اتفق عامة الأصوليين على جواز دخول التخصيص في الأمر<sup>(1)</sup> والنهي<sup>(2)</sup>، والخبر، وينسب هذا القول للأئمة الأربعة، والأكثرين من الأصوليين<sup>(3)</sup>.  
وذهب قلة قليلة من الأصوليين إلى عدم جواز وروده على الأخبار<sup>(4)</sup>، ولكل وجهة هو مؤليها،  
تظهر من خلال الأدلة.  
أولاً: أدلة المجوزين:-

استدل المجوزون للتخصيص في الخبر بالشرع والعقل:-

(أ) أما استدلالهم بالشرع: فهو وقوع التخصيص في كتاب الله تعالى.

ومن أمثلة ذلك:-

1- قوله تعالى: (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)<sup>(5)</sup>، ومن المعلوم أنه ليس خالقاً لذاته، وذاته شيء؛

بدليل قوله تعالى: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنَكُمْ)<sup>(6)</sup>؛ أي الله أكبر شيءٍ  
شهادة، فهو سبحانه إذا شيء، وهذا مثال في العقيدة، وهي من أخبار الغيب.

2- قوله تعالى: (مَا تَدْرِمْنَ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمَ كَالرَّمِيمِ)<sup>(7)</sup>، وقد أتت على الأرض  
والجبال، ولم تجعلها رميمًا، وهذا من القصص، وهي أخبار.

3- قوله تعالى: (إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ)<sup>(8)</sup>.

ومن المعلوم أن بلقيس لم تؤت بعضاً من ملك سليمان عليه السلام، كتسخير الجن

والصرح الممرد من قوارير<sup>(9)</sup>، وهذا من أخبار السابقين الأولين.

إلى غير ذلك من الآيات الخبرية المخصصة.

(ب) أما استدلالهم بالعقل: فمن وجهين:-

(1) مثال التخصيص في الأمر- قوله تعالى: (فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) (التوبة: 5) وقد خصصت هذه

الآية بخروج النساء والصبيان، ومن لا يشارك في القتال من عموم المشركين الذين يجب علينا قتالهم.

(2) ومثال التخصيص في النهي- قوله تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ) (البقرة: 222) مع أن بعض القربان

غير منهي عنه، ومن ذلك ما جاء عن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر نساءه فوق الإزار وهن حِيضٌ "صحيح مسلم- كتاب الحيض- باب (1) مباشرة الحائض فوق الإزار- برقم (294)، (166)- تقريب الوصول إلى علم الأصول- لابن جزى الغرناطي المالكي/143- ط/مكتبة ابن تيمية- القاهرة.

(3) شرح الكوكب المنير- للفتوح الحنفي/180- المحصول- للرازي 399/1- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي

410/2- كشف الأسرار للبردوي 307/1.

(4) قواعد الأدلة في الأصول لأبي مظفر السمعاني/283.

(5) الرعد/16.

(6) الأنعام/19.

(7) الذاريات/42.

(8) النمل/23.

(9) الإحكام في أصول الأحكام- لسيف الدين الأمدي-410/1.

1- إن التخصيص والاستثناء من باب البيان، فتبين أن ذلك المخصَّص غير مراد بالكلام، فإن الاستثناء تكلم بالباقي لغة.

وكذا التخصيص؛ فإن ذكر العام، والمراد منه الخاص، أغلب وجوداً في استعمال الناس<sup>(1)</sup>.

2- إنه لا معنى لتخصيص العموم سوى صرف اللفظ من جهة العموم الذي هو حقيقة فيه إلى جهة الخصوص بطريق المجاز، والتجوز غير ممتنع في ذاته، ولهذا يصح من اللغوي أن يقول: " جاءني كل أهل البلد" وإن تخلف بعضهم<sup>(2)</sup>.

ثانياً: دليل المانعين:-

احتج المانعون للتخصيص في الخبر بأن التخصيص في الخبر يوهم الكذب؛ لما فيه من مخالفة المُخبر للخبر، وهو غير جائز، كما في نسخ الخبر<sup>(3)</sup>.

هذا مجمل أدلة المانعين للتخصيص في الأخبار، ويمكن الرد عليهم من وجهين كما يلي:-

1- لا نسلم لزوم الكذب، ولا وهم الكذب، بتقدير إرادة جهة المجاز، وقيام الدليل على ذلك، وإلا كان القائل إذا قال: " رأيت أسداً " وأراد به الإنسان، أن يكون كاذباً، إذا تبينا أنه لم يرد الأسد الحقيقي، وليس كذلك بالإجماع.

2- ويرد عليهم أيضاً بورود تخصيص الخبر في الكتاب، والآيات الخبرية المخصصة التي ذكرتها في أدلة المجوزين لوقوع التخصيص في الأخبار دليل على ذلك<sup>(4)</sup>.

## الترجيح

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن جواز دخول التخصيص في الخبر كالأمر والنهي هو الأرحح قولاً، والأسلم دليلاً، وهذا هو الظاهر من كلام الأصوليين، وإن خالف في ذلك فئة قليلة، فلا ينظر لهم، حتى اشتهر بين الأصوليين " ما من عام إلا وقد خصَّص " إلا آيات قليلة جداً، مثل قوله تعالى: ( وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ )<sup>(5)</sup>.

وعليه فلا ينبغي الأخذ والرد كثيراً في هذه المسألة، ولا سيما أن كثيراً من الأصوليين قد تركوا الخوض في أدلة المخالفين، والرد عليهم<sup>(6)</sup>.

(1) ميزان الأصول في نتائج العقول- لعلاء الدين السمرقندي- تحقيق محمد زكي عبد البر-304.

(2) الإحكام-للأمدي 411/1.

(3) قال أبو الوليد الباجي: " ذهب الجمهور من الفقهاء والمتكلمين إلى عدم جواز دخول النسخ في الأخبار، وذهب طائفة إلى تجويزه، والصحيح أن النسخ لا يدخل في نفس الخبر، ولكن إن ثبت به حكم جاز نسخ ذلك الحكم" انظر إحكام الفصول في أحكام الأصول-لأبي الوليد الباجي- تحقيق-عبد المجيد التركي/405/1.

(4) الإحكام- للأمدي/412-1 شرح الكوكب المنير- للفتوح الحنبلي- تحقيق محمد الفقهي/180.

(5) البقرة/282.

(6) جاء في أصول الخضري " لما كنا لا نعقل أن يوجد شخص يرى الحجر على المتكلم أن يتكلم بلفظ عام ينظم أفراداً، ثم يبين بكلام متصل به أنه يريد بعض أفراد هذا العام لا كلها، وخصوصاً بعد أن ثبت وجود هذا النوع في كلام الله ورسوله، وكلام الناس في معارفهم، لم نشأ أن نشغل بالاعتراض والجواب في هذا المقام" أصول الفقه- للشیخ محمد الخضري/176.

### المطلب الثالث : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

نزل كثير من آيات القرآن الكريم، وورد العديد من نصوص السنة النبوية على أسباب خاصة، بحيث جاءت جواباً عن سؤال سائل، أو واقعة وقعت، لكن جواب هذا السؤال، وبيان هذه الواقعة، قد جاء بصورة عامة؛ حيث جاء ليبيّن أحكام الشريعة، فهل المقصود بهذا البيان الذي حدث، سواء كان للسؤال أو الواقعة، خصوصاً أسبابها، أم أن المقصود هو حملها على عمومها؟

في هذه المسألة تفصيل عند جمهور الأصوليين، فقد قالوا في ذلك: -

إن الخطاب الذي يرد جواباً عن سؤال، إما أن لا يستقل بنفسه، أو يستقل.

(أ) ففي الحالة الأولى؛ وهي عدم استقلاله بنفسه، بحيث لا يصح الابتداء بالجواب، لا خلاف في أن الجواب تابع للسؤال في عمومته وخصوصه، حتى كأن السؤال معاد في الجواب، فإن كان السؤال عاماً، فالجواب عام، وإن كان السؤال خاصاً، فالجواب خاص.

مثال عموم السؤال: ما لو سئل عن جامع امرأته في نهار رمضان، فقال: "يعتق رقبة" فهذا عام في كل من وطئ في نهار رمضان، وقوله: "يعتق"؛ وإن كان خاصاً بالواحد، لكنه لما كان جواباً عن جامع امرأته بلفظ يعم كل من جامع؛ كان الجواب كذلك، وصار السؤال معاداً في الجواب.

مثال خصوص السؤال: -

(1) قوله تعالى: ( فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ )<sup>(1)</sup>.

وجه الدلالة: -

إن الكفار عندما سُئِلُوا هل وجدوا ما وعدهم ربهم من العذاب حقاً؟ قالوا: نعم، فلما كان السؤال عن شيء مخصص، كان الجواب خاصاً على قدر السؤال.

(2) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر؟ فقال: **أينقص**

الرطب إذا جف؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذن<sup>(2)</sup>.

فيجب قصر الحكم على السائل، ولا يعم غيره إلاً بدليل من خارج على أنه عام في المكلفين

، أو في كل من كان بصفته<sup>(3)</sup>.

(ب) أما بالنسبة للحالة الثانية وهي أن يستقل بنفسه، بحيث لو ورد مبتدأ لكان كلاماً تاماً مفيداً للعموم، فهو على ثلاثة أقسام: -

الأول: أن يكون الجواب مساوياً للسؤال، لا يزيد عليه ولا ينقص.

(1) الأعراف/44.

(2) الترمذي-كتاب البيوع-باب(14) ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة برقم (1225)، (291).

(3) البحر المحيط في أصول الفقه- ليدر الدين الزركشي- تعليق-محمد محمد تامر/335/2.

مثل: سؤاله عن التوضؤ من بئر بضاعة، وماء البحر؟ فيقول: عليه الصلاة والسلام " لا ينجسه شيء" (1).

الثاني: أن يكون الجواب أخصاً من السؤال.

مثل: أن يُسأل عن أحكام المياه؟ فيقول: ماء البحر طهور، فيخص الجواب بالبعض، ولا يعم السؤال بلا خلاف.

قال بعض الأصوليين: ولا يجوز هذا من النبي ﷺ، إلا إذا علم أن الحاجة تمس إلى بيان ما خصه بالذكر، أما إذا علم أن الحاجة عامة في بيان جملة المياه فتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (2).

وقد اشترط الأصوليون لجواز أن يكون الجواب أخصاً من السؤال ثلاثة شروط:-

- 1- أن يكون فيما خرج عن الجواب تنبيه على ما لم يخرج منه.
  - 2- أن يكون السائل من أهل الاجتهاد، والمقصود هنا بالمجتهد من له قوة التنبيه، وإن لم يبلغ درجة الاجتهاد.
  - 3- ألا تقوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد، بحيث يبقى من زمن العمل وقت متسع للاجتهاد، فيجيبه النبي ﷺ عن بعض ما سأله، وينبهه بذلك على جواز البعض الآخر.
- مثل قوله ﷺ، لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سأله عن القبلة للصائم: "أرأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم" (3).
- ومتى انتفى شرط من الثلاثة فلا يجوز أن يجيب المسئول عن البعض؛ للإخلال بما يجب بيانه.

الثالث: أن يكون الجواب أعم من السؤال، فيتناول ما سئل عنه وغيره، وهو قسمان:-  
الأول: أن يكون أعم منه في حكم آخر غير ما سئل عنه.

مثل: السؤال عن التوضؤ بماء البحر، والجواب بقوله ﷺ، فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" (4).

فالجواب جاء أعم من السؤال، وقد بيّن حكماً آخر لم يُسأل عنه، وهو حل ميتته.

الثاني: أن يكون أعم منه في ذلك الحكم الذي سئل عنه، ومن أمثلته:-

(1) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قد سئل عن التطهر من بئر بضاعة فقال: " إن الماء طهور لا ينجسه شيء" (1).

(1) سنن الترمذي- كتاب الطهارة-باب(49) ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه شيء-برقم(66)، (27)- النسائي- كتاب المياه-باب(4) الوضوء بماء البحر- برقم(332)، (60)، والحديث صححه الشيخ الألباني.  
(2) البحر المحیط-للزركشي-354-353/2-المحصول- لفخر الدين الرازي-448/2.  
(3) رواه أبو داود في سننه-كتاب الصوم-باب(33) القبلة للصائم برقم(2385)، (362)- أخرجه أحمد في مسنده- مسند العشرة المبشرين بالجنة- في أول مسند عمر بن الخطاب- برقم(530)، والحديث صححه الألباني.  
(4) أبو داود في سننه- كتاب الطهارة- باب(41) الوضوء بماء البحر برقم(83)، (18)، والترمذي في سننه- كتاب الطهارة عن رسول الله- باب(52) ما جاء في ماء البحر انه طهور- برقم (69)، (27)- والنسائي في سننه- كتاب الطهارة- باب(47) ماء البحر- برقم(59)، (17)- والحديث صححه الألباني.

(2) قوله ﷺ في الحديث الذي روته السيدة عائشة رضي الله عنها، لمن اشترى عبداً فاستعمله، ثم وجد به عيباً " الخراج بالضمآن" (2).

وعليه؛ فإذا كان الجواب أعمّ في غير ما سئل عنه، فلا شبهة في أنه يجري على

عمومه، أما إذا كان الجواب أعمّ منه، فقد اختلف فيها الأصوليون، وتفصيل ذلك كما يلي:-

أولاً: الأقوال:-

(1) ذهب جمهور الأصوليين إلى القول بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(2) وذهب المزني وأبو ثور، وقيل الشافعي (3) أيضاً، أن العبرة بخصوص السبب

لا بعموم اللفظ.

ثانياً: الأدلة:-

(أ) استدل القائلون " بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب" بأدلة؛ منها:

(1) سبق تخريجه/ ص8.

(2) أبو داود- كتاب البيوع- باب(73) فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً- برقم(3058)، (532)- وابن ماجه- كتاب التجارات- باب(43) الخراج بالضمآن برقم(2243)، (385)، والحديث حسنه الألباني.

(3) تبين لي من خلال البحث والنظر في رأي الإمام الشافعي في هذه المسألة، أنه خلاف ما نقل عنه، حيث أثبت الأصوليون أنه يقول بعموم اللفظ، ومن الأدلة على ذلك:-

(أ) نص الشافعي في كتابه (الأم) في كتاب الطلاق على أن العمل للألفاظ، ولا تعمل المعاني شيئاً؛ لأن السبب قد يكون، ويحدث الكلام على غير السبب، ولا يكون مبتدأ الكلام الذي حكم. الأم- باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع- 276/2.

(ب) قال في الأم: باب بيع العرايا للأغنياء ما نصه: "والذي أذهب إليه أنه لا بأس بذلك، لأن النبي ﷺ حين أحلها لم يذكر أنها تحل لأحد دون أحد، كما قال: تحل لك، ولمن كان مثلك، كما قال في التوضيحية بالجذعة، في حديث أبي بردة " تجزئك ولا تجزئ عن أحد بعدك" رواه البخاري-كتاب الأضاحي- باب(8) قول النبي ﷺ لأبي بردة ضح بالجذع من المعز، ولن تجزئ عن أحد غيرك، برقم(5556)- (5557)، (48/3)، والجذع ولد الشاة في السنة الثانية. مختار الصحاح- للرازي/55، وكما حرم الله الميتة، ولم يرخص فيها إلا للمضطر، وكثير من الفرائض نزلت بأسباب قوم، وكان لهم وللناس عامة، إلا ما بين الله أنه أحل لغیره ضرورة أو حاجة. الأم- باب بيع العرايا- 55\3.

(ج) اتفق الشافعي والأصحاب على أن المحرم يحصره عدو أنه يتحلل، سواء كان المانع مسلماً أو كافراً؛ لعموم الآية، وإن وردت على سبب خاص، وهو صد المشركين رسول الله ﷺ عن البيت. أما بالنسبة للذين نقلوا عنه القول بخصوص السبب فقد وهموا في النقل عنه لتفسير وتأويل ورد عنه في بعض الأحاديث؛ من مثل:-

a. قصره حديث " الماء لا ينجسه شيء" على بئر بضاعة.

b. قصره للحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي عليه الصلاة والسلام

قال: " لا ربا إلا في النسينة" على سؤال السائل، إلى غير ذلك من أدلة- البخاري- كتاب

البيوع- باب بيع الدينار بالدينار نساء(79) برقم(2178). (2179)، (472/1) - ومسام- كتاب

المساقاة- باب(18) بيع الطعام مثلاً بمثل- برقم(1596)، (832)- والنسائي- كتاب البيوع-

باب(50) بيع الذهب بالفضة، والفضة بالذهب- برقم(4504)، (699).

وقد رد الفقهاء على هذين الحديثين، بأن الشافعي إنما فعل ذلك لأنه رأى أن الأخبار قد تعارضت، فلم يمكن استعمالها على ظاهرها، فحملها على السبب المعارض. البحر المحيط- للزرکشي 364/2---

وبناءً على ذلك أقول: إن الصحيح عند الإمام الشافعي أنه يرى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب،

وفروع مذهبه التي نقلتها من كتابه الأم تدل على ذلك.

1- عامة النصوص: مثل آية الظهار<sup>(1)</sup>، واللعان<sup>(2)</sup>، والقذف<sup>(3)</sup>، والزنا<sup>(4)</sup>، والسرقعة<sup>(5)</sup>، ونحوها.

حيث نزلت هذه الآيات عند وقوع الحوادث لأشخاص معينين، فلو اختصت بالحوادث، لم تكن الأحكام كلها ثابتة بالكتاب والسنة إلا في حق أقوام مخصوصين، وهذا محال عقلاً، ومخالف لإجماع الأمة<sup>(6)</sup>، وقد أجمع الفقهاء على أن أحكام هذه الآيات يعم جميع من وقع منه ذلك.

2- السنة: قوله ﷺ، لذلك الأنصاري الذي قَبِلَ الأجنبية، فنزل فيه قوله تعالى: (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ)<sup>(7)</sup> فقال للنبي ﷺ: ألي وحدي؟ بمعنى هل حكم هذه الآية يختص بي، لأني سبب نزولها؟ فأفتاه النبي ﷺ، بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ حيث قال له: "بل لأمتي كلهم"<sup>(8)</sup>، وهو نص صريح في محل النزاع.

3- قاعدة: خطابه ﷺ للواحد، كخطابه للجميع، ما لم يقر دليل الخصوصية<sup>(9)</sup>، فخطابه ﷺ للأصل فيه العموم، ما لم يرد على سبب خاص قاصر، يصرفه عن ذلك العموم إلى جهة الخصوصية<sup>(10)</sup>.

(ب) أدلة القائلين بأن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

وقد استدلوا بالقرآن والسنة والعرف كما يلي:-

## 1- القرآن الكريم:

(1) {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ} {المجادلة/2}.

(2) {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ} {النور/6}.

(3) {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} {النور/4}.

(4) {الرَّائِبَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ} {النور/2}.

(5) {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} {المائدة/38}.

(6) شرح اللمع في أصول الفقه- علي بن عبد العزيز العمريني/ 275- ميزان الأصول- للسمرقندي/333.  
(7) هود/114.

(8) حديث (ألي خاصة) رواه الترمذي- كتاب التفسير-باب(12) من سورة هود- برقم(3115)، (700/699)، والحديث حسنه الألباني.

(9) المذكورة في أصول الفقه- لمحمد الأمين الشنقيطي/250-251.

(10) القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني- د\ الجبالي 2/397.

قال تعالى: - ( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا )<sup>(1)</sup>.

### وجه الدلالة: -

قوله تعالى: ( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ) عام في جميع المطعومات إلاّ المستثنى، ثم إن كثيراً من الأشياء غير المستثنى منه حرام، من البغل والحمار وسائر السباع ونحوها، ولكن اختص العام بالسبب، فإن هذه الآية نزلت رداً على الكفار الذين كانوا يحرّمون البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحامي، فأنزل الله هذه الآية رداً عليهم: ( مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ<sup>(2)</sup> وَلَا سَائِبَةٍ<sup>(3)</sup> وَلَا وَصِيلَةٍ<sup>(4)</sup> وَلَا حَامٍ<sup>(5)</sup> وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ<sup>(6)</sup> ).  
وقد لفت الله رسوله أن يقول للكفار: ( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ... ) يعني لا أجد في كتاب الله مما تحرمون أنتم محرماً إلاّ هذه الأشياء<sup>(7)</sup>.

2- السنة النبوية: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم: " لا ربا إلاّ في النسبية"<sup>(8)</sup>، والربا يجري في النقد بإجماع الصحابة، ولكن الحديث ورد في حادثة خاصة، فاختص بها، فإنه روي أن الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الربا في مختلفي الجنس، فقال عليه الصلاة والسلام: " لا ربا إلاّ في النسبية" كأنه قال: لا ربا في مختلفي الجنس إلاّ في النسبية.

3- العرف: إن من قال لآخر تعال تغدّ معي، فقال: والله لا أتغدى" يقع على ذلك الغداء، حتى لو تغدى معه بعد ذلك، لا يحنث، وكذا لو تغدى في الوقت مع غيره لا يحنث؛ فقولته " والله لا أتغدى" عام بنفسه، ثم اختص بذلك الغداء؛ لأن السبب الداعي إلى الحلف ذلك الغداء معه، فاختص بالسبب<sup>(9)</sup>.

(1) الأنعام/145.

(2) البحيرة هي: من بخرت البعير: شفتت أذنه شقاً واسعاً، ومنه سُميت البحيرة، وهي ما كانوا يجعلونه بالناقعة إذا ولدت عشرة أبطن شقوا أذنها فيسيبونها، فلا تُركب ولا يُحمل عليها. مفردات ألفاظ القرآن- للراغب الأصفهاني-مادة (بحر)(109).

(3) السائبة هي: التي تُسبب في المرعى، فلا تُردُّ عن حوض ولا عن علف، وذلك إذا ولدت خمسة أبطن-المرجع السابق- مادة(سبب) (431).

(4) الوصيلة من الغنم إذا ولدت أنثى بعد أنثى سببها. - الجامع لأحكام القرآن- لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي-ضبط ومراجعة-محمد الحنفناوي-محمود عثمان- 3\664-665.

(5) الحام هو: الفحل من الإبل كانوا إذا انقضى ضرابه جعلوا عليه من ريش الطواويس- المرجع السابق المائدة/103.

(7) ميزان الأصول- للسمرقندي/333.

(8) سبق تخريجه (ص18).

(9) ميزان الأصول- للسمرقندي/333.

ثالثاً: مناقشة الأدلة:-

هذه أدلة الفريقين في المسألة، ولكنه بالنظر فيها يمكن مناقشة أدلة القائلين بأن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ على النحو التالي:-

1- دليل القرآن: فإنه لما لم يمكن العمل بالعموم في قوله تعالى (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ.....) لحرمة كثير مما لم يذكر في النص، فيجب القول بالزيادة على النص المذكور، بإدراج السبب الوارد، وهو تحريم الكفار البحيرة، السائبة، الوصيعة، والحامي، فيصير كأنه قال: قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً مما تحرمون أنتم من البحيرة..... وغيرها؛ إلا أن تكون ميتة.

2- السنة: بالنسبة للحديث المستدل به، لما كان الربا ثابتاً في النقد، وقد ورد الحديث في مختلفي الجنس، زيد عليه، واختص بالحادثة، كأنه قال: لا ربا في مختلفي الجنس إلا في النسبة.

3- العرف: أما بالنسبة للدعاء إلى الغداء، فإنه يتقيد اليمين بالغداء المدعو إليه، وإن كان قوله: "والله لا أتعدى"؛ لأن الحال تدل على أنه لم يرد العموم، فإنه يفيد بالسبب الداعي إلى الحلف؛ كأنه قال: "والله لا أتعدى هذا الغداء الذي دعوتني إليه".<sup>(1)</sup>

رابعاً: الترجيح:-

بناءً على ذلك، فإن القول بأن "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب" هو الأقوى مسلماً، والأرجح دليلاً؛ لعدة أسباب:-

1- إجماع الأمة على أن أكثر العمومات وردت على أسباب خاصة، ومع ذلك فقد حملت

أحكام هذه العمومات على المكلفين، ولم تختص بمن وردت فيهم.

2- القول بخصوص السبب يعطل العمل بكثير من الآيات العامة التي وردت على أسباب خاصة.

3- قوة أدلة القائلين بعموم اللفظ، لعدم إمكانية الرد عليها في الجملة، بخلاف أدلة القائلين

بخصوص السبب؛ فإنها لم تسلم من الاعتراض.

خامساً: مثال تطبيقي.

أرى في نهاية المسألة أن أذكر مثلاً تطبيقياً لهذه القاعدة، ذكره العلامة ابن قدامة في

كتابه القيم (المغني) وهذا نصه:-

(مسألة) قال: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ".

" لا خلاف في التقديم بالقراءة والفقهاء على غيرهما، واختلف في أيهما يقدم على صاحبه؟.

(1) المرجع السابق.

1- فمذهب الإمام أحمد رحمه الله تقديم القارئ، وبهذا قال ابن سيرين والثوري وأصحاب الرأي.

2- وقال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور: يؤمهم أفقهم إذا كان يقرأ ما يكفي في الصلاة؛ لأنه قد ينوبه في الصلاة ما لا يدري ما يفعل فيه إلا بالفقه، فيكون أولى؛ كالإمامة الكبرى والحكم، ثم ساق خمسة أدلة على ذلك قائلًا: (لنا)، وهذه أدلته: -

(1) ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإذا كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًا" أو قال: "سليماً" (1) أي إسلاماً.

(2) وروى أبو سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا اجتمع ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم" (2)

(3) وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: لما قدم المهاجرون الأولون العُصبة - موضع بقاء - كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وكان أكثرهم قرآنًا، وكان فيهم عمر بن الخطاب وأبو سلمة بن عبد الأسد (3).

(4) وحديث عمر بن سلمة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليؤمكم أكثركم قرآنًا" (4).

(5) ولأن القراءة ركن في الصلاة، فكان القادر عليها أولى ؛ كالفادر على القيام مع العاجز عنه. فإن قيل: إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم القارئ؛ لأن أصحابه كان أقرؤهم أفقهم؛ فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا العلم والعمل.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها.

قلنا اللفظ عام، فيجب الأخذ بعمومه دون خصوص السبب، ولا يخص ما لم يعم دليل على تخصيصه (5).

(1) رواه مسلم -كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب(53) من أحق بالإمامة-برقم (673)، (321).

(2) رواه مسلم-كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب(53) من أحق بالإمامة- برقم (672)، (321).

(3) البخاري-كتاب الأذان- باب(54) إمامة العبد والصبي-برقم(692)، (158/1).

(4) أبو داود-كتاب الصلاة-باب(61) من احق بالإمامة- بلفظ "أكثركم جمعاً للقرآن" برقم(587)، (97).

(5) المغني في الفقه- لابن قدامة المقدسي- تحقيق-محمد شرف الدين خطاب-السيد محمد سيد- سيد إبراهيم صادق /2-444- باب الأحق بالإمامة.

## المبحث الثالث: الفرق بين التخصيص وأشباهه

وفيه مطلبان:-

**المطلب الأول:** الفرق بين التخصيص والنسخ.

**المطلب الثاني:** الفرق بين ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز.

تناولت في هذا المبحث، الحديث عن الفرق بين التخصيص والنسخ، مع بيان معنى النسخ، وذكرت أمثلةً عليه، ثم بينت الفرق بين ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز.

### المطلب الأول: الفرق بين التخصيص والنسخ

لما كان هناك تشابه كبير بين التخصيص والنسخ، من حيث إنهما يشتركان في اختصاص الحكم ببعض ما يتناوله اللفظ؛ احتاج الأصوليون إلى الفرق بينهما<sup>(1)</sup>، وكان من المستحب أن أذكر هذه الفروق، ولكن قبل بيانها أرى أن أعرف النسخ عند العلماء، فأقول: أولاً: تعريف النسخ:-

(أ) **النسخ لغةً:** يطلق النسخ في اللغة على معنيين:-

**الأول:** النقل، ومنه نسختُ الكتاب إذا نقلته<sup>(2)</sup>.

**الثاني:** الإبطال والإزالة<sup>(3)</sup>، ومنه نسخت الشمس الظل إذا أزالته.

قال تعالى: (مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)<sup>(4)</sup>. أي يبطل حكمها، أو نزيل حكمها ونصّها.

### وجه الدلالة:

إن الفعل (نسخ) في الآية معناه الإزالة والإبطال، بدليل قوله بعدها "نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا" والإتيان بآخر يكون بعد زوال الأول<sup>(5)</sup>.

ومن الواضح أن المعنى الثاني للنسخ هو المقصود هنا.

(ب) **النسخ اصطلاحاً:** "رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه"<sup>(6)</sup>.

والرفع هنا إزالة الحكم على وجه لولاه لبقى ثابتاً؛ مثل رفع حكم الإجارة بالفسخ.

(والخطاب المتقدم): هو الأول للحكم الذي نزل ابتداءً.

(والخطاب الثاني): هو الخطاب الذي رفعَ حكمَ الخطاب الأول.

(1) إرشاد الفحول-للشوكاني/141.

(2) مختار الصحاح-للرازي-مادة نسخ/309.

(3) القاموس المحيط-للفيروز آبادي/334.

(4) البقرة/106.

(5) زاد المسير في علم التفسير-لأبي أفرج جمال الدين بن الجوزي-172/1.

(6) روضة الناظر وجنة المناظر-لابن قدامة ابن قدامة-1/283-تحقيق-عبد الكريم النملة.

(وتراخيه عنه): بمعنى مجيئه بعد العمل بالأول. (ومتأخراً عنه): حتى لا يكون متصلاً، فيكون بياناً<sup>(1)</sup>.

### (ج) مثال النسخ في القرآن الكريم:

أكتفي هنا بمثالين للإيضاح فقط؛ لأن مقصد التمثيل يتحقق بهما:

المثال الأول: (وَالَّذِينَ يُؤَفِّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنِ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:**

يفيد ظاهر هذه الآية أن المرأة المتوفى عنها زوجها كانت تمكث سنة كاملة تعتد عدة الوفاة، وهذه المدة، كانت واجبة عليها تمكثها في بيت زوجها.

قال بعض العلماء: إن معنى قوله تعالى (وصية) أي من الله تعالى توجب على النساء بعد وفاة الزوج لزوم البيوت سنة، ثم نسخ بالأربعة أشهر والعشر<sup>(3)</sup>.

وقد كانت المرأة في الجاهلية تعتد سنة كاملة، لا تمس طيباً، بل تلبس شر ثيابها، حتى تمر عليها سنة كاملة.

عن زينب ابنة أبي سلمة قالت: سمعت أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينها، أفتكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا -مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: "لا، ثم قال رسول الله ﷺ: إنما هي أربعة أشهر وعشر؛ كانت إحدائكن في الجاهلية ترمي بالبعرة<sup>(4)</sup>، على رأس الحول<sup>(5)</sup>.

### وجه الدلالة: -

يفيد هذا الحديث أن المرأة في الجاهلية كانت تعتد سنة كاملة، وقد استمر العمل على ذلك في صدر الإسلام، بدليل آية البقرة (240).

إلا أن هذه الآية قد نسخت بأية أخرى، وهي قوله تعالى (وَالَّذِينَ يُؤَفِّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)<sup>(6)</sup>.

(1) المرجع السابق.

(2) البقرة/240.

(3) أحكام القرآن - للقرطبي - 192/2

(4) ترمي بالبعرة: معناه أن المرأة في الجاهلية كانت إذا انتهت السنة التي تمكثها في العدة، جاءت ببعرة غم أو إبل ورمتها أمامها، فيكون ذلك إجلالاً لها من العدة، واختلف في الحكمة برمي البعرة؛ فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة، وقيل إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التربص والصبر على البلاء الذي كانت فيه عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له، وتعظيماً لحق زوجها، وقيل بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك. انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر - 9/590.

(5) صحيح البخاري - كتاب الطلاق - باب (46) نُحِدُ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً برقم (5336)، (614/2).

(6) البقرة/234.

قال القرطبي: "قال جماعة من المفسرين: إن المتوفى عنها زوجها كانت تجلس في بيت المتوفى عنها حولاً، ويُنفقُ عليها من ماله ما لم تخرج من المنزل، ثم نسخ الحول بالأربعة أشهر وعشر."<sup>(1)</sup>

### الحكمة من نسخ الحول بالأربعة أشهر وعشر:

إن الحكمة من نسخ الحول بالأربعة أشهر وعشر، هي التخفيف، ورفع الحرج عن المرأة، حيث كانت المرأة في الجاهلية إذا مات زوجها مكنت عاماً كاملاً في بيتها في حالة سيئة من حيث دخولها حفش<sup>(2)</sup> بيتها، وعدم النظافة، أو مس الطيب<sup>(3)</sup>. "فخفف الله عنهن ذلك بشريعته التي جعلها رحمةً وحكمةً ومصلحةً ونعمة"<sup>(4)</sup>.

وأما عن تحديد المدة أو العدة بأربعة أشهر وعشر فقد تحدث ابن القيم عن حكمتها فقال: كانت أربعة أشهر وعشر على وفق الحكمة والمصلحة؛ إذ لا بد من مدة معلومة، وأولى المدد بذلك التي يعلم فيها بوجود حمل الولد وعدمه؛ فإنه يكون أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين علقة، ثم أربعين مضغة، فهذه أربعة أشهر، ثم ينفخ فيه الروح في الطور الرابع، فقدر بعشرة أيام لتظهر حياته بالحركة إن كان ثم حمل<sup>(5)</sup>.

المثال الثاني: قوله تعالى: (وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً)<sup>(6)</sup>.

### وجه الدلالة:

تفيد هذه الآية أن المرأة إذا ثبتت عليها جريمة الزنا، فإنها تحبس في بيتها حتى يتوفاها الموت، أو يجعل الله لها سبيلاً.

وهذا أول ما نزل في عقوبات الزناة، وكان هذا في ابتداء الإسلام، قاله عبادة بن الصامت والحسن، ومجاهد حتى نسخ بالأذى، وهو التعيير والتوبيخ، ثم نسخ بالرجم للمحصنين.<sup>(7)</sup>

### ثانياً: أوجه الفرق بين التخصيص والنسخ

يمكن التفريق بين التخصيص والنسخ من عدة وجوه، أبرزها سبعة:

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي-129/2.  
(2) الحفش البيت الصغير، وتحفشت المرأة إذا أظهرت الوُد لزوجها.-القاموس المحيط/762-معجم المقاييس في اللغة-لابن فارس/275.  
(3) عن زينب ابنة أبي سلمة رضي الله عنها قالت: "كانت المرأة إذا تُوفِيَ عنها زوجها دخلت حفشاً، ولبست شرّاً ثيابها، ولم تمس طيباً حتى تمرّ بها سنة..." البخاري-كتاب الطلاق-باب(46) تُحدُّ المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرًا- برقم(5337)، (614/2).  
(4) إعلام الموقعين عن رب العالمين-لابن القيم-295/3-ط دار ابن الجوزي. زاد المعاد في هدي خير العباد-لابن القيم 5/591.  
(5) المرجع السابق.  
(6) النساء/15.  
(7) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي-78/3.

- الأول:** إن التخصيص يبين أن ما خرج عن العموم لم يكن المتكلم قد أراد بلفظه الدلالة عليه، أما النسخ فإنه يبين أن ما خرج لم يُرد التكليف به دائماً، وإن كان قد أراد بلفظه الدلالة عليه.<sup>(1)</sup>
- الثاني:** إن التخصيص لا يرد على الأمر بمأمورٍ واحدٍ، مثل (تصدق على زيد)، أما النسخ فقد يرد على الأمر بمأمورٍ واحدٍ.
- الثالث:** إن النسخ لا يكون إلاً بخطاب شرعيٍّ، بخلاف التخصيص؛ فإنه يجوز بأدلة العقل<sup>(2)</sup> والقرائن<sup>(3)</sup>.
- الرابع:** إن التخصيص بيان للمراد من اللفظ العام، والنسخ رفع الحكم بعد ثبوته<sup>(4)</sup>.
- الخامس:** إن التخصيص لا يُخرج العام عن الاحتجاج به مطلقاً في مستقبل الزمان، فإنه يبقى معمولاً به فيما عدا صورة التخصيص، بخلاف النسخ؛ فإنه قد يخرج الدليل المنسوخ حكمه عن العمل به في مستقبل الزمان بالكلية، وذلك عندما يرد النسخ على الأمر بمأمورٍ واحدٍ<sup>(5)</sup>.
- السادس:** التخصيص لا يجوز إيراده على جميع أفراد العام؛ بحيث لا يبقى تحته من الأفراد شيء، بخلاف النسخ فإنه يجوز وروده على العام، وإن لم يبق تحته شيء<sup>(6)</sup>.
- السابع:** التخصيص يكون بمقارنٍ ومتراخٍ، والنسخ لا يكون إلاً بمتراخٍ<sup>(7)</sup>.
- هذه مجمل الفروق بين التخصيص والنسخ، وقد اقتصرنا عليها لوجود بعض التشابه بينهما<sup>(8)</sup>، أو لعدم اعتبار بعضها عند العلماء<sup>(9)</sup>.

(1) الإحكام-للأمدي-161/3.

- (2) مثال التخصيص بالعقل قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (آل عمران/97) فلفظ الناس في الآية عام، إلا أن هذا العام قد دخله التخصيص، لأن العقل يقتضي خروج الصبيان والمجانين. ويمكن أن نقول: كيف يقولون إن هؤلاء قد خرجوا بالعقل مع حديث (رفع القلم عن ثلاثة). وذكر الصبي حتى يحتلم. وبناءً عليه أرى أنه إخراج بالنص، ولو أن الأصوليين يدعون أنه إخراج بالعقل.
- (3) مثال التخصيص بالقرائن قوله تعالى: (وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ) (الأعراف:163) فلفظ القرية عام، يشمل كل ما في القرية، ومن غير المتصور سؤال القرية، وقد أرشد سياق الآية أن المقصود سؤالهم عن أهل القرية، وهم المعير عنهم بقوله تعالى (إِذْ يُعَذِّبُونَ فِي السَّبْتِ) (الأعراف/163- البحر المحيطة للزرکشي/511/2).
- (4) المدخل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل- لعبد القادر الدمشقي- 248- تعليق د/ عبد الله التركي.
- (5) الإحكام-الأمدي 162/3.
- (6) أصول الفقه- محمد أبو النور زهير 241/2.
- (7) المرجع السابق.
- (8) مثال التشابه: إن التخصيص ترك بعض الأعيان، والنسخ ترك بعض الأزمان. إرشاد الفحول-410/1. إن التخصيص يتناول الأزمان والأعيان والأحوال، بخلاف النسخ، فإنه لا يتناول إلاً الأزمان. البحر المحيط للزرکشي/394/2.
- (9) مثال عدم الاعتبار: يجوز نسخ شريعة بشرية أخرى، ولا يجوز التخصيص. إرشاد الفحول-للشوكاني/411/1.

## المطلب الثاني : الفرق بين ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز

لما كان معنى التخصيص إخراج البعض عن الكل وجب أن يكون التخصيص في الحكم الثابت لأمر متعدّد، وعليه فلا يجوز التخصيص في الأمر المتناول لأمر واحد ودليل ذلك كما يلي:-

إن التخصيص إخراج البعض عن الكل، وبقاء البعض الآخر غير المُخرَج، ولما كان الواحد لا بعض له استحال تخصيصه<sup>(1)</sup>.

والذي يجوز تخصيصه، وهو الأمر الثابت لمتعدّد، يكون من جهتين، جهة متفق عليها، وجهة مختلف فيها، وهذا بيان ذلك:-

أولاً: أن يكون التعدد من جهة اللفظ:-

وذلك كقوله تعالى: (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)<sup>(2)</sup> فإنه يدل على قتل كل مشرك، لأن الجمع الذي تتصل به (أل) الاستغراقية من ألفاظ العموم، وخص منه أهل الذمة<sup>(3)</sup>؛ مع أنهم مشركون، فقد أعطوا أماناً على أنفسهم وأموالهم، ولا خلاف في هذا اللون من التخصيص. ثانياً: أن يكون التعدد من جهة المعنى؛ أي الاستنباط، وهذا على ثلاثة أنواع:-

النوع الأول: تخصيص العلة:

إن المراد بتخصيص العلة هو تخلف الحكم عنها في بعض الصور، ويسمى عند الأصوليين بنقض العلة<sup>(4)</sup>.

وقد اختلف الأصوليون في تخصيص العلة إلى قولين على النحو التالي:-

1- ذهب بعضهم إلى جواز تخصيصها، منهم مالك، وأحمد، وبعض الحنفية، وعامة

المعتزلة<sup>(5)</sup>.

2- وذهب آخرون إلى عدم جواز تخصيصها، منهم الشافعي، وجمهور المحققين<sup>(6)</sup>.

(1) المحصول للرازي 398/1-البحر المحيط للزركشي 402/2.

(2) التوبة/5.

(3) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول-لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي 474/1-تحقيق-شيعان محمد إسماعيل.

(4) النقص هو" إبداء الوصف بدون الحكم" ومعنى إبداء الوصف، بقاء علة الحكم، وتخلف الحكم، وتخلف منهاج الوصول في علم الأصول-للقاضى عبد بن عمر بن علي البيضاوي/488-تحقيق-عبد الفتاح أحمد قطب الرخميسي.

(5) التمهيد في تخریج الفروع على الأصول- للإسنوي/368-تحقيق-محمد حسن هيتو.

(6) المرجع السابق.

اختلف الأصوليون في تخصيص العلة، وتكلموا في ذلك كلاماً كثيراً وطويلاً، ومن هؤلاء الإمام الرازي في المحصول، عندما تكلم عن نقض العلة، ويغلب على كلامه التنظير المجرد؛ لعدم ذكر أمثلة لكلامه، ومنهم أيضاً الإمام الأمدي في الأحكام، ذكر آراء العلماء، واختار التخصيص، ولم يرجح لا قول المجوزين ولا المانعين. وعليه لم أشأ أن أتكلم كثيراً في هذا الموضوع؛ لعدم الإطالة في البحث، ولكن من خلال النظر في كتب الأصوليين في هذا الموضوع، يظهر لي، ويترجح عندي أن القول بجواز تخصيص العلة هو الأقوى والأرجح، لأن التخصيص كما يعترى الألفاظ يطرأ على المعاني كما في تخصيص مفهومي الموافقة والمخالفة. انظر ص 26، 27. سبب الترجيح: قال البيضاوي: تخصيص العلة، كتخصيص العام، بجامع أن كلاً منهما قد تخلف فيه مقتضى الدليل عن الدليل، فإن مقتضى العام ثبوت حكمه في جميع أفرادها، وقد تخلف هذا المقتضى في الفرد الذي دل عليه المخصص، ومقتضى الدليل المثبت للعلة وجود العلة في جميع المحال، مع وجود الحكم معها، وقد تخلف هذا

ويمثل الأصوليون لتخصيص العلة بمسألة بيع العرايا، فما المقصود ببيع العرايا؟  
(أ) العرايا لغة: جمع عريّة، وهي النخلة المعراة، وأعراف النخلة: إذا وهبه ثمرة عامها<sup>(1)</sup>.  
(ب) العرايا اصطلاحاً: عرفها علماء الشافعية بأنها:

"بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على الأرض خرساً"<sup>(2)</sup>»<sup>(3)</sup>.  
كيفية تخصيص العلة في بيع العرايا

إن الشارع الحكيم قد نهى عن بيع المزبنة<sup>(4)</sup>، وهو بيع التمر بالتمر، وبيع العنب بالكرم، وهذا عام يشمل كل بيع، إلا أن هذا الحكم قد خصص بجواز بيع العرايا<sup>(5)</sup> مع أن بيع العرايا من جنس بيع المزبنة، وعلّة بيع العرايا نفس بيع المزبنة، وهي نقصان الرطب عند جفافه، وهذا بعينه موجود في بيع العرايا، مع الاتفاق على جوازه، إلا أن ذلك مستثنى من القاعدة، فلذلك انفقوا على جوازه، مع بقاء علة المنع وهي: وجود ربا الفضل فيه<sup>(6)</sup>.

النوع الثاني: مفهوم الموافقة:-

عرّف كثيرٌ من الأصوليين مفهوم الموافقة بأنه: " دلالة اللفظ على أن حكم المسكوت عنه مساوٍ لحكم المنطوق به، أو أولى بالحكم من المنطوق"<sup>(7)</sup>.

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص مفهوم الموافقة إلى مذهبين:-

(1) جوّز الأصوليون تخصيص مفهوم الموافقة بشرط بقاء الحكم المنطوق به.

(2) ذهب بعض الأصوليين إلى عدم جواز تخصيص مفهوم الموافقة.

الأدلة:-

وقد استدلت المجوزون لتخصيص مفهوم الموافقة بما يلي:-

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ليُّ الواجد ظلم، يحل عرضه وعقوبته"<sup>(8)</sup>.

المقتضى في الصورة التي حصل فيها التخصيص. انظر كتاب أصول الفقه- لأبي النور زهير 123/4، ولمزيد بحث انظر المحصول- للرازي 360/2 -الإحكام-للأمدي 369/3.

(1) القاموس المحيط-للفيروزآبادي- مادة عرى-1690

(2) الخرس هو حزر ما على النخل من الرطب تمراً؛ لأن الحزر تقدير الظن\_النهائية في غريب الحديث والأثر-

لابن الأثير الجزري-تحقيق-علي حسن عبد الحميد--حرف/260-مختار الصحاح-للرازي/89.

(3) المجموع شرح المذهب- لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي-تحقيق-محمد نجيب المطيعي-2/11.

(4) المزبنة من الفعل زين، وأصله من الزّين، وهو الدفع، كان كل واحد من المتبايعين يزين صاحبه عن حقه بما يزداد منه- النهائية-لابن الأثير(حرف الزاي/394).

(5) الحكمة من جواز بيع العرايا، هي ما فيه من الرفق، رفع الحرج بالنسبة إلى المُعري والمُعري، ولو امتنع مطلقاً لكان وسيلة لمنع الإعراء. الموافقات في أصول الشريعة--للشاطبي- 195/5.

(6) التمهيد-للإسنوي-369

(7) نهاية السؤل-للإسنوي-360/1.

(8) البخاري- كتاب الحوالات- باب(2) إذا حال على مليّ فليس له رده- بلفظ مطل الغني ظلم- برقم(2288)،

(496/1)، وأبو داود في سننه- كتاب الأفضية- باب(29) في الحبس في الدين وغيره، عن عمرو الشريد عن أبيه-

برقم(3628)، (550/949).

### وجه الدلالة:

إن الحديث عام في كل مماطل في سداد دين وهو قادر على أدائه، ويدخل في هذا العموم الوالد المدين لولده، وقد خُص بمفهوم الموافقة المعروف من قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا نَهْرَهُمَا) (1).

وطريقة الاستدلال بالآية هي أن الله حرّم التأفيف، وهو منطوقها؛ لما فيه من الإيذاء، ولا شك أنّ الإيذاء الواقع بالضرب والشتم والحبس، ونحوها أشد من الإيذاء الحاصل بالتأفيف، وهذا المفهوم هو المسمى بفحوى الخطاب، وهو المخصص لعموم حديث "ليّ الواجد ظلم....." (2).

وقد اشترطوا بقاء الحكم المنطوق به لأنه إذا أخرج الملفوظ به، وهو التأفيف؛ فإنه لا يكون تخصيصاً، بل نسخ له وللمفهوم أيضاً؛ لأن رفع الأصل يستلزم رفع الفرع (3).  
استدل المانعون لتخصيص مفهوم الموافقة بما يلي:

إن مفهوم الموافقة إنما يمتنع تخصيصه؛ لأنه يوجب نقض اللفظ؛ لأنه لو قال: (لا تقل لهما أف، ولكن اضربهما وأهنهما) كان ذلك متناقضاً (4).

ويرد عليهم بأن ذلك غير صحيح؛ لأنه يختلف باختلاف الأقوال، ويعلم بالقرائن. ولهذا لو قال السلطان لجلاده: "اقتل أبي هذا قصاصاً، وإياك أن تقول له أف على طريق الإهانة" لم يكن الكلام متناقضاً.

### الترجيح:-

إن القول بجواز تخصيص مفهوم الموافقة هو الأرجح، والأقوى لثلاثة أسباب:-

1- إن القول بالعموم المعنوي أرجح من حصر العموم في الألفاظ؛ لشموله لأفراده دفعة واحدة، وهو معنى العموم.

2- اشتهر بين الأصوليين أنه (ما من عام إلا ودخله التخصيص) وهذا يشمل بعمومه مفهوم الموافقة.

3- وقوع التخصيص في مفهوم التأفيف فيما يتعلق بإيذاء الوالدين الجائز، كما إذا أمر أحدهما ولده بمعصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(1) الإسراء/23.

(2) الجهد المبذول في تنوير العقول بشرح منظومة وسيلة الوصول إلى مهمات الأصول- للحافظ حكيم- شرح/ زيد بن محمد بن هادي المدخلي-106/2.

(3) نهاية السؤل- للإسنوي-475/1- التمهيد- للإسنوي/369

(4) الوصول إلى الأصول- لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي-331/1- تحقيق- عبد الحميد زنيد.

النوع الثالث: مفهوم المخالفة: -

عرّف الأصوليون مفهوم المخالفة بأنه: "أن يدل اللفظ في محل النطق على أن حكم المسكوت عنه مناقض لحكم المنطوق به لانتفاء قيد معتبر في تشريعه"<sup>(1)</sup>.

وقد جوّز الأصوليون تخصيص مفهوم المخالفة، ومثلوا له، بقول النبي ﷺ: "في كل أربعين شاة، شاة"<sup>(2)</sup> إذ هو عام في الشياه السائمة والمعلوفة. هذا وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: "في الغنم السائمة زكاة"<sup>(3)</sup>، والشياه من جملة الغنم.

وجه الدلالة:

إن الحديث نصّ في أن الزكاة على السائمة فقط، ومفهوم المخالفة أن الغنم غير السائمة لا زكاة فيها، ومن جملة غير السائمة المعلوفة، وعلى هذا فإن المفهوم مخصص لعموم حديث "في كل أربعين شاة، شاة"<sup>(4)</sup>.

(1) البحر المحيط للزركشي 96/3-الإحكام للآمدي 99/3-الوصول إلى الأصول-للبيهقي 335/1- المناهج الأصولية-للدريني/403.

(2) أبو داود في سننه -كتاب الزكاة- باب(5) في زكاة السائمة - برقم(1570)، (242/241) عن سالم بن عبد الله بن عمر، والحديث صححه الألباني.

(3) أبو داود -كتاب الزكاة- باب(4) في زكاة السائمة- برقم(1568)، (241)- بلفظ "في كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة"- عن سالم، والحديث صححه الألباني.

(4) سبق تخريجه ص(30).

## المبحث الرابع: الأدلة المخصصة للعام

من المعلوم أن القرآن الكريم، والسنة النبوية، قد ورد فيهما كثيراً من الألفاظ والمعاني العامة، التي يفهم منها أن ما ورد فيها يشمل الجميع، إلا أنه قد جاءت ألفاظاً ونصوصاً أخرى تبين أن هذه الألفاظ، أو تلك المعاني، وما تحمله من عموم، لم يكن مراداً؛ بل المراد بعض أفراد هذا العموم، وهذا ما يسميه الأصوليون بتخصيص العام: وهو:-  
"بيان أن ما أخرج من العام لم يكن مراداً، سواء كان الإخراج بدليل مستقل مقارن، أم بدليل متصل"

وعندما تكلم الأصوليون عن تخصيص العام، وذكروا الأدلة التي يُخصُّ بها العام، قسموها إلى قسمين: أدلة متصلة، وأخرى منفصلة.  
وسأتكلم في هذا المبحث عن تلك الأدلة، وأنواعها إن شاء الله.  
وفيه مطلبان:-

**المطلب الأول: المخصصات المتصلة.**

**المطلب الثاني: المخصصات المنفصلة.**

تناولت في هذا المبحث أنواع المخصصات، حيث بدأت بالحديث عن المخصصات، التي تأتي متصلة بالعام، ولا تتفك عنه، ثم عن المخصصات المنفصلة، التي تأتي في دليل آخر مستقلة عن العام.

### المطلب الأول: المخصصات المتصلة

**تعريف المخصص المتصل:**

"هو ما لا يستقل بنفسه، بل يكون متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه العام<sup>(1)</sup>.

وينقسم الدليل المخصص المتصل إلى أربعة أقسام؛ هي:-  
الاستثناء، والشرط، والصفة، والغاية.

**أولاً: الاستثناء:-**

"هو الإخراج بإلا غير الصفة أو إحدى أخواتها، وهي غير، وسوى، وعدا وليس، ولا يكون، وحاشا، وخلا من متكلم واحد"<sup>(2)</sup>.

**شرح التعريف:**

**الإخراج:** ضد الإدخال، وهو جنس في التعريف يشمل كل إخراج.  
**إلا:** أداة من أدوات الاستفهام، مخرجة لما عدا الاستفهام.

(1) شرح الإسنوي-493/1- حاشية البناي-10/2- شرح الكوكب المنير- للفتوح الحنبلي 113.  
(2) البحر المحيط- للزركشي-421/2- روضة الناظر- لابن قدامة- 743/2.

غير الصفة: احتراز عن إلا التي للصفة التي بمعنى "غير" مثل قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (1)، أي غير الله لفسدتا، فالإ هنا بمعنى غير (2).

ومعنى من متكلم واحد: أي اتصال المستثنى بالمستثنى منه، بشرط أن يكون مخرج المستثنى متكلم واحد.

مثال التخصيص بالاستثناء:

1- قوله تعالى (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (3).

وجه الدلالة:-

إن هذا الاستثناء أخرج من عموم صدر الآية الشامل لكل كفر الكفر الظاهر الذي يصدر بمجرد اللسان، مع اطمئنان القلب بالإيمان، مما يدل على أن الكفر الحرام هو الصادر عن رضا واختيار دون إكراه، (4) ويؤيده تمام الآية: (وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (5).

2- قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْيُنِنَا خَوْفٌ مِمَّا كَفَرُوا بِاللَّهِ \* إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ) (6).

وجه الدلالة:-

تفيد الآية الكريمة عموم حفظ الفرج بصفة عامة عن أي شخص كان، ثم جاء الاستثناء والتخصيص، (إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ) فهو لاء يجوز له أن يطلع على عوراتهم، لحديث النبي ﷺ عن معاوية بن حيدة (7) " احفظ عورتك إلا من زوجتك" (8).

ثانياً: الشرط:-

"هو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته" (9).

شرح التعريف:-

ما يلزم من عدمه العدم: بمعنى إذا انعدم الشرط فلم يوجد، انعدم الفعل والحكم.

(1) الأنبياء/22.

(2) الجامع لأحكام القرآن- للقرطبي-6/253.

(3) النحل/106.

(4) تفسير ابن كثير-2/911- أصول الفقه الإسلامي- د/ وهبة الزحيلي-1/263.

(5) النحل/106.

(6) المؤمنون/5،6.

(7) معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة القشيري جد بهز بن حكيم، قال البغوي: نزل البصرة، غزا خراسان ومات بها، وقال ابن سعد: له وفادة، أي وفد على النبي ﷺ، وصحبة أي صاحب النبي ﷺ. الإصابة في تمييز الصحابة- لابن حجر-3/432- الطبقات الكبرى/7/35- الاستيعاب في معرفة الأصحاب-3/1415.

(8) أبو داود - كتاب الحمام-باب (3) ما جاء في التعري-برقم(4016)، (601)، والترمذي- كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ - باب (22) ما جاء في حفظ العورة- برقم(2769)، (622)، وأحمد في مسنده- مسند معاوية بن حيدة- برقم (9984)، والحديث حسنه الألباني.

(9) حاشية البناني للمحلي 21/2.

فمثلاً: الطهارة شرط لصحة الصلاة، فإذا انعدمت الطهارة فلا تصح الصلاة.  
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته: بمعنى إذا وُجد الشرط ولا يلزم من وجوده وجود  
الفعل والحكم، ولا عدمه.

فمثلاً: إذا وجدت الطهارة فلا يلزم من وجودها وجود الصلاة، فقد يتطهر الإنسان ولا يصلي.

مثال التخصيص بالشرط: -

واكتفي بذكر مثالين بعداً عن الإطالة:-

1- قال تعالى (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَكْدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَكْدٌ فَلَكُمْ الرَّبْعُ  
مِمَّا تَرَكَنَّ .....)(1).

وجه الدلالة:-

فَصَرَ اللهُ عز وجل استحقاق الأزواج لنصف التركة في حالة عدم الولد للزوجة المتوفاة،  
والشرط هنا انتقاء الولد، ولولا هذا الشرط لاستحق الأزواج النصف في كل الأحوال(2)، ومن  
هنا فإن وجود الولد قد حجب الزوج حجب نقصان، فاستحق الربع بدل النصف.

2- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَقَدِرْ عَلَى أَنْ  
يَرَى مِنْهَا مَا يَعْجِبُهُ، فليُفْعَلْ"(3).

وجه الدلالة:-

إن هذا الحديث قد أباح للرجل أن ينظر إلى أي جزء من جسم المرأة يستطيع رؤيته، إذا  
أراد أن يخطبها، وقد خصص هذا الشرط وهو إرادة الخطبة الحكم العام الذي يقضي بحرمة  
نظر الرجل إلى عورة المرأة لا من أجل خطبتها، فيكون الحديث قد خصص عموم حرمة نظر  
الرجل إلى عورة المرأة بغير الذين يريدون خطبتها.(4)

ثالثاً: الصفة:-

"وهي ما أشعر بمعنى يتصف به أفراد العام"(5).

شرح التعريف:-

أشعر: الإشعار: هو الإعلام(6).

بمعنى: المعنى هو ما يُقصد بشيء(7).

يتصف به أفراد العام: العام هو لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد(8).

(1) النساء/ 12.

(2) أصول الفقه - هبة للزحيلي - 236/1.

(3) رواه أبو داود في سننه - كتاب النكاح - باب (19) في الرجل ينظر إلى عورة المرأة وهو يريد تزويجها برقم  
(2082)، (316)، مسند الإمام أحمد - باقي مسند المكثرين - برقم (14340)، والحديث حسنه الألباني..

(4) الواضح في أصول الفقه - محمد حسين عبد الله - 321 - 322.

(5) شرح الكوكب المنير - للفتوح - 201.

(6) القاموس - للفيروز آبادي/ 533.

(7) التعريفات - لعلي بن محمد الجرجاني - ضبط وفهرسة - محمد عبد الحكيم القاضي/ 232.

(8) نهاية السؤل - 443/1.

مثال التخصيص بالصفة: -

وأكتفي هنا بمثالين كذلك بعداً عن الإطالة: -

1- قال تعالى: ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ )<sup>(1)</sup>.

وجه الدلالة: -

تفيد الآية أن المؤمن إذا قتل مؤمناً خطأً، وجب عليه تحرير رقبة، فلفظ (الرقبة) عام نكرة في سياق الشرط، وقد خصص هذا العام بوصف، وهو الإيمان، وعليه فلا بد أن تكون الرقبة مؤمنة.

2- قال النبي ﷺ: "في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون"<sup>(2)</sup> " (3).

وجه الدلالة:

إن قوله (سائمة) صفة اقترنت بالعام ، وهو لفظ (إبل) بعد كلمة (كل) ، فيشمل جميع الإبل ، ولكن اقترانه بالصفة وهي لفظ (سائمة) أخرج من هذا العام الإبل غير السائمة ، وهي الإبل المعلوفة ، فهو يدل على أنه لا زكاة في الإبل المعلوفة ، وإنما الزكاة في الإبل السائمة ، أي التي تعيش على الرعي<sup>(4)</sup>.

رابعاً: الغاية: -

"هي نهاية الشيء المقتضية لثبوت الحكم قبلها ، وانتفائه بعدها ، ولها لفظان ، وهما : حتى ، وإلى"<sup>(5)</sup>.

شرح التعريف: -

نهاية الشيء: آخره.

المقتضية: المقتضي: الحامل على الشيء المستدعيه.

ثبوت الحكم قبلها: الحكم: هو " خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين على الاقتضاء"<sup>(6)</sup>، أو التخيير"<sup>(7)</sup>.

قوله قبلها: أي ثبوت الحكم لما قبلها.

وانتفاؤه بعدها: النفي: ضد الإثبات<sup>(8)</sup>، بمعنى عدم ثبوت الحكم لما بعدها.

(1) النساء/ 92.

(2) ابنة لبون- ابنة الناقة إذا استكملت سنتين ودخلت في الثالثة- معجم لغة الفقهاء- د/محمد قلعجي/389.

(3) سبق تخريجه ص/27.

(4) الواضح في أصول الفقه- محمد حسين عبد الله- 320.

(5) إرشاد الفحول- للشوكاني- 439/1.

(6) الاقتضاء: هو الطلب، وهو ينقسم إلى طلب فعل، وطلب ترك.

وطلب الفعل إن كان جازماً فهو: الإيجاب، وإلأ فهو: الندب.

وطلب الترك إن كان جازماً فهو: التحريم، وإلأ فهو: الكراهة. نهاية السؤل- للإسنوي- 33/1.

(7) المحصول للرازي- 15/1.

(8) معجم لغة الفقهاء- للجرجاني/485.

### مثال التخصيص بالغاية: -

وأكتفي هنا بضرب ثلاثة أمثلة، الثالث منها يجمع لفظي الغاية، وإلى في آية واحدة: -

1- مثال (حتى)، قال تعالى: ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ )<sup>(1)</sup>.

### وجه الدلالة: -

جعل الله تعالى إعطاء الجزية غاية لقتالهم قبلها، والكف عنهم بعدها، فصارت الغاية شرطاً مخصصاً<sup>(2)</sup>.

2- مثال (إلى)، قاله تعالى: ( وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ )<sup>(3)</sup>.

### وجه الدلالة: -

جعل الله غسل الأيدي ركن من أركان الوضوء، والأيدي لفظ عام يشمل جميع اليدين، إلا أن هذا العموم قد خصص بغاية، وهي قوله إلى المرافق.

3- ومما جمع بين الحرفين، قال تعالى: ( وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ )<sup>(4)</sup>.

### وجه الدلالة: -

أباح الله تعالى الأكل والشرب للصائم، وجعل غاية ذلك بيان ضياء النهار من سواد الليل، وعبر عن ذلك بالخيط الأبيض من الخيط الأسود، ورفع اللبس بقوله (إلى الفجر)<sup>(5)</sup>، فصار الفجر غاية لحل الأطعمة والأشربة.

## المطلب الثاني: المخصصات المنفصلة

تعريف الدليل المخصص المنفصل:

" هو ما يستقل بنفسه، ولا يحتاج في ثبوته إلى ذكر العام معه، بأن يكون العام في نص، والمخصص في نص آخر"<sup>(6)</sup>.

وقد ذكر الأصوليون أن الدليل المنفصل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: -

وهي: العقل، والحس، والدليل السمعي.

(1) التوبة/ 29.

(2) قواطع الأدلة في الأصول- لأبي مظفر السمعاني/ 365.

(3) المائدة/ 6.

(4) البقرة/ 187.

(5) تفسير ابن كثير- 1/ 331.

(6) البحر المحيط - للورقشي/ 2/ 490- شرح الإسنوي- 2/ 519- تيسير الورقات عبد الباسط خليل/ 128.

### أولاً: العقل:

وقد مثل الأصوليون للتخصيص بالعقل بآيات؛ منها:-

1- قال تعالى: (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) (1).

### وجه الدلالة:-

تبين الآية الكريمة أن الله تبارك وتعالى هو الخالق لكل شيء، ومن المعلوم بالضرورة أنه تبارك وتعالى لم يكن خالقاً لذاته وصفاته، ومعلوم أن ذاته وصفاته شيء، بدليل قوله تعالى: (قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ) (2) وهذا قد علمناه بدليل العقل.

2- وقال تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (3).

### وجه الدلالة:-

تبين الآية الكريمة أن الله تعالى قد فرض الحج على جميع الناس، ومعلوم أن الصبيان، والمجانين من الناس، إلا أنهم، قد خرجوا من الخطاب، لعدم فهمهم له، وهذا قد دل عليه إدراك العقل.

ويرى بعض الأصوليين عدم جواز التخصيص بالعقل، وعلى رأسهم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (4).

وقد استدل هؤلاء بأدلة، أهمها اثنان:-

1- إن دليل العقل متقدم على وجود السمع، فمحال أن يتقدم دليل التخصيص على العموم والخصوص (5)؛ لأن المخصص يجب أن يأتي بعد لفظ العام، أو مقارناً له.

2- التخصيص إخراج ما يمكن دخوله تحت اللفظ، وخلاف المعقول لا يمكن أن يتناوله اللفظ (6).

هذان دليلان المانعان للتخصيص بالعقل، وقد أجاب المجيزون عليهما بما يلي:

إن تسمية الأدلة مخصصة تجوز، والتخصيص ما هو إلا بيان إرادة المتكلم، وإن المتكلم بالعام أراد به معنى خاصاً، والعقل يُجَوِّزُ أن المتكلم عندما تكلم بالعام قد أراد به معنى خاصاً (7).

### الترجيح:-

على الرغم من تضعيف المجوزين لأدلة المانعين؛ فإنني أميل إلى القول بعدم جواز العقل مخصصاً لثلاثة أسباب:-

(1) الزمر / 62.

(2) الأنعام / 19.

(3) آل عمران / 97.

(4) البحر المحيط - للزرکشي 2 / 490.

(5) قواطع الأدلة - لأبي مظفر السمعاني - 297.

(6) المستصفي في أصول الفقه - لأبي حامد الغزالي - 230/3.

(7) المرجع السابق.

1- إن ما استدل به المجوزون للتخصيص بالعقل، من مثل قوله تعالى: (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) (1) مثال من العقائد، وليس من الأحكام، والمطلوب للتدليل بأمتلئة من الأحكام التشريعية، لأنها مناط القواعد الأصولية، فهي قواعد أصول الفقه، لا أصول العقيدة.

2- إن التخصيص معناه أن يخرج عن عموم اللفظ بالدليل ما كان يجوز دخوله فيه من طريق العقل، فعندما يقول الله تعالى (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)، فهذا عام لا خصوص فيه، ولما كان الله تبارك وتعالى يستحيل دخوله تحت قوله "كل" التي هي للعام، لم يعتبر تخصيصاً، لأن التخصيص إخراج ما يمكن دخوله تحت العام، فأما الذي يستحيل دخوله في عموم اللفظ؛ فإن خروجه عن الخطاب لا يكون تخصيصاً، وقد نسب الزركشي ذلك لابن سريج والصيرفي (2).

3- أما بالنسبة لقوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (3)؛ فإن خروج الصبيان والمجانين لم يكن بدليل العقل، وإنما كان بالدليل الشرعي.

فعن علي بن أبي طالب عليه السلام، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل" وفي لفظ آخر: "وعن الغلام حتى يحتلم" (4).

ثانياً: - الحس:

هو "الدليل المأخوذ من الرؤية البصرية، أو اللمس، أو الذوق، أو الشم، من إطلاق الجزء وإرادة الكل" (5).

مثل قوله تعالى في الريح العقيم التي أهلكت عاداً الأولى في أيام نحسات: (مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ) (6).

وقوله تعالى في شأن ملكة سبأ: (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ) (7).

#### وجه الدلالة: -

في الآية الأولى يوضح الله تعالى أن كل شيء مرّت عليه الريح قد دمرته، فجعلته كالريم، وإنما نعلم بالحس والمشاهدة أن هناك أشياء قد مرّت عليها الريح، ولم تدمرها، مثل الجبال والمسكن بدليل قوله تعالى: (فَأَصْبَحُوا أَيْرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ) (8).

(1) الزمر/62.

(2) البحر المحيط- للزركشي/491/2.

(3) آل عمران/97.

(4) الترمذي كتاب الحدود- باب(1) ما جاء في درء الحد- برقم (1423)، (336) والحديث صححه الألباني.

(5) تقريب الوصول إلى علم الأصول- لابن جزى الغرناطي/142.

(6) الذاريات/42.

(7) النمل/23.

(8) الأحقاف/25.

وفي الآية الثانية يوضح تبارك وتعالى أن بلقيس قد أوتيت من كل شيء مما يؤتاه الملوك؛ إلا أننا علمنا بالحس والمشاهدة، أن بلقيس لم تؤت كثيراً مما في يد سليمان عليه السلام، ومن ذلك القوارير مثلاً؛ بدليل قوله تعالى: ( قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ )<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من اعتبار الأصوليين الحس مخصصاً للعام، إلا أن الناظر في الأدلة التي استدلوا بها، يجدها قد خصت بالدليل لا بالحس، بالإضافة إلى أنها من القصص لا من التشريع، وهاكم دليل ذلك:-

1- إن الآية الأولى، وهي: ( مَا تَدْرُسُ مِنْ شَيْءٍ آتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ )<sup>(2)</sup>، قد خصت بالدليل، وهو قوله تعالى: ( فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ )<sup>(3)</sup>.

2- وأما الآية الثانية، وهي: ( وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ )<sup>(4)</sup>، قد خصت بقوله تعالى: ( قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ )<sup>(5)</sup>.

ثالثاً: الدليل السمعي:-

وينقسم إلى قسمين كما يلي:-

(أ) تخصيص المقطوع بالمقطوع، مثل: تخصيص الكتاب بالكتاب، وتخصيص الكتاب بالسنة المتواترة.

3- تخصيص المقطوع بالمظنون، مثل: تخصيص الكتاب بسنة الأحاد، وتخصيص السنة المتواترة بسنة الأحاد..... إلى غير ذلك من هذه المواضيع التي يتم البحث فيها بطريقة مفصلة، في المباحث التالية إن شاء الله تعالى.

## الفصل الأول: تخصيص المقطوع به بالمقطوع والمظنون

(1) النمل/44.

(2) الذاريات/42.

(3) الأحقاف/25.

(4) النمل/23.

(5) النمل/44.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تخصيص المقطوع بالمقطوع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص الكتاب بالكتاب .

المطلب الثاني: تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة .

المبحث الثاني: تخصيص المقطوع بالمظنون

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقراءة الشاذة .

المطلب الثاني: تخصيص الكتاب بسنة الآحاد .

المطلب الثالث: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس .

## الفصل الأول: تخصيص المقطوع به بالمقطوع والمظنون

أنزل الله تبارك وتعالى القرآن الكريم على النبي ﷺ، وقد احتوى على كثير من الألفاظ العامة، التي يفهم منها أن حكمها يدخل فيه جميع أفراد العام.

ولكن هذا العموم قد يأتي من القرآن ما يخصه، ويبيّن أن هذا العموم ليس مقصوداً على عمومه، بل هو خاصٌ ببعض أفراد هذا العام.

ولما كان النبي ﷺ المبيّن لما جاء في القرآن، وأن سنته هي المخصصة لعموم ما جاء في القرآن، سواء كانت هذه السنة قولية، أو فعلية؛ لذلك أريد أن أبيّن في هذا الفصل كيفية تخصيص القرآن بالقرآن، وتخصيص القرآن بسنة النبي ﷺ، وذلك في المبحثين التاليين:-

### المبحث الأول: تخصيص المقطوع بالمقطوع

أتناول في هذا المبحث تخصيص القرآن بالقرآن، وحكمه عند الأصوليين، ثم أتحدث عن تخصيص القرآن بالسنة المتواترة، في المطلبين التاليين:-

#### المطلب الأول: تخصيص الكتاب بالكتاب.

أولاً: الأقوال:-

اختلف الأصوليون في تخصيص الكتاب بالكتاب على مذهبين<sup>(1)</sup>:-

الأول: قال جمهور الأصوليين: إنه يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب.

الثاني: قال بعض الظاهرية، ومن وافقهم: إنه لا يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب.

ثانياً: الأدلة:-

- دليل الجمهور:-

استدل الجمهور القائلون بجواز تخصيص الكتاب بالكتاب بأدلة؛ منها:-

1- إن تخصيص الكتاب بالكتاب قد وقع في القرآن الكريم، وذلك دليل الجواز.

2- إذا اجتمع نصان في القرآن، أحدهما عام، والآخر خاص، وتعذر الجمع بينهما؛ فإما أن

يعمل بالعام، وفي هذا تعطيل للخاص، وإما أن يعمل بالخاص، وليس في هذا إبطال للعام،

لإمكان العمل بما تبقى منه، فكان العمل بالخاص أولى؛ لعدة أسباب؛ أهمها اثنان:-

أ- إن الخاص أقوى في دلالته من العام، لأن دلالة العام ظنية بينما دلالة الخاص قطعية غالباً.

ب- إن الغالب على الظن عدم احتمال تخصيص الخاص، بخلاف العام، فكان العمل بالخاص

أولى.

(1) حاشية التفتازاني-148/2- الإحكام في أصول الأحكام-لابن حزم-1/78-79-ط/دار الحديث- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت- لمحب الدين بن عبد الشكور - ضبط وتصحيح- عبد الله محمود عمر 1/359- المقدمة في الأصول-لأبي الحسن بن القصار المالكي- تعليق- محمد بن الحسين السليماني/96.

وعند العمل بالخاص، فإما أن يكون الدليل الخاص المعمول به ناسخاً لحكم العام في الصورة الخارجة عنه، أو مخصصاً له، والتخصيص أولى من النسخ؛ لوجوه<sup>(1)</sup>:-

الأول: إن النسخ يستدعي ثبوت أصل الحكم في الخارجة، ثم رفعها بعد ثبوتها، والتخصيص بيان عدم إرادة المتكلم للصور المفروضة بلفظة العام.

الثاني: إن النسخ رفع للحكم بعد ثبوته، والتخصيص منع للإثبات، والدفع أسهل من الرفع<sup>(2)</sup>.

الثالث: إن وقوع التخصيص في الشرع أغلب من النسخ، فالعمل على الأغلب أولى.

- دليل الظاهرية:-

استدل الظاهرية على عدم جواز تخصيص الكتاب بالكتاب بما يلي:-

إن التخصيص والمخصص بيان للمراد من اللفظ العام، والبيان لا يكون إلا بالسنة؛ بدليل قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)<sup>(3)</sup>، فلا يجوز إذاً تخصيص القرآن بالقرآن.

- مناقشة أدلة الظاهرية:-

ناقش الجمهور دليل الظاهرية القاضي بأن البيان لا يكون إلا بالسنة بما يأتي:-

1- إن ما قالوه معارضٌ بقوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ)<sup>(4)</sup>

وجه الدلالة:-

وضَّحَّ الله تعالى في هذه الآية أن الكتاب الكريم يأتي مبيناً لكل شيء، ومن ضمن هذا البيان، أن يأتي الكتاب مبيناً لما في الكتاب، والتخصيص نوعٌ من البيان.

2- إن كونه (ﷺ) مبيناً لا يستلزم أن لا يحصل بيان الكتاب بالكتاب، وقد وقع ذلك؛ والوقوع دليل الجواز<sup>(5)</sup>، كما يأتي في الأمثلة عمَّا قليل.

ويمكن الجمع بين الآيتين (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) وقوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) بأن الآية الأولى، (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) بما ينزل عليك من كتاب أو سنة، فالبيان الحاصل من الرسول ﷺ شامل للكتاب، والسنة،<sup>(6)</sup> وذلك بدليل قوله تعالى: "وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ"

(1) الإحكام الأمدي-465/1-466.

(2) ذكرها ابن رجب في قواعد بلفظ "المنع أسهل من الرفع" تقرير القواعد وتحرير الفوائد لابن رجب الحنبلي 23/3-ط/دار ابن عفان- وعبر عنها ابن القيم في الإعلام بقوله: "الدافع أسهل من الرفع، والرافع أقوى من المانع" 474/5-157/4-القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لأبي عبد الرحمن الجزائري/466-ط/دار ابن القيم- الأشباه والنظائر تاج الدين عبد الوهاب السبكي-127/1.

(3) النحل/44.

(4) النحل/89.

(5) إرشاد الفحول للشوكاني-447/1.

(6) أصول الفقه لأبي النور زهير/304.

أمثلة لتخصيص الكتاب بالكتاب .

لما كان المقصد من الأمثلة الإيضاح؛ فإنني أكتفي بذكر ثلاثة أمثلة لتخصيص القرآن بالقرآن (1).

1- قال تعالى: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (2).

وجه الدلالة:-

يدل ظاهر الآية أنها تشمل جميع المطلقات، ولكنه تبارك وتعالى بيّن في آياتٍ أُخرَ خروج بعض المطلقات من هذا العموم، ومن ذلك:-

أ- الحوامل المنصوص على أن عدتهن وضع الحمل في قوله: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (3)، حتى لا تختلط الأنساب، بأن يسقي الزوج الثاني زرع غيره.

ب- المطلقات قبل الدخول المنصوص على أنهن لا عدة عليهن أصلاً، بقوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا) (4)، حيث إن المقصود الأعظم من العدة منتفٍ، وهو احتمال العلق بالأجنة، والحكم يدور مع علته، فإذا زالت العلة ذهب الحكم.

ج- المطلقات اللواتي لا يحضن، لكبير أو صغير، أو مرض، فقد بيّن أن عدتهن ثلاثة أشهر في قوله عز وجل: (وَاللَّائِي يَسْنُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ) (5)، وذلك لأن الحوائل يحضن في كل شهر مرة غالباً، فإذا انقطع الحيض لأي سبب كانت العدة بالأشهر بدل القروء.

فهذه الآيات الثلاث قد بينت أن آية التربص ليست على عمومها، وإنما هي مخصوصة بهذه الآيات.

2- قال تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ) (6).

وجه الدلالة:-

تدل هذه الآية بعمومها على عدم جواز نكاح المشركات إلا إذا آمن، ولكن هذا العموم قد خصصته آية المائدة، وهي قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) (7)،

(1) لمزيد من الأمثلة، انظر: بذل النظر-للأسمندي/225- تيسير الورقات-عبد الباسط خليل/139.

(2) البقرة/228.

(3) الطلاق/4.

(4) الأحزاب/49.

(5) الطلاق/4.

(6) البقرة / 221.

(7) المائدة/5.

والكتايبات مشتركات لقولهن (عزيز ابن الله والمسيح ابن الله) غير أن استثناءهن جاء تأليفاً لأهل الكتاب، ولأن القومة للزوج فلا خوف منهن على الأسرة المسلمة، والغالب أن تسلم مع زوجها لله رب العالمين .

فقد دلت هذه الآية على جواز نكاح المحصنات العفائف من الذين أوتوا الكتاب هوداً أو نصارى، وعليه فإن الكتايبات غير داخلات في عموم آية البقرة.

3- قال تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) (1).

### وجه الدلالة:-

تدل هذه الآية بعمومها على أن المتوفى عنها زوجها يجب عليها أن تتربص بنفسها، وأن تحدد عليه أربعة أشهر وعشراً، إلا أن هذا العموم لا يشمل المرأة الحامل التي يتوفى عنها زوجها، حيث إن عدتها وضع الحمل، وهذا ما بينه الله تعالى في قوله: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (2) (3).

والظاهر أن فيه تخفيفاً عن الحوامل نظراً لأنها تحمل وهناً على وهن، ولأنه إذا كان يلزمها التربص أكثر من المدة المذكورة إذا طال حملها؛ فالقياس يقتضي أن يُعفى عن بعض تلك المدة إذا وضعت دونها؛ لأن الغنم بالغرم، مع أن بعض العلماء قد اختار أن تعتد بأبعد الأجلين (4).

### المطلب الثاني: تخصيص القرآن بالسنة المتواترة

اتفق عامة الأصوليين على جواز تخصيص القرآن الكريم بالسنة المتواترة (1)، سواء كانت هذه السنة قولاً، أو فعلاً .

(1) البقرة / 234.

(2) هاتان الآيتان وهي قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) (البقرة/234)، وقوله تعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (الطلاق/4)، من باب تعارض الأعمين من وجه، والمقرر في علم الأصول الترجيح بينهما، والراجح مهما يخصص به العموم المرجوح. وقد بينت السنة أن عموم: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ) مخصص لعموم (وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ) مع ان جماعة من

الأصوليين ذكروا أن الجموع المنكرة لا عموم لها، وعليه فلا عموم في آية البقرة، لأن قوله: (وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) جمع منكر فلا يعم بخلاف قوله: (والآني ينسن) فإنه مضاف إلى معرف بآل، والمضاف إلى المعرفة بها من صيغ العموم. أضواء البيان للشنقيطي-1/172.

(3) الطلاق / 4.

(4) وهذا نظر حسن، لأن فيه جمع بين الآيتين، قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا . . . .)، وقوله تعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ . . . .)، والجمع أولى من الترجيح.

ولكن ما يعكر صفو هذا الحسن هو حديث سبيعة الأسلمية التي تُوفي عنها زوجها وكانت حاملاً، فولدت بعدها بأيام فرخص لها النبي ﷺ في الزواج والتعرض للخطاب- الجامع لأحكام القرآن- للقرطبي-1/150.

قال الزركشي: يجوز تخصيص القرآن الكريم بالسنة المتواترة، قولاً واحداً بالإجماع، كما حكاه الأستاذ أبو منصور<sup>(2)</sup>.

وقال الأسمندي: (أما تخصيص الكتاب بالسنة فجاز إذا استويا في إيجاب العلم والعمل)<sup>(3)</sup>.  
والذي يوجب العلم والعمل هو الخبر المتواتر.

#### أدلة جواز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة.

1- وقوع ذلك من النبي ﷺ؛ حيث إنه ﷺ قد خصص آيات من القرآن المجيد جاءت عامة، وكان ذلك بقوله وفعله، والوقوع دليل الجواز، وسأنقل بعضاً منها بعد قليل إن شاء الله في الأمثلة.

2- إن العام من الكتاب، والخاص من السنة المتواترة، هما دليلان قطعان ثبوتاً، فيجب أن نعمل بالخاص، وما بقي من العام بعد التخصيص؛ جمعاً بين الدليلين، وهذا أولى من إبطال أحدهما بالكلية<sup>(4)</sup>.

3- لما جاز أن تدلنا السنة على سائر الأحكام، جاز أن تدلنا على أن الله تعالى أراد بخطابه بعض ما تناوله<sup>(5)</sup>.

أمثلة لتخصيص القرآن بالسنة المتواترة: -

أولاً: أمثلة لتخصيص القرآن بالسنة المتواترة القولية: -

وأكتفي هنا بذكر مثالين لتخصيص القرآن بالسنة القولية، ثم أردف ذلك بمثال لتخصيص القرآن بالسنة الفعلية؛ لحصول مقصود الإيضاح بها، ولأن الثلاثة وتر، والله تعالى وتر، يحب الوتر.

المثال الأول: قال تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كُرِّمِلْ حَظُّ الْأُنثَىٰ) <sup>(6)</sup>.

#### وجه الدلالة: -

يدل ظاهر الآية بعمومها على أن الميراث من حق جميع الأولاد، سواء كان الابن مسلماً أو كافراً، قاتلاً أو غير قاتل، حراً كان أو رقيقاً<sup>(7)</sup>، إلا أن هذا العموم قد خصص بطائفة من الأحاديث النبوية، ومنها:

(1) الخبر المتواتر: ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره" تدریب الراوي للإمام السيوطي-1/176.

(2) البحر المحيط للزركشي 495/2.

(3) بذل النظر - للأسمندي/ 226.

(4) الجامع لمسائل الأصول وتطبيقها على المذهب الراجح- د/ عبد الكريم النملة-ص265.

(5) بذل النظر - للأسمندي/ 226.

(6) النساء/ 11.

(7) بالنسبة لمنع العبد من الميراث، لم يأت حديث يصرح بمنعه من الميراث، لكن جاء حديث في البخاري استنبط منه العلماء عدم توريث العبد، وهو ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله \* مرفوعاً أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ".....، ومن ابتاع عبداً وله مالٌ فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع" البخاري- كتاب المساقاة باب(17) الرجل يكون له ممرٌ أو شرب في حائط أو في نخل...-برقم(2379)، (519/1).

قال الشافعي: "فلما كان بيننا في سنة رسول الله أن العبد لا يملك مالاً، وأن ما يملكه فإنه لسيده ولم يكن السيد بأبي الميت ولا وارث سُميت له فريضة، فكان لو أعطينا العبد بأنه أب إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فورثنا غير من ورث الله، فلم تُورث عبداً لما وصفت، ولا أحد لم يجتمع فيه الحرية، والإسلام، والبراءة من القتل" السنن الكبرى للبيهقي باب لا يرث المملوك 219/6 ط/دار المعرفة- الأم باب ميراث العبد والقاتل\_76/4.

1- ما رواه أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يرث القاتل شيئاً" (1)

2- وقوله صلى الله عليه وسلم: عن أسامة بن زيد رضي الله عنه "ولا يرث الكافر المسلم" (2) (3).

### وجه الدلالة:-

يفيد ظاهر هذين الحديثين أنه ليس كل ابن يستحق نصيباً من الميراث، فقد أخرج الحديث الأول الابن القاتل، وأخرج الثاني مختلف الملة، وهذا دليل على تخصيص قوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ).

أما القاتل فلأن من تعجل الشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه، وأما الكافر فلأنه لا يستحق أن يُسقى من الدنيا جرعة ماء، ولأنه يستعين بالمال الموروث على المعصية.

المثال الثاني: قال تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (4).

### وجه الدلالة:-

يدل ظاهر الآية بعمومها على قطع يد كل سارق وسارقة، مما قل من المال أو أكثر، لكن عموم هذه الآية قد خصصه قول النبي صلى الله عليه وسلم: فيما رواه رافع بن خديج رضي الله عنه: " لا قطع في ثمر (5) ولا كثر (6) (7)، وذلك لانتفاء الحرز في الثمر المعلق، وفي طلع النخل، واسم السرقة لا يتحقق إلا بالأخذ من الحرز (8).

ثانياً: مثال تخصيص القرآن بالسنة المتواترة الفعلية:-

قال تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (9).

### وجه الدلالة:-

يدل ظاهر الآية بعمومها على أنه يجب جلد كل زانٍ وزانية مائة جلدة، سواء كان محصناً أو غير محصن، إلا أن هذا العموم قد خصصه فعل النبي صلى الله عليه وسلم برجمه للمحصن (1) بالحجارة حتى الموت (2)،

(1) سبق تخريجه ص (7).

(2) ذكر الزركشي في البحر نقلاً عن بعض الأصوليين أنهم ألحقوا بالمتواتر الأخبار التي يُقطع بصحتها، وجعلوها بمنزلة المتواتر في تخصيص عام القرآن والسنة.

(3) سبق تخريجه- ص (7).

(4) المائدة/ 38.

(5) الثمر هو: الرطب ما دام في رأس النخلة-النهاية في غريب الحديث/127-حرف الثاء.

(6) الكثر هو: جمار النخل، وهو: شحمه الذي وسط النخلة-النهاية/793-حرف الكاف.

(7) أبو داود- كتاب الحدود- باب (12) ما لا قطع فيه، (4388)، (55)، و الترمذي- كتاب الحدود عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم- باب (19) ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر، برقم (1449)، (343).

(8) تحفة الأحوذى للمباركفوري بشرح الترمذي 367/4-377-ط/دار الحديث- سبل السلام شرح بلوغ المرام-

لمحمد بن إسماعيل الصنعاني- تحقيق- عصام الصباطي- عماد السيد 434/4.

(9) النور/2.

من مثل: ماعز الأسلمي، والمرأة الغامدية<sup>(3)</sup>، حيث صارت الآية قاصرة على حكم غير المحصن، وهو الأعزب الذي لم يسبق له الوطء في نكاح صحيح ولو مرة واحدة.

## المبحث الثاني: تخصيص المقطوع بالمظنون

(1) قال ابن القيم في الحكمة من استثناء المحصن من الجلد: " إن الله تعالى قد استثنى المحصن من الجلد لأن المحصن تزوج فعلم ما يقع بالزواج من العفاف عن الفروج المحرمة، واستغنى بالزواج عن واقعة الحرام، وأحرز نفسه عن التعرض لحدِّ الزنا، فزال عذره من جميع الوجوه في تخطي ذلك إلى واقعة الحرام. إعلام الموقعين 355/3.

(2) لماذا كان قتل الزاني رجماً بالحجارة لا ضرباً بالسيف أو رمياً بالرصاص أو قطعاً للذكر الذي قارف الجريمة؟ لما كانت آثار الزنا من أبشع الآثار التي تُشبه إلى حد كبير القتل، من حيث إنها من أمهات الجرائم، وكبائر المعاصي، لما فيه من اختلاط الأنساب، الذي يُبطل التعارف والتناصر في الدين، وهلاك الحرث والنسل الذي يشبه القتل، كان من الواجب أن تساوي عقوبة الزنا تلك الجرائم، لأن الجزء من جنس العمل، ولما كان الهدف من القتل الردع والزجر لا مجرد الموت، وجب أن تكون عقوبة الزني رادعة، لذلك كان الرجم بالحجارة حتى الموت، حتى يشعر المجرم بنار العقوبة، ويرتد كذلك كل من يهيم بفعل تلك الجريمة.

إن التفكير في هذه المسألة بالذات تفكير لا يتفق مع طبيعة العقاب، فالموت إذا تجرد من الألم والعذاب كان من أتفه العقوبات، وأكثر الناس اليوم إذا اتجه تفكيرهم للموت فكروا فيما يصاحبه من ألم وعذاب، فهم لا يخافون الموت في ذاته، وإنما يخافون الذي يصحب الموت، وإذا كان العذاب لا قيمة له مع المحكوم عليه بالموت فإن قيمته يجب أن تظل محفوظة للزجر والتخويف، وليس من مصلحة المجتمع أن يفهم أفرادُه أن العقوبة هينة لينة لا تؤلم، ولا تدعو إلى الخوف، وقد بلغت آية الزنا الغاية من إبراز هذا المعنى حيث جاء فيها: ( وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ

اللَّهِ إِنَّكُمْ تُمْنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) (النور/2)، ذلك أن الرأفة بالمجرمين تشجع على الإجرام، والعذاب الذي يصحب العقوبة هو الذي يؤدي من أجرم، ويزجر من لم يجرم. لذلك كانت عقوبة الزاني رجماً بالحجارة، ولم تكن ضرباً بالسيف، ولا تصح أن تكون رمياً بالرصاص، ولم تكن بقطع العضو الذي قارف الجريمة لوجوه:-

- 1- أنه عضو مستور لا يرى، فلا يحصل الاعتبار بقطعه.
  - 2- يؤدي قطعه إلى إبطال آلات التناسل، وانقطاع النوع الإنساني.
  - 3- إن لذة الزنا حصلت لجميع البدن كما حصلت للفرج، لهذا كان حد الزنا على جميع البدن.
  - 4- إن قطعه مفض إلى الهلاك، والأعزب لا تستوجب جريمته الهلاك بخلاف المحصن، فتناسب جريمته أبشع القتلان، ولا يناسبها قطع بعض أعضائه.
- انظر/ إعلام الموقعين 355/3-242/2-243-الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي المسى الداء والدواء/192-194 ط/جمعية إحياء التراث الإسلامي- العنبرية في الفقه الإسلامي لأبي زهرة/64-65-التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي عبد القادر عودة 554/1-555-الحدود والتعزيرات عند ابن القيم بكر عبد الله أبو زيد/114-117.
- (3) سبق تخريجه ص5- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للإمام السيوطي-تحقيق خليل الميس/223-226 ط/المكتب الإسلامي.

أتناول في هذا المبحث تخصيص القرآن والسنة المتواترة بالقراءة الشاذة، ثم أتحدث في تخصيص القرآن بخبر الأحاد، ثم أختم بتخصيص القرآن والسنة المتواترة بالقياس، في المطالب الثلاثة التالية:-

### المطلب الأول: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقراءة الشاذة.

قبل تفصيل القول في هذه المسألة أرى من المناسب أن أعرف معنى القراءة الشاذة، وأبين حكم الاحتجاج بها، والمقصود منها، ثم أبين حكم تخصيص القرآن بها.  
أولاً: تعريف القراءة الشاذة:-

"هي ما نُقل قرآنًا من غير تواترٍ واستفاضةٍ، متلقاةً بالقبول من الأئمة"<sup>(1)</sup>.

شرح التعريف:-

ما نُقل قرآنًا من غير تواترٍ واستفاضةٍ: أي أن الذين نقلوا هذه القراءة لم يبلغوا حدَّ التواتر، لذلك اعتبرها بعض العلماء من قبيل الأحاد.

متلقاةً بالقبول من الأئمة: أي أن الأمة قد تقبلت هذه القراءة من الأئمة التي نقلوها.

ثانياً: القصد من القراءة الشاذة:-

نقل الزركشي عن أبي عبيد في كتابه "فضائل القرآن" إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها، ومن أمثلة ذلك:-

1- قراءة عائشة وحفصة رضي الله ( "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر"<sup>(2)</sup>).

2- قراءة ابن مسعود رضي الله عنه "والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما"<sup>(3)</sup>

3- قراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه "وإن كان له أخ أو أخت من أم"<sup>(4)</sup>

4- قراءة ابن عباس رضي الله عنه "لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

ثالثاً: حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وهل تعتبر من قبيل خبر الأحاد أم لا؟

لما كان القرآن الكريم من قبيل التواتر حيث إنه قد نُقل إلينا كذلك، والقراءة الشاذة وإن كانت من القرآن إلا أنها لم تنقل إلينا بالتواتر، فقد اختلف الأصوليون في حكم الاحتجاج بها إلى مذهبين:-

الأول: ذهب مالك والشافعي إلى عدم الاحتجاج بها، وعدم تلقي الحكم منها.

(1) البرهان في علوم القرآن-بدر الدين الزركشي-332/1-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/المكتبة العصرية.  
(2) البقرة/238.

(3) المائدة/38، وقراءة حفص: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا).

(4) النساء/12، وقراءة حفص: (وَإِنْ كَانَ لِغُلَامٍ مَوْلَاً أَوْ امْرَأَةٍ وَلَهُ فَرْقٌ أَوْ أُخْتٌ).

(5) البقرة/198، وقراءة حفص: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا ضُلَّامًا مِنْ رَبِّكُمْ).

(6) البرهان في علوم القرآن-للزركشي-336/1-337.

الثاني: وذهب الحنفية إلى الاحتجاج بها، وأخذ الأحكام منها، لأنه إذا سقط خصوص كونها قرآناً بفقدان شرط التواتر منها، لا يلزم نفي عموم كونها خبراً<sup>(1)</sup>.  
الأدلة: -

استدل القائلون بعدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة بما يلي:-

1- إن مبناها فيما نأتي ونذر الاقتداء بالصحابة ﷺ ، وقد كانوا لا يقبلون القراءة الشاذة.<sup>(2)</sup>

2- إن الراوي لم ينقلها خبراً، والقرآن يثبت بالتواتر لا بالأحاد.<sup>(3)</sup>

وقد استند الحنفية في الاستدلال إلى توهين دليلي الفريق الأول على النحو التالي:-

1- لا نسلم أن الصحابة لم يقبلوا القراءة الشاذة، بدليل ورود بعض الأمثلة تدل على أن الصحابة قرأوا بها، مثل:-

أ- قراءة ابن مسعود " فصيام ثلاثة أيام متتابعات"<sup>(4)</sup>.

ب- قراءة ابن عباس " لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في موسم الحج"<sup>(5)</sup>.

2- إن ذلك لا يلزم منه نفي عموم كون القراءة الشاذة من قبيل الأخبار، والأخبار عندنا وعندكم مقبولة.

الترجيح:-

وحيث قد ضَعَفَ الدليلان يصبح الرأي الأقوى هو الاستدلال بالقراءة الشاذة في الجملة؛

لأنها من قبيل أخبار الآحاد، وهو الراجح.

رابعاً: تخصيص القرآن بالقراءة الشاذة.

ينبغي الحكم في هذه المسألة على حكم القراءة الشاذة، فإن قلنا بحجبتها فإنه يجوز

تخصيص القرآن والسنة المتواترة بها، وإن قلنا بعدم حجبتها فلا يجوز التخصيص بها.

وبناءً على اختياري لحجية القراءة الشاذة، فإن القول بجواز تخصيص القراءة الشاذة

للقرآن، والسنة المتواترة هو المعتمد.

والمثال المشهور لتخصيص القرآن بالقراءة الشاذة، هو ما يلي:-

قال تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ هَلِيكُمُ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)<sup>(7)</sup>.

(1) الضياء اللامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه- للشيخ حلولو: أحمد بن عبد الرحمن الزليطني-50/1-.

(2) المنحول في تعليقات الأصول- للغزالي- تحقيق-محمد حسن هيتو/283.

(3) التمهيد- للإسنوي-142.

(4) المائدة/89.

(5) البقرة/198.

(6) البرهان في علوم القرآن- للزركشي 332/1.

(7) المائدة/89.

### وجه الدلالة:

وضحت الآية الكريمة أن من ضمن كفارة اليمين صيام ثلاثة أيام عند العجز عن البدائل الثلاثة الأولى دون أن تبين كيفية صيام هذه الأيام، متتابعة أو متفرقة، إلا أنه قد وردت قراءة أخرى، وهي قراءة ابن مسعود الشاذة، (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ متتابعات). وقد اختلف العلماء في الأخذ بها على قولين:

الأول: أخذ الحنفية بهذه القراءة، وقالوا إن التتابع في صيام كفارة اليمين واجب. الثاني: وقال مالك والشافعي: إنه لا يُشترط التتابع في صيام كفارة اليمين، وتُجزئ إذا كانت متفرقة.

واستدلوا بما يلي: -

1- قياس الصيام في كفارة اليمين على قضاء عدة رمضان، قال تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)<sup>(1)</sup>.

### وجه الدلالة: -

إن قوله تعالى: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) لم يخص أياماً متفرقة من متتابعة، وعليه فإنه يصوم عدة ما أفطر، والتتابع وجب في رمضان لضرورة أدائه في رمضان، ولكونه معيناً في رمضان، وقد عُدَّ التعيين في القضاء، فجاز التفريق، وفي التفريق تيسيراً على المكلفين؛ بدليل قوله بعدها: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)<sup>(2)</sup>، والقول بالتفريق مال إليه جمهور السلف والخلف<sup>(3)</sup>.

2- التتابع لا يكون إلا بنص أو قياس على منصوص، وقد عُدَّما في مسألتنا<sup>(4)</sup>.

### الترجيح: -

إن الراجح هو القول الثاني القاضي بعدم التتابع؛ لأن فيه مراعاة حال المكلف، وتمشياً مع مقاصد الشريعة الإسلامية في رفع الحرج عن المكلفين؛ إذ إيجاب التتابع لا يخلو من حرج، خاصة على ذوي الأعمال الثقيلة، أو إذا وقع القضاء في الصيف، وأمثال ذلك.

### المطلب الثاني: تخصيص الكتاب بسنة الأحاد

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الأحاد<sup>(5)</sup> إلى ثلاثة مذاهب: -

الأول: مال الجمهور (مالك والشافعي وأحمد) إلى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد.

(1) البقرة/185.

(2) البقرة/185.

(3) أحكام القرآن للقرطبي 1/665- تفسير القرآن العظيم لابن كثير 1/324.

(4) الأم-كتاب الصيام في كفارات الأيمان 7/69- أحكام القرآن-لابن العربي 2/162.

(5) خبر الأحاد/ ما لم يجمع شروط المتواتر-نزهة النظر-لابن حجر/70.

قال ابن تيمية: يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وبه قالت المالكية، والشافعية، ونحن قائلون بوقوعه<sup>(1)</sup>.

الثاني: وقال الحنفية وبعض المتكلمين من المعتزلة والحنابلة بعدم جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد<sup>(2)</sup>.

الثالث: واعتقد عيسى بن أبان أن العموم إن دخله التخصيص بطريق يُقطع بها جاز تخصيصه بخبر الواحد، وإن لم يدخله التخصيص أصلاً فلا يجوز افتتاح تخصيصه بخبر الواحد، وبه أخذ عامة الحنفية<sup>(3)</sup>.

الأدلة:-

استدل الجمهور على جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد بما يلي:-

أولاً: المنقول، وهو من وجهين:-

(1) فقد نقل الإجماع عن الصحابة رضي الله عنهم على جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وبيّنوا ذلك بعدة صور؛ منها<sup>(4)</sup>:-

أ- تخصيص عموم قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)<sup>(5)</sup>، فإن هذه الآية قد خصصت بالحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يُجمع بين المرأة وعمتها، أو بين المرأة وخالتها"<sup>(6)</sup>، مع أنها قصرت حرمة الجمع في النكاح على الأختين، فيكون الخبر مخصصاً لعموم الحل لما وراء المذكورات في الآية؛ بإخراج العمّة والخالة أن تجتمع في النكاح مع ابنة أخيها أو أختها.

ب- تخصيص عموم قوله تعالى: (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)<sup>(7)</sup>، بإخراج المجوس من لفظ المشركين، بالحديث الذي رواه عبد الرحمن بن عوف، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع بهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله

(1) المسوّدة في أصول الفقه-لابن تيمية-تحقيق- محمد محي الدين عبد الحميد/119.

(2) التبصرة في أصول الفقه-لأبي إسحاق الشيرازي- تحقيق-محمد حسن إسماعيل/75 - المنحول-للغزالي/174- فواتح الرحموت- لمحّب الدين عبد الشكور 364/1.

(3) أصول البيزدي- للبيزدي/ج1/294.

(4) المحصول-للرازي/ج1/493- قواطع الأدلة-للسمعاني/303- التمهيد في أصول الفقه- لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلذاني- تحقيق-مفيد محمد أبي عشمّة-107/2.

(5) النساء/24.

(6) رواه مسلم في صحيحه-كتاب النكاح-(4) لا يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح- برقم(1408)، (701) وأبو داود في سننه- بلفظ " لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها"-كتاب النكاح-باب(13) ما يُكره أن يُجمع بينهنّ من النساء، برقم(2065)، (314) والنسائي في سننه-كتاب النكاح-باب(47) الجمع بين المرأة وعمتها، برقم(3290)، (510).

(7) التوبة/5.

يقول: "سُنُّوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ"<sup>(1)</sup>، حيث استثنى المجوس من عموم المشركين، فأجاز أخذ الجزية منهم، وبقيت الآية في مشركي العرب.

ج- تخصيص عموم قوله تعالى: ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ )<sup>(2)</sup>، حيث إن النكاح في هذه الآية لفظ عام يشمل العقد والوطء، لكنَّ هذا العام غير مراد، إنما المراد خصوص الوطء، وقد خُصَّص هذا العام بما روته عائشة رضي الله ( مرفوعاً، أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها، فتزوجت آخر، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها، وأنه ليس معه إلا مثل هُدبة<sup>(3)</sup>، فقال: لا، حتى تذوق عُسَيْلته ويذوق عُسَيْلتك<sup>(4)</sup> )<sup>(5)</sup>.

(2) مجموع الأوامر الدالة على اتباع النبي ﷺ من غير تقييد<sup>(6)</sup>، فإذا جاء عنه الدليل كان اتباعه واجباً، وإذا عارضه عموم قرآني، كان سلوك طريقة الجمع، ببناء العام على الخاص متحتماً، ودلالة العام على أفراده ظنيّة لا قطعية، فلا وجه لمنع تخصيصه بالأخبار الصحيحة الأحادية إذا كانت ذا دلالة قطعية<sup>(7)</sup>.

ثانياً: المعقول، وهو من ثلاثة أوجه:-

1- إن عموم القرآن، وخبر الواحد دليلان، والأخذ بهما جمع بين الدليلين، ومتى أمكن الجمع بين الدليلين كان أولى من أطراح أحدهما، والأخذ بالآخر، والأدلة إنما نُصبت ليؤخذ بها لا لتهمل<sup>(8)</sup>.

2- إن العموم عرضة للتأويل، واللفظة المنقولة عن الرسول ﷺ غالباً ما تكون خاصة لا تقبل التأويل، فالتمسك بها؛ أي بخصوص السنة المنقولة عن النبي ﷺ، وتزويل المحتمل القابل للتأويل على الخاص غير القابل للتأويل أولى وأحرى، وبالتالي فإن تقديم خاص السنة على عام القرآن أولى وأحرى<sup>(9)</sup>.

أما القائلون بعدم جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد فقد استدلوا بالمنقول، والمعقول:-

(1) رواه مالك في الموطأ-كتاب الزكاة-باب(24) جزية أهل الكتاب والمجوس، برقم(615)، (169)، والحديث ضعفه الألباني- انظر إرواء لدالغليل (88/5).

(2) البقرة/230.

(3) الهدب الثوب، وتعني أن ذكره رخوٌ مثل طرف الثوب، لا يُعني عنها شيئاً. النهاية-الهاء/1002

(4) قال جمهور العلماء: ذوق العُسَيْلة كناية عن المجامعة، وهو تعقيب حشفة الرجل في فرج المرأة.-فتح الباري 562/9.

(5) البخاري كتاب الطلاق باب(37) إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً فلم يمسه برقم (5317)، (611/2)- (612).

(6) مثل: 1- قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (آل عمران: الآية/31).

2- قال تعالى: (فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلَّمَتَهُ وَأَتَّبِعَهُ لَعَلَّكُمْ

تَهْتَدُونَ) الأعراف/158.

(7) إرشاد الفحول- للشوكاني/450/1.

(8) الإشارات في أصول الفقه المالكي- لأبي الوليد الباجي/63-ط/دار ابن حزم- التبصرة-للشيرازي/77.

(9) التلخيص في أصول الفقه- لإمام الحرمين الجويني- تحقيق- عبد الله النيبالي- شبير أحمد العمري/113/2-

التبصرة-للشيرازي/77.

أولاً: المنقول:-

1- عمل الصحابة رضي الله عنهم؛ حيث إنهم كانوا لا يقبلون العمل بخبر الواحد المعارض لعموم

القرآن، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:-

(أ) رد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها

نفقة ولا سكنى<sup>(1)</sup>؛ لمخالفته لقوله تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِمَّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) <sup>(2)</sup>،  
الموجب للسكنى والنفقة.

حيث قال: لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة، لا ندري أحفظت أو نسيت.

(ب) ردت عائشة رضي الله عنها ( حديث تعذيب الميت ببيكاء أهله عليه<sup>(3)</sup>،

لمخالفته لقوله تعالى: ( وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ )<sup>(4)</sup>، حيث دلت على أن النفوس لا تتحمل أوزار

الآخرين، فكيف يُعذب الميت بعمل غيره؟!

ثانياً: المعقول، وذلك من وجهين:-

1- إن القرآن مقطوع به، وخبر الواحد غير مقطوع به، فلا يجوز ترك المقطوع به لغيره،

كالإجماع لا يترك بخبر الواحد<sup>(5)</sup>.

2- وفي تقديم خبر الواحد على عموم القرآن إسقاط لبعض ما يقتضيه القرآن، وهذا لا

يجوز؛ كالنسخ<sup>(6)</sup>.

وأما دليل عيسى بن أبان في تفريقه بين عموم القرآن الذي دخله التخصيص بالمقطوع

فجاز تخصيصه بخبر الواحد، وبين ما بقي على عمومه فلا يجوز، فهو أن عموم القرآن إذا

دخله التخصيص صار مجازاً في الباقي، فقبل خبر الواحد في تخصيصه، كما قبل في بيان

المجمل، وإذا لم يدخله التخصيص بقي على حقيقته، فلم يخص بخبر الواحد<sup>(7)</sup>.

(1) قالت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: طلقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لا سكنى لك ولا نفقة" فقال مغيرة: فذكرته لإبراهيم فقال: قال عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة، لا ندري أحفظت أو نسيت، وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة. الترمذي-كتاب الطلاق واللعان-باب(5) ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة-برقم(1180)، (280)، الحديث صححه الألباني.  
(2) الطلاق/6.

(3) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الميت يُعذب ببيكاء أهله عليه" الترمذي-كتاب الجنائز-باب(24) ما جاء في كراهة البكاء على الميت-برقم(1002)، (238) الحديث صححه الألباني.  
ثم إن تعذيب الميت ببيكاء أهله عليه يعود إلى سببين:-

- إما أنه أوصاهم بالبيكاء عليه، أو علم من حالهم أنهم يبكون موتاهم، فلم يُوص بترك ذلك، فيكون قد عُذب بفعله هو؛ لأنه المتسبب في بكائهم عليه. تحفة الأحوذى للمباركفوري بشرح الترمذي 440/3-سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي 439/2-- سبل السلام 505/2.

(4) الأنعام/164.

(5) المنحول-للغزالي/174- إحكام الفصول-لللباجي/269- التمهيد-للخطابي/110/2.

(6) التبصرة- للشيرازي/77.

(7) المصدر السابق.

المناقشة: -

(أ) ناقش الجمهور مخالفهم القائلين بعدم جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، بما يلي: -

1- بالنسبة لرد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لحديث فاطمة بنت قيس، فإنه لم يكن رداً للخبر نفسه، أو لعدم قبوله الأخذ بخبر الواحد، وإنما كان لشكّه في ضبطها في نقل الخبر، بدليل قوله "لا ندرى أحفظت أو نسيت"

2- ما قيل في رد عمر لحديث فاطمة، يُقال في رد عائشة رضي الله ( لحديث ابن عمر رضي الله \*؛ إذ هي رأت فيه حسب اجتهادها معارضةً لصريح قوله تعالى: (وَلَا تَرْوُوا زُرَّةً وَزُرَّةٌ أُخْرَى)<sup>(1)</sup>، فرجحت صريح الكتاب على الخبر المظنون<sup>(2)</sup>.

3- بالنسبة للخبر؛ وإن كان ظني الثبوت، إلا أن دلالاته على معناه أقوى من دلالة العام من الكتاب؛ لأن خبر الواحد خاص في مراده، ولا يحتمل غير المراد، أما العام فهو يحتمل، وإذا كان الخبر أقوى في الدلالة على معناه من العام، فإنه يكون راجحاً عليه، والعمل بالراجح متعين<sup>(3)</sup>، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن البراءة الأصلية يقينية، ومع ذلك نتركها بخبر الواحد<sup>(4)</sup>، فكذلك عام القرآن.

4- ما قالوه من أن الأخذ بخبر الواحد فيه إسقاط لبعض ما يقتضيه القرآن، فلا يجوز؛ كالنسخ، مردود بالفرق بينهما، فإن النسخ إبطال لما يوجبه اللفظ، فلم يجز إلا بدليل مثله، أو أقوى منه، بخلاف التخصيص، فإنه بيان لما أريد باللفظ، فيجوز بما دونه<sup>(5)</sup>.

(ب) وناقش الجمهور دليل عيسى بن أبان، ومن وافقه من وجهين: -

1- إن عيسى بن أبان قد بنى قوله على رأي اعتقده، وهو قطعية دلالة العام قبل التخصيص؛ ولما كان العام قبل التخصيص قطعياً وجب تخصيصه بقطعي مثله، والجمهور يقولون بأن دلالة العام قبل التخصيص ظنية، لذلك جَوَّزُوا تخصيصه بخبر الواحد.

هذا من ناحية أصله الذي بنى عليه قوله، أما من ناحية أن القطعي لا يخصُّه إلا قطعي مثله، فقد بيّنا القول فيه في مناقشة المانعين تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد.

2- لا نسلم أن العام يصير بالتخصيص مجازاً، لذلك يُقبل خبر الواحد في تخصيصه؛ بل هو باق على الحقيقة، وحقيقة العام ليست كحقيقة المجل؛ لأن حقيقة المجل: هو ما لا يُعقل معناه من لفظه، ولفظ العام معقول المعنى، فسقط ما قاله ابن أبان<sup>(6)</sup>.

(1) الأنعام/164.

(2) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية- لمحمد سعيد رمضان البوطي/166.

(3) المذهب في أصول الفقه المقارن- د/عبد الكريم النملة/1615.

(4) المحصول- للرازي/435/1.

(5) التبصرة- للشيرازي/77.

(6) اللمع في أصول الفقه- للشيرازي/26.

**الترجيح:-**

- بناءً على ما سبق يتبين لي رجحان قول الجمهور القاضي بجواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، للأسباب الأربعة الآتية:-
- 1- كثرة النقل<sup>(1)</sup> عن الصحابة رضي الله عنهم في أخذهم بخبر الواحد، وتخصيص عام القرآن به، والأدلة التي سقت دليل على ذلك.
  - 2- إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون حديثاً ينقله إليهم الصديق في تخصيص عموم القرآن، كما كانوا يقبلون نقل التفسير من الأحاد، وهو أعظم من التخصيص<sup>(2)</sup>.
  - 3- إن القرآن الكريم وحى متلو من عند الله، والسنة النبوية وحى غير متلو؛ بدليل قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)<sup>(3)</sup>، ولما كانت السنة وحياً كالقرآن، جاز تخصيص عام القرآن بها، سواء كانت متواترة، أو آحاداً.
  - 4- ذكر ابن السمعاني أن الخلاف في أخبار الأحاد التي لا تجمع الأمة على العمل بها، أما ما أجمعوا عليه، كقوله: "لا ميراث لقاتل، ولا وصية لوارث"، وكنهيه (عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها)، فيجوز تخصيص العموم به قطعاً، ولا يضير عدم انعقاده على روايتها<sup>(4)</sup>؛ لأن الإجماع على العمل بها يُنزّلها منزلة المقطوع به.
- (مسألة)

وفي نهاية هذا المطب أذكر فرعاً فقهيّاً ترتب على الاختلاف في هذه المسألة، وهو "حكم ذبيحة المسلم متروكة التسمية".

وقد اختلف الفقهاء فيها بناءً على اختلافهم في مسألة تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، إلى مذهبين رئيسيين، هما:-

- 1- تبني الجمهور (القائلون بجواز تخصيص عام القرآن بخبر الواحد) القول بجواز أكل متروك التسمية، سواء تركها عمداً، أو نسياناً<sup>(5)</sup>.
- 2- أما القائلون بعدم جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، (وهم بعض المتكلمين، والحنفية)، فقالوا: لا تحل الذبيحة المتروكة التسمية عمداً، وتحل بتركها سهواً<sup>(6)</sup>.

(1) مثل: احتجاج أبي بكر الصديق رضي الله عنه على فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم عندما جاءت تطلب ميراثها من الفيء، أخذاً بعموم آيات الميراث، فاحتج عليها أبو بكر بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا نُورث وما تركناه صدقة"، انظر صحيح البخاري-كتاب المغازي-باب(38) فتح خيرير - برقم(4240-4241)، (2/334)-والحديث عن عائشة رضي الله عنها.  
- قبول أهل مسجد قباء خبر الواحد في تحويل القبلة. انظر البخاري-كتاب الإيمان-باب(30) الصلاة من الإيمان-برقم(40)، (1/20)-والحديث عن البراء بن عازب، وغير ذلك.

(2) المنحول-للغزالي/174.

(3) النجم/3،4.

(4) البحر المحيط- للزرکشي/501/2.

(5) الأم-كتاب الصيد والذباح- باب تسمية الله عزوجل عند إرسال ما يصطاده-249/2.

(6) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار- لابن عابدين- كتاب الذبائح-9/443-444- الباب في شرح الكتاب-عبد الغني دمشقي الحنفي-3/224-ط/دار الكتاب العربي.

واستدل الجمهور بما يلي:-

- عن عائشة رضي الله ( قالت: قالوا يا رسول الله: إن هنا أقواماً حديثي عهدهم بكفر<sup>(1)</sup>،  
يأتوننا بلحم، لا يُدرى يذكرون اسم الله عليها أم لا؟ قال: اذكروا أتم اسم الله وكلوا<sup>(2)</sup> .

**ووجهة الجمهور أن هذا الحديث قد خصص عموم قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ  
وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ)<sup>(3)</sup>؛ حيث لم تفرق الآية بين المتروك عمداً أو نسياناً.**

استدل الحنفية وبعض المتكلمين بما يلي:-

وسندهم في ذلك، أن خبر الواحد لا يقوى على تخصيص عام القرآن، لذلك لم يروا في  
الأحاديث التي ساقها الجمهور لتخصيص قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ)  
أنها تخصصها، بل الآية باقية على عمومها<sup>(4)</sup>.

**والترجيح في هذه المسألة تابع للترجيح في مسألة التخصيص بخبر الواحد.**

وبناءً عليه أقول:

إن اللحوم التي تأتينا جاهزة من بلدان إسلامية، يحل أكلها، سواء سمّي عليها أصحابها،  
أو لم يُسموا؛ لأن المسلم يأكل على اسم الله، وكذا إذا كانوا أهل كتاب كاليهود والنصارى؛  
لصريح قوله تعالى: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ)<sup>(5)</sup>،  
حيث أباح أكل طعامهم دون أن يشترط التأكد من ذكرهم اسم الله عليه؛ لأن المفترض في  
أهل الكتاب أن يذبحوا على سنة الله في شريعتهم.

### المطلب الثالث: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس.

اختلف الأصوليون في مسألة تخصيص عام القرآن والسنة المتواترة بالقياس<sup>(6)</sup> إلى أربعة  
مذاهب، وهذا تفصيل القول في ذلك:-

أولاً: الأقوال:-

الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز تخصيص عام القرآن، والسنة المتواترة،  
بالقياس، سواء كان القياس جلياً<sup>(7)</sup>، أو خفياً<sup>(8)</sup>، وهذا عند الأئمة الأربعة<sup>(1)</sup>.

(1) حديثي عهد بكفر، وهو أنهم أسلموا حديثاً، ولعلمهم لم يفقهوا حكم التسمية عند الذبح بعد.

(2) البخاري- كتاب الذبائح والصيد- باب (21) ذبيحة الأعراب ونحوهم- برقم (5507)، (38/3).

(3) الأنعام/121.

(4) أصول البيهقي- 294/1.

(5) المائدة/5.

(6) القياس/ إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم. المنهاج- للبيضاوي/439.

(7) القياس الجلي/ ما عرفت علته قطعاً، إما بنص أو إجماع. البحر المحيط- للزركشي- 4-33.

(8) القياس الخفي/ ما عرفت علته بالاستنباط- نفس المصدر.

الثاني: وذهب بعض المتكلمين من المعتزلة، كالجبائي<sup>(2)</sup>، وبعض الحنابلة، كأبي إسحاق بن شاقلا<sup>(3)</sup>، إلى عدم الجواز مطلقاً<sup>(4)</sup>.

الثالث: وذهب بعض متكلمي الشافعية، كابن سريج<sup>(5)</sup>، والإصطخري<sup>(6)</sup>، إلى جواز التخصيص بالقياس الجلي، دون الخفي<sup>(7)</sup>.

الرابع: ذهب عيسى بن أبان، وبعض الحنفية، إلى أن العام إذا كان مُخصّصاً، فيجوز تخصيصه بالقياس، وإلا فلا<sup>(8)</sup>.

ثانياً: الأدلة: -

- أدلة أصحاب المذهب الأول القائلين بجواز تخصيص المقطوع بالقياس مطلقاً.

وقد اعتمدوا على الإجماع والقياس والمعقول: -

1- الإجماع: فقد نقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم أجمعوا على جواز تخصيص عام القرآن بالقياس، فقالوا في ميراث الجد مع الأخوة، إن الجد يسقطهم قياساً على الأب<sup>(9)</sup>، وخصّ به قوله تعالى: (إِنَّ أُمَّرُؤَهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَكَدُّهُ وَأُخْتُهُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَكَدُّ)<sup>(10)</sup>،

(1) حاشية التفقازاني-154/2- المنهاج للبيضاوي/327-الإشارات للباي/63-المعتمد للبصري-254/1.  
(2) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن عمران بن أبان مولى، وكنيته: أبو هاشم، ولقبه: الجبائي، تتلمذ على يد والده أبو علي، تلقى عنه العلم حتى فاقه، كان حسن الفهم، ذكي الفؤاد، واشتهر باعتزله وصار رئيس طائفة تنسب إليه، لُقبت بالهشمية، تُوفي ببغداد سنة 321، - القول المبين في طبقات الأصوليين-عبد الله المرعي-183/1-184.

(3) إبراهيم بن أحمد بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق البزار، جليل القدر، كثير الرواية، وحسن الكلام في الأصول والفروع، كانت له حلقان: بجامع المنصور، وجامع القصر، تُوفي سنة 369. طبقات الحنابلة- للقاضي أبي يعلى-128/2-139.

(4) التنصرة- للسيرازي/77.

(5) (ابن سريج) هو أحمد بن عمر بن سريج، ويُكنى: أبو العباس، ولد ببغداد سنة 249هـ، له مكانة علمية رفيعة، حيث كان يُلقب بالباز الأشهب، والأسد الضاري، وكان شيخ الشافعية في عصره، وكان يقصده الناس من كل البلدان في طلب العلم، وقد شرح المذهب الشافعي، واختصره، وقام بمناصرتهم الذب عنه، وأقام حججه، وثبت دعائمها، وفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى المزمي، تُوفي ببغداد سنة 306هـ. طبقات الأصوليين/175-176.

(6) (الإصطخري) هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى، وكنيته: أبو سعيد، ويُعرف بالإصطخري الفقيه الشافعي الأصولي، وُلد سنة 244هـ في اصطخر، وهي بلدة عظيمة من بلاد فارس.

له مكانة علمية ملحوظة، ومشيخة للشافعية ظاهرة، وقد ولي قضاء قم، وهي بلدة قرب أصبهان، كما ولي حسبة بغداد، ومن مؤلفاته: كتاب الفرائض الكبير، وكتاب الشروط والوثائق والمحاضر والسجلات، وله في الأصول آراء مشهورة، ومن أهمها: أن فعل النبي المداوم عليه يدل على الوجوب وإن كان مجرداً عن القرينة، تُوفي يوم الخميس 14 جمادي الآخرة سنة 328هـ، ودفن ببغداد. المرجع السابق/189-190.

(7) المحصول- للرازي/437/1.

(8) أصول البزدوي-1/294.

(9) هذا القول أحد قولين في المسألة، ويُنسب لكثير من الصحابة، مثل: أبو بكر الصديق، عبد الله بن عباس، عبد الله بن الزبير، أبو هريرة، وأبو الدرداء، أبي بن كعب، عائشة، وغيرهم رضي الله عنهم، وإليه ذهب الحنفية، وداود الظاهري. وذهب بعض آخر من الصحابة إلى تشريكهم معه كعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد، والصاحبان من الحنفية (أبو يوسف، محمد) والأوزاعي.

وهذا القول الثاني هو الأرجح عند الفقهاء.

انظر / إعلام الموقعين- لابن القيم/2-375-377- الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون-أحمد محمد علي داود/370-ط/دار الثقافة للنشر والتوزيع- الكنوز المليّة في الفرائض الجليّة-عبد العزيز السلطان/76-77-منهج عمر في التشريع-محمد بلتاجي/276.

(10) النساء/176.

وهذه الآية عامة فيمن له جدُّ أو لا جدُّ له<sup>(1)</sup>، فيكون القياس قد خصَّها بحالة انفراد الإخوة بالتركة دون الجد.

2- القياس: إن القياس دليل من أدلة الشرع، فوجب أن يكون خفيّه وجليّه في التخصيص سواء، والدليل على ذلك الأخبار، فإن خفيّها، وهو أخبار الأحاد، كجليّها، وهو المتواتر في تخصيص العموم، وكذلك هنا<sup>(2)</sup>.

3- المعقول: من وجهين:-

(أ) القياس دليل شرعي خاص، وهو مصرح بالحكم، ومتناول له على وجه لا احتمال فيه، والعموم متناول للحكم على وجه محتمل، فيقدم غير المحتمل على المحتمل<sup>(3)</sup>.

(ب) جاءت الأدلة الشرعية ليُعمل بها لا لتُهمل، وفي تخصيص عموم القرآن بالقياس إعمال للأدلة، والإعمال أولى من الإهمال .

- أدلة المذهب الثاني القائل بعدم جواز التخصيص بالقياس مطلقاً:  
وقد استدلوا بالسنة والمعقول:-

1- السنة: عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعثه قاضياً إلى اليمن سأله، "كيف تقضي إذا عرض عليك قضاء؟" قال: أقضي بكتاب الله، قال: "فإن لم تجد في كتاب الله؟" قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "فإن لم تجد في سنة رسول الله، ولا في كتاب الله؟" قال أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: "الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله"<sup>(4)</sup>.

وجه الدلالة:-

إن معاذاً قد قدّم الخبر على القياس، فاستحسن النبي صلى الله عليه وسلم قوله وصوّبه<sup>(5)</sup>، وهذا دليل على تأخر مرتبة القياس عن الخبر، فلا يُخصص عموم القرآن به.

2- المعقول: وهو من ثلاثة وجوه:-

(أ) لو قدّم القياس على الخبر، لزم تقديم الأضعف على الأقوى، وهو باطل<sup>(6)</sup>.

(ب) إن النص العام أصل، حيث إنه ثبت بكتاب أو سنة، والقياس فرع لذلك النص العام؛ حيث إنه يلحق به، والفرع لا يمكن أن يسقط أصله، أي: لو خصصنا النص العام بالقياس، لزم من ذلك تقديم الفرع على الأصل، ولزم إسقاط الفرع للأصل، وهذا لا يجوز.

(1) التمهيد- للخطابي 123/2.

(2) شرح اللمع- للشيرازي/61.

(3) الوصول إلى الأصول- للبيهقي 269/1.

(4) أبو داود-كتاب الأفضية- باب(11) اجتهاد الرأي في القضاء-برقم(3592)، (544)، والحديث ضعفه الألباني.

(5) فواتح الرحموت بشرح مُسلم الثبوت للقاظمي- محب الدين بن عبد الشكور-378/1.

(6) حاشية التفنتازاني-154/2.

(ج) إن النصوص العامة تفيد ظن ثبوت فائدة أقوى وأكثر من إفادة القياس لظن الحكم، فلا يجوز تقديم الأضعف الأقل فائدة، وهو القياس، على الأقوى والأكثر فائدة، وهو العموم.

- أدلة المذهب الثالث الذين فرّقوا بين القياس الجلي والخفي في التخصيص:

وقد استدلوا بما يلي:-

إن القياس الجلي أقوى من عموم القرآن والسنة، فيقوى على تخصيصه، بخلاف القياس الخفي، فهو أضعف فلا يقوى على تخصيصه.

- أدلة المذهب الرابع: وقد تقدم دليلهم (ص53) حيث جعلوا القياس، وخبر الواحد، غير مُخصّص لعموم القرآن إلا إذا دخله التخصيص، فتصبح دلالاته على الباقي ظنية، فيجوز تخصيصه بالظني كالقياس.

ثالثاً: المناقشة:-

- ناقش الجمهور أصحاب المذهب الثاني بما يلي:-

1- بالنسبة للدليل الأول: إذا كان تأخر القياس عن القرآن يمنع تخصيص القرآن بالقياس، فإنه ينبغي عدم جواز تخصيص عموم القرآن بالسنة، لأنها تأخرت عن القرآن في حديث معاذ، وهم لا يقولون بذلك، وبالتالي فإنه يجوز تخصيص القرآن بالقياس، كما جاز بالسنة، مع أن مرتبتها تأخرت عن القرآن<sup>(1)</sup>.

2- وأجيب عن الثاني من ثلاثة وجوه:

(أ) إن خبر الواحد أضعف من الكتاب، ومع ذلك يجوز تخصيص عموم الكتاب به.

(ب) لا يجوز تقديم الأضعف على الأقوى عندما يكون في ذلك إبطال لأحدهما، ولكن هنا إعمال لهما، فيجوز تخصيص عموم القرآن بالقياس<sup>(2)</sup>.

(ج) إن التخصيص لا يكون بفرع ذلك الأصل، وإنما يكون بفرع آخر وهذا يجوز، لأنه يجوز أن يُخصّص دليلٌ دليلاً آخر<sup>(3)</sup>.

وقد ناقش الجمهور رأي القائلين بالتفصيل بين القياس الجلي والخفي بما يلي:-

إن القياس الخفي حكمه كحكم القياس الجلي، لأنه دليل شرعي، فكان من جنسه في تخصيص العموم، كما جاز التخصيص بخبر الواحد؛ بالنسبة للخبر المتواتر، فلما كان خبر الواحد يُخصّص العموم، كالخبر المتواتر، جاز التخصيص بالقياس الخفي، كما جاز بالقياس الجلي<sup>(4)</sup>.

أما بالنسبة لمناقشة رأي عيسى بن أبان فقد تقدم في مسألة التخصيص بخبر الواحد<sup>(5)</sup>.

(1) شرح اللمع-للشيرازي/63-المحصول- للرازي/439/1.

(2) حاشية التفنّازاني/154/1.

(3) التبصرة للشيرازي/80.

(4) التمهيد- للخطابي/124/2.

(5) انظر ص(53) من هذا البحث.

الترجيح: -

يترجح عندي رأي الجمهور القائلين بجواز تخصيص عموم القرآن بالقياس،  
لأسباب الثلاثة الآتية: -

- 1- إن القياس دليل من أدلة الشرع، فيجوز التخصيص به.
  - 2- إن القياس مُظهرٌ للحكم، لا مثبت له، فلما كان النص المجمل يُبيِّنُهُ نصٌّ آخر؛ جاز أن يكون ذلك بالقياس أيضاً. فالقياس ليس هو المخصص، وإنما دليل حكم الأصل الذي يشهد لعلته، فمآل الأمر تعارض نصٌّ خاص مع نصٍّ عام، وتخصيصه به، وهو جائز لا شية<sup>(1)</sup> فيه، لأن كليهما حجة يجب العمل به<sup>(2)</sup>.
  - 3- الأصل في القياس أنه ليس دليلاً مستقلاً بذاته، وإنما يستند إلى نصٍّ من كتاب أو سنة، لذلك قلنا: يجوز التخصيص به<sup>(3)</sup>.
- مثال تخصيص عموم القرآن والسنة المتواترة بالقياس.
- مثل الأصوليون لتخصيص عموم القرآن بالقياس بأمثلة، أكتفي منها باثنين، وأردف بثالث لتخصيص السنة المتواترة به، حتى تصير الأمثلة ثلاثة كما جرت العادة في هذا البحث.
- 1- قال تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) <sup>(4)</sup>.

### وجه الدلالة: -

تفيد الآية بعمومها حلية كل أنواع البيوع، إلا أن هذا العموم قد خصَّصه حرمة بيوع الربا، وخاصة ربا الديون التي كان يتعامل بها أهل الجاهلية، وذلك بدليل قوله تعالى: (وَحَرَّمَ الرِّبَا)، لأن الألف واللام في الربا للعهد، أي ما كانت العرب تفعله، ثم يتناول ما حرمه رسول الله ﷺ ونهى عنه من البيع الذي يدخله الربا، وما في معناه من البيوع النهي عنها، ومن ذلك ما استثناه رسول الله ﷺ من النص العام أيضاً ربا الفضل، والنسيئة، وذلك بالحديث الذي نص على حرمة النفاضل، والنسيئة في الأصناف الستة من الأموال<sup>(5)</sup>، وهو ما رواه عبادة بن الصامت ؓ مرفوعاً: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم،

(1) الشية كل لون خالف معظم لون الفرس، ومنه قوله تعالى: (مُسَلَّمَةً لَّاشِيَّةٍ فِيهَا) (البقرة/71) أي ليس فيها لون

يخالف سائر لونها، والمعنى هنا لا خلاف فيه ولا إنكار. مختار الصحاح/339.

(2) المناهج الأصولية في الاجتهاد والرأى في التشريع الإسلامي. د/فتحي الدريني/611.

(3) تيسير الورقات- عبد الباسط خليل/140.

(4) البقرة/275.

(5) أحكام القرآن للقرطبي 307/2.

إذا كان يداً بيد<sup>(1)</sup>، فدل على حرمة التفاضل والنساء في هذه الأصناف إذا بيعت بجنسها، وبالتالي فقد أضاف الحديث أنواعاً جديدة لم تكن معلومة للناس عند نزول الآية. والفقهاء مجمعون على حرمة بيع هذه الأصناف، تفاضلاً أو نسيئة، إلا إذا اختلفت الأصناف، فيجوز التفاضل دون النسيئة لقوله ﷺ في الحديث: "فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد".

واتفق الفقهاء أيضاً على تحريم ربا الفضل والنسيئة في بيع الأموال المطعومة التي يُقتات بها وتُدخر، والتي لم يتناولها الحديث بمنطوقه، مثل: السكر، الأرز، والعدس، والزيت، وما إلى ذلك من المواد الغذائية التي تُعد من ضرورات الحياة للإنسان أو الحيوان الأليف؛ وذلك قياساً على ما ورد ذكره من الأصناف الستة التي ذكرها الحديث.

فيُخص من عموم آية البيع هذه الأصناف من المطعومات، فيحرم بيعها بجنسها تفاضلاً أو نسيئة<sup>(2)</sup>.

2- قال تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)<sup>(3)</sup>.

#### وجه الدلالة:

هذه الآية تُعم كل زانٍ، سواء كان حراً أو عبداً، لكن جاء ما يخص هذه الآية من تصنيف العذاب في حق الأمة، وهو قوله تعالى: (فَإِذَا أَحْضِنَ فَإِنَّهُنَّ فَاحِشَاتٌ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ)<sup>(4)</sup>، فأخرج بذلك الإمام من عموم الزانيات، مكتفياً في حقهن بخمسين جلدة.

ولمّا كان حدُّ الأمة نصف حدِّ الحرة، فسنا العبد عليها بجامع الرق، فكان حدُّ العبد نصف حدِّ الحر في عقوبة الزنى كذلك، سواء كانا بكرين أو محصنين؛ لأن الرجم لا يتنصف

3 - ومثال تخصيص السنة المتواترة بالقياس ما يلي:-

عن ابن عباس رضي الله \* : " أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال: ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، وتردُّ على فقرائهم<sup>(5)</sup>(1) .

(1) رواه مسلم- كتاب المساقاة-باب(15) الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا- برقم(1587)، (826-827).

(2) المناهج الأصولية- للدريني/612-613- أصول الفقه-للخضري/188.

(3) النور/2.

(4) النساء/25.

(5) يمكن القول بأن هذا الحديث لا يصلح الاستدلال به في هذا الموضع لما يلي:-

1- لا يكون التخصيص به مقتعاً إلا إذا أجاز الإعطاء من الزكاة المفروضة لا من صدقة التطوع التي قيست على الهدية والهبة، ولا تخرج الهبة عن كونها صدقة تطوع إلا إذا كانت لغني.

2- وقد أجاز القرآن إعطاء الكافر من الزكاة في قوله تعالى: (وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ) (التوبة/60)، سواء كان غنياً أو

فقيراً، وإذا كان فقيراً كان التأليف أكد.

### وجه الدلالة:

إن قوله ﷺ "تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم" يُفيد أخذ الزكاة من المسلمين وردّها عليهم، إلا أن هذا العموم قد خصه جواز إعطاء صدقة التطوع للكافر قياساً على جواز إعطائه الهبة والهدية.

والدليل على جواز إعطاء الكافر الهبة والهدية ما يلي:-

1- قال تعالى: (لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (2).

### وجه الدلالة:-

جاءت هذه الآية تخصيصاً للنهي عن موالاة الكفرة الحربيين، فخصت أعداء الدين الذين لم يقاتلوا المسلمين لأجل الدين ، ولم يخرجوا المسلمين من ديارهم، حيث ندبتنا إلى معاملة هؤلاء معاملة حسنة<sup>(3)</sup>، تأليفاً لقلوبهم، وتأكيداً أن الرسالة الإسلامية رحمة للعالمين، ويدخل فيها الإهداء والهبة.

2- عن ابن عمر رضي الله \* قال: " رأى عمر حلة على رجل تباع، فقال للنبي ﷺ : ابتع هذه الحلة<sup>(4)</sup> تلبسها يوم الجمعة، وإذا جاءك الوفد، فقال: إنما يلبس هذه من لا خلق<sup>(5)</sup> له في الآخرة، فأتي رسولُ الله ﷺ منها بحلل، فأرسل إلى عمر منها بحلة، فقال عمر:

3- ليس في الحديث حصر الزكاة في فقرائنا، وإلا لقال: (ولا ترد إلا على فقرائهم) خاصة إذا كانوا من أهل الذمة، فعندئذ يكونون من فقرائنا؛ لأنهم أمانة في ذمتنا.

(1) البخاري-كتاب الزكاة-باب(1) وجوب الزكاة-برقم(1395)، (307/1).

(2) الممتحنة/8.

(3) التحرير والتنوير-لابن الطاهر عاشور-151/13-ط/دار سحنون للنشر والطباعة.

ولعل سبب نزول الآية يوضح المراد وهو، ما روته أسماء بنت أبي بكر رضي الله \* قالت: قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت: وهي راغبة أفأصل أمي؟ قال: "صلي أمك"

فأنزل الله تعالى:(لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)، البخاري كتاب الهبة باب(29) قوله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي

الدِّينِ ....)، برقم (2620)، (576/1)0، فتح الباري 286/5- وعند الواحدي أنها قدمت ومعها هدايا لأسماء، فلم

تقبل أسماء الهدايا حتى سألت عائشة فسألت لها النبي فقال: (لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ....)

فأدخلتها منزلها وقبلت منها هداياها.-أسباب النزول للواحدي/360-ط/دار الحديث.

(4) عن عبد الله بن عمر رضي الله \*، أن عمر رأى حلة سبّاء ثياب فقال: يا رسول الله، لو ابتعتها تلبسها للوفد....."، والحلة هي إزار ورداء، وقيل لها سبّاء لتسيير خطوط الحرير فيها، قال ابن حجر: إن السبّاء قد تكون حريراً صرفاً وقد تكون غير محض، فالتي في قصة عمر جاء التصريح بأنها من حرير محض، ولهذا وقع في حديثه "إنما يلبس هذه من لا خلق له"-البخاري كتّلب اللباس باب(30) الحرير للنساء برقم(5841)،

(108/3)- فتح الباري 359/10-363.

(5) الخلاق هو الحظ والنصيب-النهاية في غريب الحديث-لابن الأثير/282- ولعل السبب في حرمانهم الحظ والنصيب في الآخرة ما ورد من أحاديث تتوعّد من يلبس الحرير في الدنيا، مثل:-

ما رواه عبد الله بن الزبير ﷺ قال سمعت عمر بن الخطاب ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: "من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة" البخاري-كتاب اللباس-باب(25) لبس الحرير واقتراشه للرجال وقدر ما يجوز فيه-

برقم(5834)، (106/3).

كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت؟ قال: إني لم أكسكها لتلبسها، تبيعها أو تكسوها، فأرسل بها عمر إلى أخ له<sup>(1)</sup> من أهل مكة قبل أن يُسلم<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة: -**

يفيد عموم الحديث جواز إهداء المسلم للكافر، وهذا خاص بالكافر الذي لم يُظهر العداوة لنا، وهو المعروف بغير الحربي.

---

(1) اسم هذا الأخ/ عثمان بن حكيم، وكان أخا عمر من أمه. فتح الباري- لابن حجر- 284/5.  
(2) البخاري- كتاب الهبة- باب (29) الهدية للمشركين برقم (2619) ن (576/1).

## الفصل الثاني: تخصيص المظنون بالمقطوع والمظنون

وفيه مبحثان

### المبحث الأول: تخصيص المظنون بالمقطوع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص السنة الأحادية بالقرآن .

المطلب الثاني: تخصيص السنة الأحادية بالسنة المتواترة .

### المبحث الثاني: تخصيص المظنون بالمظنون

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص العموم بفعل النبي ﷺ .

المطلب الثاني: تخصيص العموم بالتقرير .

## الفصل الثاني: تخصيص المظنون بالمقطوع والمظنون

من المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ مبين عن الله مراده من كلامه، وأن سنته تأتي مخصصة لما يأتي عاماً في الكتاب.

لكن قد يأتي على لسان النبي ﷺ كلامٌ عام يحتاج إلى بيان وتخصيص، فيأتي من القرآن ما يبينه، ويخصص عامه، فإذا كان كلام الله المقطوع بصحة نسبه له قد جاز تخصيصه بكلام النبي ﷺ الذي هو أقل منه في المرتبة، فمن باب أولى القولُ بجواز تخصيص ما يأتي عام في السنة.

وإذا جاء ما هو محتاج إلى تخصيص وبيان بطريق مظنون، فيجوز أن يأتي مساويه في الرتبة فيخصصه.

هذا وأمثاله ما أوضحه في هذا الفصل، الذي يحتوي على مبحثين على النحو التالي:-

### المبحث الأول: تخصيص المظنون بالمقطوع

تناولت في هذا المبحث تخصيص العام من سنة الأحاد بالقرآن الكريم، وخلاف الأصوليين في ذلك، وذكرت أمثلةً توضح ذلك، ثم تحدثت كذلك عن تخصيص السنة الأحادية بالسنة المتواترة، وكلام الأصوليين فيه، وذلك في مطلبين:-

#### المطلب الأول: تخصيص السنة الأحادية بالقرآن.

أولاً: الأقوال:-

اختلف الأصوليون في مسألة تخصيص سنة الأحاد بالقرآن إلى مذهبين:-

الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز تخصيص سنة الأحاد بالقرآن<sup>(1)</sup>.

الثاني: وذهب بعض المتكلمين إلى عدم جواز تخصيص سنة الأحاد بالقرآن<sup>(2)</sup>.

ثانياً: الأدلة:-

- استدلل المجوزون لتخصيص سنة الأحاد بالقرآن بالكتاب والمعقول كما يلي:-

1- القرآن: قال تعالى: (وَوَكَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) (3).

#### وجه الدلالة:

إن الآية توضح أن القرآن قد نزل تبياناً لكل شيء، والسنة تعد شيئاً، فتدخل في عموم ما يبينه

القرآن، والتخصيص نوع من البيان.

2- المعقول، وهو من وجهين:-

(1) حاشية التفقا زاني-149/2- المسودة لابن تيمية/122-البحر المحيط للزركنشي 510/2-إحكام الفصول للباقي 270/1.

(2) التمهيد للخطابي 113/2-ونسبه لأحد الحنابلة، وبعض الشافعية.

(3) النحل/89.

(أ) إن القرآن مقطوع به، وفيه إعجاز وبرهان، وأخبار الأحاد غير مقطوع بها، فإذا جاز تخصيص الكتاب بالسنة، جاز تخصيص السنة بالكتاب من باب أولى<sup>(1)</sup>.

(ب) التخصيص بيان المراد، فإذا جاز أن يُبين لنا المراد بالسنة، جاز أن يُبين لنا بالقرآن<sup>(2)</sup>.

- استدلل القائلون بعدم الجواز بالقرآن والمعقول، كما يلي:-

1- القرآن: قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)<sup>(3)</sup>.

**وجه الدلالة:-**

جعلت الآية النبي ﷺ مبيِّناً للكتاب المنزل؛ وذلك إنما يكون بسنته، فلو كان الكتاب مبيِّناً للسنة، لكان المبيِّن بالسنة مبيِّناً لها، وهو ممتنع<sup>(4)</sup>.

2- المعقول: المبيِّن أصل، والبيان تبع له، ومقصود من أجله؛ فلو كان القرآن مبيِّناً للسنة لكانت السنة أصلاً، والقرآن تبعاً، وهو محال<sup>(5)</sup>.

**ثالثاً: المناقشة:-**

(أ) مناقشة دليل الجمهور:

قال المخالفون: إن قوله تعالى: (وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) ، التي توضح أن القرآن مبيِّن لكل شيءٍ معارضٌ بقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) ، التي توضح أن من وظيفة النبي ﷺ تبیین ما جاء في القرآن للناس، وبالتالي فلا يجوز أن يأتي القرآن مبيِّناً للسنة. ويرد عليه بما يلي:-

لا يلزم من كون النبي ﷺ مبيِّناً لما في القرآن امتناع كونه مبيِّناً للسنة بما يرد على لسانه من القرآن، إذ السنة لا تختلف عن القرآن إلا في التلاوة؛ حيث إنها وحيٌ كما هو القرآن، بدليل قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)<sup>(6)</sup>، وبالتالي فإن السنة تعد دليلاً كما القرآن، فيجوز أن يُخصص الدليل دليلٌ آخر.

(ب) مناقشة أدلة القائلين بعدم جواز تخصيص السنة بالقرآن:

**نوقشت أدلتهم من وجهين كما يلي:**

3- بالنسبة لقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) ، حيث جعل السنة بياناً

للقرآن، فهذا يُحمل على ما يفتقر إلى البيان، أو نحمل البيان المقصود في الآية بمعنى

(1) إحكام الفصول-للإمامي/271- التمهيد-للخطابي-164/2.

(2) التمهيد-للخطابي-164/2.

(3) النحل/44.

(4) الإحكام-للأمدي/471/2.

(5) المرجع السابق.

(6) النجم/4،3.

الإظهار؛ بدليل أنه علقه على جميع القرآن، والذي يفتقر إليه جميع القرآن هو الإظهار،  
فأما التخصيص فلا يحتاج إليه كل القرآن<sup>(1)</sup>.

1- أما عن الثاني: فليس كذلك، أي ليس معنى أن القرآن مُبَيَّنُّ للسنة أن السنة أصل  
والقرآن تابع، ألا ترى أن تخصيص القرآن بعضه ببعض، وتخصيص السنة بعضها  
ببعض، لا يدل على أن المُخَصَّص هو الأصل، والمُخَصَّص تابع، ولأنه قد خُصَّ  
الأحاد بالتواتر، ولا أحد يقول إن التواتر فرع الأحاد، وكذلك هنا<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: الترجيح

بناءً على ما سبق يتبين لي قوة أدلة الجمهور القائلين بجواز تخصيص عام السنة بخاص  
القرآن، للسببين التاليين:-

- 1- وقوع ذلك في القرآن، والوقوع دليل الجواز، كما يتجلى في الأمثلة الإيضاحية اللاحقة.
- 2- جواز تخصيص السنة التي تأتي مرتبتها بعد القرآن للقرآن، فمن باب أولى جواز  
تخصيص السنة بالقرآن.

#### أمثلة على تخصيص السنة الأحادية بالقرآن:-

وأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة؛ لحصول الإيضاح بها، ورغبة في الاختصار.

- 1- عن أبي واقد الليثي<sup>(3)</sup> رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ما قُطِعَ من البهيمة وهي حيّة فهي  
ميّنة"<sup>(4)</sup>.

#### وجه الدلالة:-

يوضح الحديث بعمومه أن ما قُطِعَ من الحيوان حال حياته، فحكمه حكم الميت، بحيث لا  
يجوز استعماله أو أكله، إلا أن هذا العموم قد خُصَّ منه الصوف والشعر والوبر، وذلك بقوله  
تعالى: ( وَجَعَلْ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا  
وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ )<sup>(5)</sup>، فجاءت هذه الآية مخصصة لهذا الحديث، ومبينة  
لمرادهم؛ بإخراج الأصواف والأوبار والأشعار، ولعل الحكمة في ذلك أن هذه الثلاثة لا توجد  
فيها حياة، فلا يتألم الحيوان بقطعها.

(1) التبصرة- للشيرازي/78- إحكام الفصول-للجاسي/271/2.

(2) التمهيد-للخطابي 115/2.

(3) أبو واقد الليثي، قيل اسمه الحارث بن مالك، روى عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله \*، قيل إنه شهد بدرًا،  
وقيل إنه ولد في عام ولد ابن عباس، قال الماوردي في كتاب الصحابة: شهد بدرًا ثم شهد صفين، ومات وله سبع  
وثمانون سنة. تهذيب التهذيب-لابن حجر- الكنى-271/12.

(4) أبو داود-كتاب الصيد-باب(3) في صيد قُطِعَ منه قطعة-برقم (2858)، (435)- والترمذي-كتاب الصيد-باب(12)  
ما قُطِعَ من الحي فهو ميّنة-برقم(1480)، (3531)، والحديث صححه الألباني.

(5) النحل/80.

2- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله....." (1).

#### وجه الدلالة:-

يفيد عموم الحديث، أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتال كل من لم يقل لا إله إلا الله حتى يقولها، لكن هذا العموم قد خُصَّص بقوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) (2) (3) حيث أمر الله المؤمنين بقتال أهل الكتابين، اليهود والنصارى، إلا أن حكم القتال لا ينطبق على من يعطي الجزية منهم، فجعل إعطاء الجزية مخصصاً لعموم وجوب قتالهم.

3- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل" (4).

#### وجه الدلالة:-

يفيد عموم الحديث أن الله قد رفع المؤاخذة عن الإنسان فيما يتعلق بحديث النفس، فإذا وقع الكلام أو الفعل تمت المؤاخذة، إلا أنه قد خُصَّص من الكلام سبق اللسان باليمين، وذلك بقوله تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) (5)، أي: لا يؤاخذكم بما جرى على ألسنتكم من الأيمان اللغوية، التي يتكلم بها العبد من غير قصد منه ولا كسب قلب، لكنها جرت على لسانه، كقول الرجل في عرض كلامه: "لا والله"، و"بلى والله"، وكلفه على أمر ماضٍ، يظن صدق نفسه، وإنما المؤاخذة على ما قصد القلب (6).

- 
- (1) البخاري-كتاب الجهاد والسير-باب(102) دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة-برقم(2946)، (49/2)-مسلم-كتاب الإيمان-باب(8) الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .....برقم(21)، (38-39).
- (2) التوبة/29.
- (3) قال ابن حجر في الفتح: فإن قيل: مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد، فكيف ترك مؤدي الجزية والمعاهد؟ والجواب، وقد ذكر وجوهاً، أختار منها:-
- 1- أن يكون من قبيل العام الذي أريد به الخاص، فيكون المراد بالناس في قوله: "أقاتل الناس" أي المشركين من غير أهل الكتاب، بدليل رواية النسائي "أمرت أن أقاتل المشركين".
- 2- الغرض من ضرب الجزية اضطرارهم إلى الإسلام، وسبب السبب سبب، فكأنه قال: حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤديهم إلى الإسلام. فتح الباري لابن حجر-1/98.
- (4) البخاري-الطلاق-باب(11) الطلاق في الإغلاق والكره والسكران-برقم(5269)، (600/2)-مسلم-كتاب الإيمان-باب(58) تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب..... برقم(127)، (81).
- (5) البقرة/225.
- (6) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان عبد الرحمن السعدي/83-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير محمد بن علي الشوكاني/253/1-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن محمد عبد الحي بن عطية الأندلسي/261/2.

## المطلب الثاني: تخصيص السنة الأحادية بالسنة المتواترة

أولاً: الأقوال:

اختلف الأصوليون في هذه المسألة إلى مذهبين:-

الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز تخصيص السنة بالسنة، سواء كانت السنة متواترة أو آحاداً<sup>(1)</sup>.

الثاني: وذهبت طائفة من الأصوليين إلى عدم جواز تخصيص سنة الآحاد بالمتواترة، وهو لبعض الشافعية، وبعض المتكلمين<sup>(2)</sup>.

ثانياً: الأدلة:-

- استدلال الجمهور، بالقرآن، والمعقول.

1- القرآن: قال تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ)<sup>(3)</sup>.

وجه الدلالة:-

تفيد الآية الكريمة أن القرآن جاء تبيانياً لكل شيء، فيدخل فيه بيان القرآن للقرآن، ولما كانت السنة من جملة الوحي؛ لأنها أخذت مشروعيتها من القرآن، جاز أن تأتي مبينة للسنة.

وفيه بُعد؛ لأن الآية في بيان القرآن لا في البيان بالسنة، والسنة قسيم القرآن، وليست قسماً منه.

2- المعقول: وهو من وجهين:-

(أ) وقوع ذلك في السنة النبوية، والوقوع دليل الجواز، كما يظهر في الأمثلة الإيضاحية في ذيل هذا المطلب.

(ب) لما جاز تخصيص الكتاب بالكتاب، جاز تخصيص السنة بالسنة، سواء كانت آحاداً أو متواترة.

- واستدل المخالفون بالقرآن كما يلي:-

قال تعالى: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)<sup>(4)</sup>.

(1) قواطع الأدلة-لابن السمعاني/305- حاشية البناي-27/2- حاشية التفازاني-149/2.

(2) المهذب في أصول الفقه- عبد الكريم النملة/1611.

(3) النحل/89.

(4) النحل/44.

وجه الدلالة:-

إن الله تعالى قد جعل رسوله ﷺ مبيناً للناس ما نزل إليهم من القرآن، وعليه فلا تحتاج سنته إلى بيان.

ثالثاً: المناقشة:-

وقد نوقش هذا القول من قبل الجمهور، بأن كونه ﷺ مبيناً لما في القرآن، لا يمنع أن يأتي بسنة محتاجة إلى بيان، فكما أنه يجوز أن يُبين القرآن بالقرآن، فكذلك تُبين السنة السنة<sup>(1)</sup>.

رابعاً: الترجيح:-

بالنظر في أدلة كل فريق يتضح قوة رأي الجمهور المجيزين تخصيص السنة بالسنة، وترجيحه على غيره، للسببين الآتيين:-

1- وقوع ذلك في السنة، والوقوع دليل الجواز، كما يظهر في الأمثلة اللاحقة.

2- العبرة في النصوص بصحتها، لا بتفاوتها في الرتبة، ومن المعلوم أن السنة كلها وحي من عند الله<sup>(2)</sup>، فجاز أن تكون مخصصة.

خامساً: أمثلة على جواز تخصيص السنة بالسنة:-

قبل أن أبرح هذه المسألة أذكر بعض الأمثلة لتخصيص السنة بالسنة، وأكتفي بثلاثة منها؛ كما جرى بذلك منهج هذا البحث:-

1- عن سالم<sup>(3)</sup> بن عبد الله عن أبيه ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءَ الْعُشْرَ..."<sup>(4)</sup>، فإن هذا الحديث بعمومه يدل على عدم اشتراط النصاب، وعلى إيجاب الزكاة في كل ما يُسقى بمؤنة وبغير مؤنة<sup>(5)</sup>، غير أن هذا العموم قد خُصَّ بحديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةٍ أَوْسَقٌ"<sup>(6)</sup>

(1) بذل النظر- للأسمند ي/227. بتصرف.

(2) الجهد المبذول في تنوير العقول- زيد بن هادي المدخلي-104/2.

(3) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ العدوي أبو عمر، ويقال أبو عبد الله المدني الفقيه، روى عن كثير من الصحابة. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، عالياً من الرجال. وقال أبو نعيم وجماعة: مات سنة 106هـ، وقال ابن حبان: كان يشبه أباه في السمات والهدى. تهذيب التهذيب-3/436-صفة الصفوة-لابن الجوزي-1/725-ط/دار المعرفة-بيروت.

(4) البخاري-كتاب الزكاة-باب(55) العشر فيما يُسقى من ماء السماء، وبالماء الجاري-برقم(1483)، (328/1).

(5) فتح الباري لابن حجر-3/426.

(6) الوسق: ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد بمُد النبي ﷺ، والخمسة أو سق/654كغم، والوسق/135,6كغم. النهاية في غريب الحديث والأثر-لابن الأثير/972، الفقه الإسلامي وأدلته-وهبة الزحيلي-2/83.

.....صدقته<sup>(1)</sup>، فجاء هذا الحديث ليبين المقدار الذي تؤخذ منه الزكاة، وهو ما بلغ خمسة أوسق فصاعداً.

2- وعن عبد الله بن عكيم<sup>(2)</sup> عن النبي ﷺ قال: " لا تنتفعوا من الميتة بشيء"<sup>(3)</sup>، يدل الحديث بعمومه على أن الميتة من الحيوان لا يُنتفع منها بشيء، غير أن هذا العموم قد خصّه الحديث الذي رواه عبد الله بن عباس رضي الله \* أن رسول الله ﷺ قال في شاة ميمونة<sup>(4)</sup>: "هلاً أخذتم إهابها فدبغتموه"<sup>(5)</sup>، فجاء الحديث يُبين حليّة الانتفاع بجلود الميتة بعد دبغها، فكان الانتفاع بالجلد مخصصاً من عموم تحريم الانتفاع بالميتة.

3- وعن حكيم بن حزام<sup>(6)</sup>، أن النبي ﷺ قال: " لا تبع ما ليس عندك"<sup>(7)</sup>، يدل هذا الحديث بعمومه على عدم جواز بيع الإنسان ما ليس عنده، غير أن هذا العموم قد خصّه الأحاديث التي تُرخص في بيع السلم<sup>(8)</sup>، ومنها ما رواه ابن عباس رضي الله \* أن رسول الله ﷺ قال: " من أسلف في شيء ففي كيلٍ معلوم، ووزن معلوم، إلى أجلٍ معلوم"<sup>(9)</sup>، فجاء هذا الحديث يُبين أن بيع السلم وإن كان المبيع ليس موجوداً، إلا أنه يجوز، فكان الحديث الثاني مخصصاً للأول باستثناء بيع السلم من عموم النهي عن بيع ما لا يملك البائع.

- (1) البخاري-كتاب الزكاة-باب(56) ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة-برقم(1484)، (328/1)-ومسلم-كتاب الزكاة-برقم(979)، (466).
- (2) عبد الله بن عكيم الجهني أبو معبد الكوفي، قال الخطيب: سكن الكوفة وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقة، قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ، ولا يُعرف له سماع من النبي ﷺ، قال ابن سعد: كان إمام مسجد جُهينة، ومات في ولاية الحجاج. تهذيب التهذيب لابن حجر-5/324.
- (3) النسائي-كتاب الفرع والعتره-باب(7) ما يُدبغ من الميتة-برقم(4249)، (655)، والحديث صححه الألباني.
- (4) ميمونة بنت الحارث بنت حزن الهلالية، زوج النبي ﷺ تزوجها بعد زوجها سنة سبع في عُمره القضاء في ذي القعدة، وتوفيت سنة إحدى وخمسين، وصلى عليها ابن عباس. أسد الغابة في معرفة الصحابة-لابن الأثير الجزري-401/5.
- (5) البخاري-كتاب الذبائح و الصيد-باب(30) جلود الميتة-برقم(5531)، (42/3)،-بلفظ(هلا استمتعتم بإهابها) ومسلم-كتاب الحيض-باب(27) طهارة جلود الميتة والذباغ-برقم(363)، (187).
- (6) حكيم بن حزام بن خُوَيْلِد بن أخي خديجة زوج النبي ﷺ، يُكنى أبا خالد، ولد قبل الفيل بثلاثة عشر سنة، تأخر إسلامه حيث أسلم عام الفتح، وكان من العلماء بأنساب قريش وأخبارها، وعاش مائة وعشرين سنة، نصفها في الجاهلية، ونصفها في الإسلام، مات سنة60هـ. الإصابة في تمييز الصحابة-لابن حجر-1/349-صفة الصفة-لابن الجوزي-2/90.
- (7) أبو داود-كتاب البيوع-باب(70) في الرجل يبيع ما ليس عنده-برقم(3503)، (0532)-وابن ماجه-كتاب التجارات-باب(20) النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن-برقم(2187)، (376) الحديث صححه الألباني.
- (8) السلم: هو السلف، وهو يبيعُ موصوفٍ في الذمة ببذل عاجل. كفاية الأختار في حل غاية الاختصار للحسين الحصني-1/257-ط/دار الفكر.
- (9) البخاري-كتاب السلم-باب(2) السلم في وزن معلوم-برقم(2240)، (485/1).

## المبحث الثاني: تخصيص المظنون بالمظنون

من المعلوم أن سنة النبي ﷺ تنقسم إلى أقوال، وأفعال، وتقاريرات، وقد تكلمت فيما سبق عن تخصيص العموم بأقوال النبي ﷺ، وبينت أن ذلك جائز عند الأصوليين. وبما أن وظيفة النبي ﷺ هي بيان الوحي بنوعيه، المتلو، وهو القرآن، وغير المتلو، وهو السنة، استلزم ذلك بيان القول في بقية الوحي غير المتلو، لهذا جاء هذا المبحث في مطلبين، هما: المطلب الأول: تخصيص العموم بفعل النبي ﷺ. المطلب الثاني: تخصيص العموم بالتقرير.

### المطلب الأول: تخصيص العموم بفعل النبي ﷺ

أولاً: الأقوال:-

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص العموم بفعل<sup>(1)</sup> النبي ﷺ إلى مذاهب، أهمها اثنان:-  
الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز تخصيص العام بفعل النبي ﷺ، إذا كان فعله شرعاً لأُمَّته<sup>(2)</sup>.

الثاني: وذهب قليل من الأصوليين، ومنهم الكرخي<sup>(3)</sup>، إلى عدم جواز تخصيص العام بفعل النبي ﷺ<sup>(4)</sup>.

ثانياً: الأدلة:-

- استدلال المجوزون، بالقرآن، والمعقول:-

(أ) القرآن:

قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)<sup>(5)</sup>.

(1) تكلم الأصوليون عن أفعال النبي ﷺ، وبيَّنوا أقسامها، وكيفية طرق الدلالة على الفعل، وأي الأفعال التي يُخص بها العموم من الكتاب والسنة، ولمزيد اطلاع انظر/ البحر المحيط للزركشي-3/247-265-المعتمد لأبي الحسين البصري-1/334-359-تقويم الأدلة في أصول الفقه-لأبي زيد الدبوسي/247-248-بحث بعنوان:"كيفية دلالة السنة على الأحكام" على فُرّة داغي-مجلة مركز بحوث السنة والسيره-العدد/5سنة1410-1411هـ-1991م-جامعة قطر.  
(2) حاشية البناني-32/2-الإحكام للأمدى-480/2-روضة الناظر لابن قدامة-732/2-المسودة لابن تيمية/125.  
(3) عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم، المكنى بأبي الحسن الكرخي نسبة إلى كرخ جُدان، وُلد سنة 260 بكرخ جُدان، ثم انتقل إلى العراق، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره، وعدّه بعض العلماء من طبقة المجتهدين في المسائل، وتوفي ببغداد سنة 340، ودُفن بها.  
طبقات الأصوليين-للمراغي-1/197-198.  
(4) المسودة لابن تيمية/125-روضة الناظر لابن قدامة 732/2.  
(5) النحل/44.

وجه الدلالة:-

يفيد معنى الآية أن الله تعالى قد أنزل القرآن على النبي ﷺ حتى يُبين ويوضح للناس ما نُزِّل إليهم من القرآن، ولم يُفرق في البيان بين القول والفعل، فدلَّ ذلك على وقوع البيان منه ﷺ بالقول والفعل على السواء.

**المعقول، وهو من وجوه:-**

1- لما جاز التخصيص بأقواله، جاز التخصيص بأفعاله، حيث إنه ﷺ أمر باتباع أفعاله كما أمر باتباع أقواله<sup>(1)</sup>، كما في الحديثين التاليين:-

(أ) عن مالك بن الحويرث<sup>(2)</sup>، أن رسول الله ﷺ قال "صلوا كما رأيتموني أصلي"<sup>(3)</sup>.

(ب) قوله ﷺ، عن جابر بن عبد الله رضي الله \*، أن رسول الله ﷺ: "خذوا عني مناسككم"<sup>(4)</sup>.

وجه الدلالة:-

يدل الحديثان دلالة واضحة على وجوب اتباع النبي ﷺ في أفعاله، لأن أفعاله ﷺ جاءت مُبينة وموضحة لما أجمله القرآن الكريم، ومخصصة لعامه.

2- إن ما خرج منه ﷺ ابتداءً فهو شرعٌ له، ولأُمَّته، فكذلك ما خرج بعد العموم<sup>(5)</sup>.

3- إن الصحابة ﷺ رجعوا إليه في أفعاله<sup>(6)</sup> كما رجعوا إليه في أقواله، فدل على أنهما في بيان الحكم سواء<sup>(7)</sup>.

4- وقوع ذلك في فعل النبي ﷺ، والوقوع دليل الجواز.

**استدل القائلون بعدم الجواز من المعقول بما يلي:-**

إنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ مخصوصاً بهذا الفعل، ويحتمل أن يكون هو وأُمَّته سواء فيه، فلا يجوز أن يُخصص بهذا الفعل المشكوك في عمومته، العموم المتيقن<sup>(8)</sup>، لأن اليقين لا يزول بالشك.

(1) بذل النظر- للأسمندي/228.

(2) مالك بن الحويرث بن أشيم بن زياد بن حشيش بن عبد ياليل الليثي، يُكنى أبا سليمان سكن البصرة، وحديثه في الصحيحين والسنن من طريق أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث، وذكر حديث "صلوا كما....." مات بالبصرة 74هـ. الإصابة- لابن حجر 342/3-343.

(3) البخاري- كتاب الأذان-باب(18)الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة..... برقم(631)، (146/1).

(4) مسلم- كتاب الحج- باب(51)استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً، وبيان قوله "لتأخذوا مناسككم" برقم(1297)، (645-646)-بلفظ، "لتأخذوا مناسككم؛ فإني لا أدري: لعلي لا أحج بعد عامي هذا".

(5) التبصرة-للشيرازي/141.

(6) استدلال عائشة رضي الله ( على وجوب الغسل من التقاء الختانين بفعله ﷺ حيث قالت: إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل، فعلته أن ورسول الله ﷺ فاغتسلنا". الترمذي كتاب الطهارة باب(80) إذا التقى الختانان وجب الغسل برقم(108)، (37)، والحديث صححه الألباني.

(7) بذل النظر- للأسمندي/228.

(8) التمهيد- للخطابي 117/2- التبصرة-للشيرازي/141.

ثالثاً: المناقشة: -

ناقش الجمهور مخالفهم القائلين بعدم الجواز بما يلي: -

لا يكون النبي ﷺ مخصوصاً بالفعل إلا إذا دلّ الدليل على تخصيصه، وإلا فالظاهر أنه وأمته سواء في الفعل، فجاز أن يُخصص بهذا الظاهر العموم (1).

رابعاً: الترجيح: -

إن القول بجواز تخصيص العموم بفعل النبي ﷺ هو الأقوى دليلاً، ذلك لأن أفعال النبي ﷺ في بيان الأحكام كأقواله.

خامساً: أمثلة لتخصيص العموم بفعل النبي ﷺ .

أكتفي بثلاثة أمثلة جرياً على سنة هذا البحث: -

1- قال تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (2).

وجه الدلالة: -

تفيد الآية بعمومها جلد كل زانية وزان مائة جلدة، سواء كان محصناً أو غير محصن؛ لأن اسم الجنس إذا دخلت عليه (أل) كان من ألفاظ العموم ودلالة العام ظنية، لكن هذا العموم قد خصه فعل النبي ﷺ، وذلك برجمه لماعز الأسلمي، والمرأة الغامدية (3)، وهما محصنان، فدل ذلك على تخصيص حكم الجلد بالبكر، وهو الأعزب، دون المحصن الذي سبق له الزواج والدخول، وهو تخصيص للظني بالظني.

2- وقال تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) (4).

وجه الدلالة: -

يُفيد عموم الآية الكريمة حرمة قربان المرأة الحائض أثناء فترة الحيض حتى تطهر من حيضها، سواء كان بالوطء أو المباشرة دلالة ظنية، إلا أن هذا العموم قد جاء في السنة ما يخصه، وهو فعل النبي ﷺ، وذلك بما ثبت عنه ﷺ، أنه كان يأمر الواحدة منهن بأن تشدّ عليها إزارها، ثم يباشرها وهي حائض (5)، والحديث ظني، فكان هذا تخصيصاً للظني بالظني.

(1) التمهيد-للخطابي 117/2.

(2) النور/2.

(3) سبق تخريجه/13.

(4) البقرة/222.

(5) عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان يأمرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض".

3- قال تعالى: ( وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ )<sup>(1)</sup>.

### وجه الدلالة:-

يوضح عموم هذه الآية وجوب استقبال القبلة في الصلاة، وأنها شرط في الصلوات كلها، فرضها ونفلها، وأن الالتفات في الصلاة يبطلها<sup>(2)</sup>، إلا أن هذا العموم قد جاء من فعل النبي ﷺ ما يخصه، وهو ما رواه أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً، أن النبي ﷺ "كان إذا سافر، فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر، ثم صلى حيث وجهه ركابه"<sup>(3)</sup>، فدل ذلك على عدم اشتراط استقبال القبلة في صلاة التطوع عندما تؤدي على الرحلة.

### المطلب الثاني: تخصيص العموم بالسنة التقريرية

قبل ذكر الأقوال أرى من المناسب أن أذكر تعريف التقرير، وبيان المقصود منه.

التقرير هو: "سكوت النبي ﷺ عن إنكار قول<sup>(4)</sup> أو فعل<sup>(5)</sup> قيل، أو فعل بين يديه أو في عصره، وعلم به مع القدرة على المنع"<sup>(6)</sup>.

بمعنى إذا رأى النبي ﷺ شخصاً يفعل فعلاً مخالفاً للدليل العام، فأقره عليه، فيكون إقراره تخصيصاً للفاعل؛ بمعنى أن حكم العام لا يثبت في حقه؛ لأنه ﷺ لا يُقر على باطل<sup>(7)</sup>. ولمعرفة ما قاله الأصوليين في هذه المسألة أبدأ بذكر الأقوال ثم الأدلة والترجيح وأختم بالأمثلة.

### أولاً: الأقوال:-

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص العموم بالتقرير، إلى مذهبين رئيسيين:-

الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز تخصيص العموم بالتقرير.

وعن ميمونة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حائض".

البخاري-كتاب الحيض-باب(5) مباشرة الحائض-برقم(300-303)، (77/1).

(1) البقرة/144.

(2) تفسير الكريم الرحمن للسعدي/54-جامع البيان عن تأويل أي القرآن-لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري-421/1.

(3) أبو داود كتاب الصلاة باب(277) التطوع على الرحلة والوتر برقم(1225)، الحديث حسنه الألباني.

(4) مثال الإقرار على القول: عن ابن عباس رضي الله ( قال: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: " هذا البلد؛ حرمه الله

يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا يُنفر صيده، ولا يلتقط لقطته

إلا من عرفها، ولا يختلى خلاه"، قال العباس يارسول الله: إلا الإذخر؟ فذكر كلمة معناها: "إلا الإذخر"

رواه النسائي- كتاب المناسك-باب(110) حرمة مكة- برقم (2874)، (445)، والحديث صححه الألباني.

(5) مثال التقرير على الفعل: ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله ( عن خالد بن الوليد ﷺ أنه دخل مع رسول الله ﷺ

بيت ميمونة فأتى بضب منوذ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده فقال: بعض النسوة أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل

فقالوا: هو ضب يارسول الله فرفع يده فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: "لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني

أعافه" قال خالد: فاجترته فأكلته ورسل الله ﷺ ينظر.

البخاري-كتاب الصيد والذبائح-باب(33) الضب-برقم(5537) (43/3)، ومسلم- كتاب الصيد والذبائح-باب(7) إباحة

الضب برقم(1945) (1041).

(6) البحر المحيط للزركشي 270/3- فوائح الرحموت لابن عبد الشكور 371/1.

(7) نهاية السؤل للإسنوي 535/1- إحكام الفصول للباقي 274/1- البحر المحيط للزركشي 270/3.

الثاني: وذهب قليل منهم إلى عدم جواز تخصيص العام بالتقرير<sup>(1)</sup>.

ثانياً: الأدلة:-

استدل الجمهور بما يلي:-

إن سكوته ﷺ دليل جواز الفعل، إذ علم من عادته أنه لو لم يكن جائزاً لما سكت عن إنكاره، وإذا ثبت أنه دليل الجواز، وجب التخصيص به؛ جمعاً بين الدليلين، كغيره<sup>(2)</sup>.  
واستدل المانعون التخصيص بالتقرير بما يلي:-

إن التقرير لا صيغة له، فلا يقع في مقابلة ما له صيغة، فلا يكون مخصصاً للعموم.

وأجيب عنه بما يلي:-

إن التقرير وإن كان لا صيغة له، غير أنه حجة قاطعة في جواز الفعل، نفيًا للخطأ عن النبي بخلاف العام، فإنه ظنيّ محتمل للتخصيص، فكان موجباً لتخصيصه<sup>(3)</sup>.

ثالثاً: الترجيح:-

إن القول بجواز تخصيص العموم بالتقرير هو الأقوى دليلاً، والأسلم قيلاً، وذلك لأن النبي ﷺ لا يُقرُّ على باطل، ولا يسكت على منكر.

رابعاً: أمثلة على جواز تخصيص العموم بالتقرير.

أكتفي هنا بذكر مثالين، هما مجموع ما استطعت أن أصل إليه في نطاق بحثي:-

1- إثبات النسب بالقيافة<sup>(4)</sup>، عند جمهور الفقهاء إلا الحنفية، حيث إن النبي ﷺ قد أقر مجزراً المدلجي<sup>(5)</sup> حينما رأى قدمي زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد رضي الله \*، فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض<sup>(6)</sup>، مع أن النبي ﷺ كان شديد النكير على الكهنة والمنجمين<sup>(7)</sup>، فلو كانت

(1) انظر الأقوال في: حاشية التفنازي 151/2- الإحكام للأمدى 483/2- المستصفى للغزالي 247- البحر المحيط للزركشي 270/3.

(2) حاشية التفنازي 151/2.

(3) الإحكام للأمدى 484/2.

(4) القيافة من الفعل قوف، وهو اتباع الأثر، والقائف، من يتبع الأثر فيعرفه. القاموس للفيروز آبادي 1095- المختار للرازي 262- المصباح المنير للفيومي 309.

(5) مجزّر المدلجي القائف، بن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عتورة بن عمرو بن مدلج الكناني المدلجي، وقيل له مجزّر، لأنه كلما أسر أسيراً جزّ ناصيته، مذكور في الصحيحين من طريق الزهري عن عروة عن عائشة ﷺ، وساق حديث عائشة في القيافة: أسد الغابة- لابن الأثير 48/4- الإصابة- لابن حجر 365/3- الاستيعاب في معرفة الأصحاب- لابن عبد البر- 1461/4.

(6) عن عائشة رضي الله ( ) قالت: إن رسول الله ﷺ دخل عليّ مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: " ألم ترى أن مجزراً نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض" البخاري- كتاب الفرائض- باب (31) القائف برقم (6770)- (6771).

(7) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: " من أتى كاهناً فصدقه بما يقول، أو أتى امرأة، قال مسدد: " امرأته حائضاً، أو أتى امرأته في دبرها: فقد برئ مما أنزل على محمد". أبو داود- كتاب الطب- باب (21) في الكاهن برقم (3904)، (587)، والحديث صححه الألباني.

- عن ابن عباس رضي الله قال: قال رسول الله ﷺ: "من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر....". أبو داود كتاب الطب- باب (22) في النجوم برقم (3905)، (587) الحديث حسنه الألباني.

القيافة من قبيل السحر أو الكهانة لما أقر النبي ﷺ مجزراً ، وإن تقرير النبي ﷺ لمجزر يُعدُّ تخصيصاً للأدلة العامة التي تنهى عن إتيان الكهنة والمنجمين<sup>(1)</sup> .

2- طهارة دم النبي ﷺ بترك الإنكار على من شرب دم حجامته<sup>(2)</sup>، حيث إن النبي ﷺ قد أقرَّ عبدالله بن الزبير رضي الله \* عندما شرب دم حجامته<sup>(3)</sup>، وإقراره هذا مخصص للأدلة العامة التي تصرح بنجاسة الدم، من مثل:-

قوله عز وجل: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِئْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٍ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)<sup>(4)</sup> .

وجه الدلالة:-

إن قوله (فإنه رجس) صريح في نجاسة الدم المسفوح أي الكثير، وكذا الميئة والخنزير؛ لأن الضمير المفرد يعود إلى الثلاثة؛ إذ التقدير: فإن المذكور رجس.

(1) الموافقات للشاطبي-74/4-75-434- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية-لابن القيم/16-17-ط/دار الكتب العلمية- البحر المحيط للزركشي-278/3- فتح الباري لابن حجر-76/12-انظر المسألة بالتفصيل في: زاد المعاد لابن القيم-374/5-380.

(2) الموافقات للشاطبي 437/4.

(3) عن عبد الله بن الزبير عن أبيه رضي الله عنهما قال: احتجم النبي ﷺ فأعطاني الدم، فقال: "أذهب فغيبه" فذهبت فشربته، فأتيت النبي ﷺ، فقال: "ما صنعت؟" قلت: غيبته قال: "لعلك شربته؟" قلت شربته. المستدرك على الصحيحين- للحاكم النيسابوري-كتاب معرفة الصحابة 3/554-ط/دار المعرفة بيروت\_ السنن الكبرى للبيهقي-كتاب النكاح-باب تركه الإنكار على من شرب بوله ودمه 67/7-ط/دار المعرفة.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: حديث عبد الله بن الزبير (رواه الطبراني والبخاري باختصار، ورجال البزار رجال الصحيح غير هنيئ بن القاسم وهو ثقة). 8/273-ط/ مؤسسة المعارف.

وجاء في عدم الإنكار على من شرب بوله ﷺ، عن حكيمة بنت أميمة عن أمها رضي الله \*، أن النبي ﷺ كان يبول في قده من عيوان، ثم يضعه تحت سريره، فجاء فأراه فإذا القدر ليس فيه شيء، فقال لامرأة يُقال لها بركة كانت تخدمه لأم حبيبة جاءت معها من أرض الحبشة، أين البول الذي كان في القدر؟ قالت: شربته يا رسول الله ﷺ. سنن البيهقي كتاب النكاح-باب تركه الإنكار على من شرب بوله ودمه 67/7.

قال الهيثمي: حديث أميمة (رواه الطبراني ورجال الصحيح غير عبد الله بن أحمد بن حنبل وحكيمة وكلاهما ثقة) 8/274.

(4) الأنعام/145.

## الفصل الثالث: التخصيص بأفعال الصحابة وقرائن الأحوال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه وغير راويه من الصحابة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه من الصحابة .

المطلب الثاني: تخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من الصحابة .

المبحث الثاني: التخصيص بالسياق وقضايا الأعيان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخصيص بالقرائن والسياق .

المطلب الثاني: التخصيص بقضايا الأعيان .

## الفصل الثالث: التخصيص بأفعال الصحابة وقرائن الأحوال

أرسل الله تعالى نبيه ﷺ، وأنزل إليه وحيه، ووكل إليه بيان ما نزل في القرآن الكريم، قال تعالى: ( وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ )<sup>(1)</sup>، وقد بيّنتُ فيما سبق جواز بيان القرآن بالسنة النبوية، وتخصيصها لعامّة<sup>(2)</sup>.

ولكن قد يأتي على لسان النبي ﷺ لفظ عام يحتاج إلى بيان، وتخصيص، ولم نجد في القرآن، أو السنة النبوية، ما يُخصص هذا العام، ولكن يأتي من أفعال الصحابة، أو من قرانن الأحوال، ما يبيّن أن هذا العام غير مراد، وإنما المراد بعض ما يتناوله هذا العام، فهل يُعدُّ هذا تخصيصاً لذلك العام؟ هذا ما أُبيّنه من خلال المبحثين التاليين.

## المبحث الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه وغير راويه من الصحابة

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه من الصحابة.

إذا روى الصحابي عن النبي حديثاً عاماً، ثم فعل بخلاف ما روى، فهل تُعدُّ هذه المخالفة لعموم ما روى عن النبي ﷺ مخصصاً لعموم ما روى؟  
اختلف الأصوليون في هذه المسألة إلى قولين:-  
أولاً: الأقوال:-

الأول: ذهب المالكية والشافعية إلى أن مخالفة الصحابي لما روى عن النبي ﷺ غير مخصص للعام<sup>(3)</sup>.

الثاني: وذهب الحنفية والحنابلة إلى أن فعل الصحابي بخلاف ما روى عن النبي ﷺ يُعدُّ تخصيصاً للعام<sup>(4)</sup>.  
ثانياً: الأدلة:-

(أ) استدلت المالكية والشافعية بدليلين من المعقول:-

1- إن ظاهر العموم حجة شرعية يجب العمل بها باتفاق القائلين بالعموم، ومذهب الصحابي ليس بحجة، فلا يجوز ترك العموم به<sup>(5)</sup>.

2- إن تقديم مذهب الراوي على قول النبي ﷺ يؤدي إلى أن يصير قول الراوي حجة، ويخرج قول النبي ﷺ عن أن يكون حجة، وهو مُحال<sup>(1)</sup>.

(1) النحل/44.

(2) انظر ص/ 50، من هذا البحث.

(3) المستصفى للغزالي/248-المحصول للرازي/449/1-حاشية البناني/34/2-إحكام الفصول للباقي/274/1.

(4) المسودة لابن تيمية/129-فواتح الرحموت لابن عبد الشكور/372/1.

(5) الإحكام للأمدى/485/2.

(ب) واستدل الحنفية والحنابلة بدليلين من المعقول كذلك :-

1- إن الصحابي العدل لا يترك ما سمعه من النبي ﷺ، ويعمل بخلافه، إلاّ لدليل ثبت عنده، إذ لو خالفه لغير دليل لكان ذلك فسقاً قادحاً في قبول روايته، وإذا ثبت أنه خالف لدليل كان الدليل هو المخصص<sup>(2)</sup>.

2- إن قبول قول الصحابي عندما يقول: أمرنا رسول الله أو نهانا، وغير ذلك من الألفاظ، يُوجب علينا قبول قوله فيما يُوجب التخصيص<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر الزركشي نقلاً عن ابن دقيق العيد ما يلي :-

( إن القرائن تخصص العموم، والراوي يشاهد من القرائن ما لا يشاهده غيره، وعدالته وتيقظه، مع علمه بأن العموم مما لا يُخص إلاّ بموجب، يمنعه أن يحكم بالتخصيص إلاّ بمستند، وجهالته دلالة ما ظنه مخصصاً على التخصيص يمنع منه معرفته باللسان، وتيقظه<sup>(4)</sup>).

ثالثاً: المناقشة :-

ناقش المالكية والشافعية الحنفية ومن وافقهم من وجهين كما يلي :-

1- إن القول بأن الراوي عندما خالف قول النبي ﷺ كان لدليل ثبت عنده، مضمون، وكون العموم حجةً معلوم، ولا يجوز ترك المعلوم بالمضمون<sup>(5)</sup>.

2- إن إخبار الراوي عن رسول الله بقوله أمرنا أو نهانا، علمنا منه أنه فهم أمراً من رسول الله فقال: أمرنا، وفي مسألتنا قال من قِيلَ نفسه، لا بالإسناد إلى رسول الله ﷺ، وكان محتملاً، فلم يكن فيه حجة، فلا يُخص به العموم<sup>(6)</sup>.

رابعاً: الترجيح :-

بالنظر في الأقوال والأدلة يتضح أن القول القاضي بعدم جواز تخصيص العموم بمذهب الراوي هو الأقوى، والأرجح، سواء كان هو الراوي للحديث أو كان غيره من الصحابة، وذلك لأن العبرة بما يروي عن النبي لا بما يذهب إليه، ولا سيما أن قول الصحابي ومذهبه ليس حجة على غيره من الصحابة، وهذا ما ذهب إليه كثير من الأصوليين.

قبل نهاية المسألة أرى أن أختتمها بذكر بعض الآثار الفقهية التي تفرعت عن هذه المسألة،

وأكتفي منها بمثاليين<sup>(7)</sup>.

(1) التبصرة للشيرازي/85.

(2) نهاية السؤل للإسنوي 543/1- البحر المحيط للزركشي 530/2.

(3) التبصرة للشيرازي/85.

(4) البحر المحيط للزركشي- 530/2.

(5) فواطع الأدلة لابن السمعاني/309.

(6) شرح اللمع للعمريني/58/2.

(7) للزيادة انظر "أثر الإختلاف في القواعد الأصولية في إختلاف الفقهاء" مصطفى الخن/438-449.

خامساً: أمثلة تطبيقية: -

أكتفي هنا بمثالين تطبيقيين جرياً على سنة البحث في الاختصار: -

المثال الأول: قتل المرأة المرتدة<sup>(1)</sup>:

اتفق الفقهاء على قتل الرجل إذا ارتد، ولكنهم اختلفوا في قتل المرأة إذا ارتدت.

أولاً: الأقوال:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المرأة إذا ارتدت فإنها تقتل كالرجل<sup>(2)</sup>.

واستدلوا بما يلي: -

الثاني: وذهب الحنفية إلى أن المرأة إذا ارتدت فإنها لا تقتل، بل تُحبس، وتُجبر على الرجوع

إلى الإسلام.

قال السرخسي:

(ولا تقتل المرتدة، ولكنها تُحبس وتجبر على الإسلام)<sup>(3)</sup>.

ثانياً: الأدلة: -

- استدل الجمهور بحديثين: -

1- عن ابن عباس رضي الله \* قال: قال رسول الله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه"<sup>(4)</sup>.

وجه الدلالة: -

إن قوله: "مَنْ" يفيد العموم؛ لأنه من ألفاظه، وهذا يشمل المرتد والمرتدة، فيقتل كل من

بدل دينه، سواء كان رجلاً أو امرأة.

2- وعن ابن مسعود ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله

إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه

التارك للجماعة"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

واستدلوا الحنفية بدليلين: -

1- عموم الأحاديث التي تنهى عن قتل النساء<sup>(1)</sup>.

(1) التمهيد للإسنوي/413.

(2) الأم للشافعي باب حكم المرتد 367/8-حاشية الخُرشي محمد بن علي الخُرشي على مختصر سيدي خليل بن

إسحاق المالكي 259/8- زاد المعاد 41/5.

(3) المبسوط لشمس الأئمة السرخسي 108/10- الهداية شرح بداية المبتدي لأبي الحسن المرغاني 165/2-

ط/المكتبة الإسلامية- الباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي الحنفي 149/4.

(4) البخاري كتاب استنابة المرتدين باب(2) حكم المرتد والمرتدة واستنابتهم برقم (6922)، (338/3).

(5) أي ترك جماعة المسلمين، وفارقهم بالارتداد. فتح الباري لابن حجر 242/12.

(6) البخاري كتاب الديات باب(6) قول الله تعالى: (أَنْفُسٌ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) المائدة/45، برقم(

(6878)، (327/3).

2- لم يعملوا بحديث ابن عباس رضي الله \* "من بدل دينه فاقتلوه" على أنه عام في الرجال والنساء، بل جعلوه خاصاً بالرجال، لأن راويه ابن عباس كان يعمل بخلافه، ويرى أن المرأة إذا ارتدت لا تقتل.

ثالثاً: المناقشة:-

أجاب الجمهور عن أدلة الحنفية في اعتبارهم مخالفة الراوي لما روى مخصصة للحديث، فقالوا: إن العبرة بما روى وليس بما ذهب إليه.

رابعاً: الترجيح:-

أرى أن الأقوى هو قول الجمهور القاضي بقتل المرأة إذا ارتدت، للأسباب الثلاثة الآتية:-  
1- الأولى حمل الأدلة على ظاهرها وعمومها، إلا إذا جاء من القرائن ما يخص هذا العموم، ولم يأت من الأدلة ما ينهي عن قتل المرأة إذا ارتدت، فوجب إجراء العقوبة عليها، وإراحة الأمة منها.

2- التكاليف والعقوبات جاءت تعم الرجال والنساء، ولا تستثنى النساء منها إلا بدليل، ولا دليل هنا، على إعفائها من الإزهاق للردة، فترجح قتلها.

3- وأما النهي عن قتل النساء فهذا في الغزو؛ لأنها لا تقاوم غالباً، بدليل ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، قال: "وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ،  
فنهى عن قتل النساء والصبيان"<sup>(2)</sup>.

المثال الثاني: النكاح بغير ولي<sup>(3)</sup>.

اختلف الفقهاء في حكم تزويج المرأة نفسها من غير ولي وهذا بيان هذه المسألة:-

أولاً: الأقوال:-

الأول: ذهب الجمهور الفقهاء إلى عدم جواز النكاح بغير ولي، وقالوا: إن النكاح يفسخ<sup>(4)</sup>.

الثاني: ذهب الحنفية إلى جواز إجراء عقد النكاح بدون إذن الولي.

قال ابن الهمام: "وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها، ولو لم يعقد عليها ولي، بكرراً كانت أو ثيباً، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى"<sup>(1)</sup>.

(1) منها: عن ابن عمر رضي الله \* قال: : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان". البخاري كتاب الجهاد والسير باب(148) قتل النساء في الحرب برقم(3015)، (63/2).

(2) البخاري-كتاب الجهاد والسير-باب(148) قتل النساء في الحرب-برقم(3015)، (63/2)،-مسلم-كتاب الجهاد-باب(8) تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب-برقم(1745)، (927).

(3) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية- مصطفى الخن/442.

(4) المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس 178/2-الأم للشافعي13/5-14-المغني لابن قدامة 140/9 وما بعدها.

ثانياً: الأدلة: -

- استدلال الجمهور بحديثين: -

1- عن عائشة رضي الله ( ) قالت: قال رسول الله ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةً نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ" ثلاث مرات "فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"<sup>(2)</sup>.

2- وعن أبي بردة وأبي موسى الأشعري رضي الله \* أن النبي ﷺ قال: "لا نكاح إلا بولي"<sup>(3)</sup>.

وجه الدلالة: -

يفيد عموم هذين الحديثين أن النكاح لا يصح إلا بموافقة ولي الزوجة، إذ إن لفظ (أَيُّمَا) من صيغ العموم، وكذا النكرة في سياق النفي (لا نكاح).

- واستدل الحنفية بدليلين كذلك لمذهبهم: -

1- عن ابن عباس رضي الله \* قال: قال رسول الله ﷺ: "الأيام"<sup>(4)</sup> أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها، وإذنها صماتها"<sup>(5)</sup>.

2- لم يعملوا بحديث عائشة رضي الله ( ) "أَيُّمَا امْرَأَةً نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا....." لأنها عملت بخلافه عندما زوجت حفصة بنت عبد الرحمن، المنذر بن الزبير ووليها غائب<sup>(6)</sup>.

ثالثاً: المناقشة: -

ناقش الجمهور أدلة الحنفية من وجهين: -

1- بالنسبة لحديث "الأيام أحق بنفسها" فقد قالوا: إنه أثبت حقاً للولي، كما يفيد لفظ "أحق" وأحقيته هي الولاية، وأحقيتها رضاها، فإنه لا يصح عقد إلا بعده، فحقها بنفسها أكد من حقه؛ لتوقف حقه على إذنها<sup>(7)</sup>.

(1) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام 259/3-بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني الحنفي-اللباب شرح الكتاب للغنيمي 8/3.

(2) أبو داود- كتاب النكاح- باب(20) في الولي برقم(2083)، (316)- الترمذي كتاب النكاح باب(15) برقم(1102)، (259).

(3) أبو داود- كتاب النكاح- باب(20) في الولي برقم(2085)، (316)- الترمذي كتاب النكاح باب(15) برقم(1102)، (259).

(4) الأيّم في الأصل: التي لا زوج لها، بكرأ كانت أو ثيباً، مطلقة أو متوفى عنها، ويريد بها في هذا الحديث الثيب خاصة. النهاية/55- لماذا سُميت الثيب بذلك؟ لأن الفعل ثاب يثوب إذا رجع، وكان الثيب بصدد العود والرجوع، يعني إلى الزواج. النهاية/131.

(5) أبو داود- كتاب النكاح- باب(26) في الثيب برقم(2098)، (318).

(6) أبو داود في سننه-كتاب النكاح-باب(20) في الولي-برقم(2083)، (0316)،الموطأ- كتاب الطلاق-باب(5) ما لا يبين من التملك برقم(1162)، (324)، الحديث صححه الألباني.

(7) سبل السلام للصنعاني 177/3.

2- ردَّ الإمام مالك رحمه الله حديث عائشة رضي الله ( في تزويجها حفصة بنت عبد الرحمن بقوله: " لا نعرف ما تفسيره، إلاَّ أنا نظن أنها وكَّلت من عقد نكاحها"<sup>(1)</sup> .

رابعاً: الترجيح:-

بالنظر في الأدلة، يتبين قوة مذهب الجمهور القاضي بمنع إجراء عقد النكاح إلاَّ بإذن الولي؛ حفظاً لحقوق المرأة من الضياع، وسداً لذريعة الزنا<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى أنه يخدش حياء المرأة، والحياء أجمل ما تتحلَّى به، خاصة إذا كانت بكرًا؛ فإنها تتهم بالتوقان، وفيه كذلك إيقاع على كرامة الأولياء؛ إذ ليس من الأدب أن تتجاوزهم فتاتهم، فتزوج نفسها دون أن يكونوا من الشاهدين، وهم أعرف من المرأة بمعادن الرجال، وتوفر الكفاءة في الخاطب، وغير ذلك من المقاصد الحسنة في اشتراط الولي في النكاح.

### المطلب الثاني: تخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من الصحابة.

اختلف الأصوليون في حكم تخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من الصحابة، إلى مذهبين رئيسين، هما نفسيهما ما ذكر في المسألة التي قبلها، لكن بزيادة طفيفة تصلح مذهباً ثالثاً في المسألة:-

(1) المدونة الكبرى للإمام مالك 178/2.

(2) قال ابن القيم في علة تحريم النكاح بغير ولي: إن الشارع أبطله سداً لذريعة الزنا؛ فإن الزاني لا يعجز أن يقول للمرأة: " أنكحيني نفسك بعشرة دراهم، ويُشهد عليها رجلين من أصحابه أو غيرهم"، فمنعها من ذلك سداً لذريعة الزنا. إعلام الموقعين لابن القيم 59/5.

أولاً: الأقوال: -

الأول: ذهب الشافعي في الجديد، وكثير من الفقهاء والأصوليين، إلى أن مذهب الصحابي إذا كان على خلاف ظاهر العموم، سواء كان هو الراوي، أو لم يكن، لا يكون مخصصاً للعموم<sup>(1)</sup>.  
الثاني: وذهب أبو حنيفة، والحنابلة، وعيسى بن أبان، وجماعة من الفقهاء والأصوليين، إلى جواز التخصيص بذلك<sup>(2)</sup>.

الثالث: وذهب بعض الأصوليين الشافعية، كالأستاذ أبي منصور الإسفراييني<sup>(3)</sup>، وتلميذه الشيخ أبي حامد الإسفراييني<sup>(4)</sup>، والشيخ الشيرازي في اللمع، إلى أنه يجوز التخصيص بمذهب غير الراوي من الصحابة للحديث، ولكن ببعض الشروط<sup>(5)</sup>: -

- 1- أن ينتشر بين الصحابة، وانتشاره إجماعاً على صحته.
- 2- ألا يُعرف له مخالف، بحيث يظهر قوله في الحادثة التي خصص بها العموم ولم يظهر من أحدٍ منهم خلافه.
- 3- أن ينقرض العصر على العمل بالخبر؛ لأنه حينئذٍ يكون إما إجماعاً، أو حجة مقطوعاً بها.

أما إذا لم ينتشر في الباقيين، وخالفه غيره؛ فليس بحجة قطعاً، وعند الشافعي في القديم، إن لم يُعرف له مخالف فهو حجة تقدم على القياس.

وهل يُخصُّ به العموم؟ وجهان: -

الأول: أنه يُخصُّ به، لأنه على هذا القول أقوى من القياس، وقد ثبت جواز التخصيص بالقياس، فكان بما هو أقوى منه أولى.

الثاني: لا يُخصُّ، لأن الصحابة كانت تترك أقوالها لظاهر السنة.

ثانياً: الترجيح: -

قلتُ فيما سبق أنه لا يخصص مذهب الراوي ظاهر عموم الحديث سواء كان هو الراوي، أو غيره من الصحابة، ولكن إذا خالف الصحابي ظاهر عموم الحديث، وعمل بخلافه، ثم انتشر

(1) الإحكام للآمدي 485/2.

(2) المسودة لابن تيمية/129.

(3) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني الفقيه الأصولي، المكنى: بأبي إسحاق، ولد بإسفرايين، ونشأ بها، ثم رحل في طلب العلم إلى خراسان، تُوفي في نيسابور يوم عاشوراء سنة 418، ثم نُقل إلى إسفرايين، ودُفن بها. طبقات الأصوليين للمراغي 240/1-241.

(4) عبد القادر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي الإسفراييني، الأصولي الأديب، الفقيه الشافعي، صنف كثيراً من العلوم، وفاق أقرانه في الفنون، حتى خَلَفَ شيخه الأستاذ الإسفراييني في التدريس، تُوفي بإسفرايين سنة 429، ودُفن بجانب أستاذه أبي إسحاق الإسفراييني- المرجع السابق 246/1-247.

(5) البحر المحيط للزركشي 528/2.

بين الصحابة ولم يجد له مخالف من الصحابة، ولم يجد من ينكر عليه، عندئذ يكون ذلك تخصيصاً للعام.

ثالثاً: مثال لتخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من الصحابة.

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة"<sup>(1)</sup>.

2- عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق"<sup>(2)</sup>.

#### وجه الدلالة: -

يفيد عموم هذين الحديثين أنه ليس على المسلم زكاة في فرسه، أو عبده.

إلاً أن بعض الصحابة رضي الله عنهم قد خصصوا هذين الحديثين، ومنهم:

1- عبد الله بن عباس رضي الله عنه: حيث روي عنه تخصيصه بالخيل التي يُغزى عليها في سبيل الله، وأما غيرها ففيها الزكاة<sup>(3)</sup>، لأن الظاهر من حال المعدة للغزو أنها للفنية ومصالح الدين، وعليه فلا يعود من ورائها فائدة مادية، بخلاف المعدة للتجارة، فالنماء فيها ظاهر، ففيها الزكاة.

2 - عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حيث روي عنه نحو ذلك<sup>(4)</sup>.

بناءً على هذا الخلاف فقد اختلف الفقهاء في حكم زكاة الخيل<sup>(5)</sup>.

#### أولاً: الأقوال:

وفيه مذهبان: -

الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا زكاة في الخيل، إلا إذا كانت معدة للتجارة، وعليه فلا

زكاة في السائمة، أو ما كانت معدة للخدمة<sup>(6)</sup>.

(1) البخاري كتاب الزكاة باب(45) ليس على المسلم عبده صدقة برقم(1464)، (323/1)- ومسلم كتاب الزكاة باب(2) لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه برقم(982)، (467).

(2) الترمذي- كتاب الزكاة- باب(3) ما جاء في زكاة الذهب و الفضة برقم(620)، (157)- ابن ماجه- كتاب الزكاة باب(4) زكاة الورق والذهب برقم(1790)، (311).

(3) عن ابن عباس رضي الله \* قال: "ليس في فرس الغازي في سبيل الله صدقة". المصنف لابن أبي شيبة 381/2 برقم 10144-ط/دار الكتب العلمية.

(4) فتاوى وأقضية عمر بن الخطاب محمد عبد العزيز الهلالي/81-82.

(5) وكذلك الرقيق فلا زكاة فيها، إلا إذا كانت معدة للتجارة والنماء. فتح الباري لابن حجر 399/3-سبل السلام للصنعاني 519/2.

(6) الأم باب لا زكاة في الخيل 28/2- الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي المالكي-تحقيق الحبيب بن طاهر 388/1- تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي لأبي الغلام محمد عبد الرحمن المباركفوري 216-215/3.

قال ابن القيم في الحكمة في التفرقة بين الخيل والإبل في الزكاة:

الثاني: وذهب الحنفية إلى أن الخيل إذا كانت سائمة ذكوراً وإناثاً فصاحبها بالخيار: إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً، وإن شاء قَوَّمَهَا وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم<sup>(1)</sup>.  
ثانياً: الأدلة: -

-استدل الجمهور بحديثي أبي هريرة، وعلي رضي الله \* ، وخصوا الزكاة فيهما بما أُعدَّ للتجارة.

واستدل الحنفية بما يلي<sup>(2)</sup>: -

1- ما روي عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي عبيدة في صدقة الخيل أن خير أربابها فإن شاؤا أدوا من كل فرس دينار، وإلا قَوَّمَهَا، وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم<sup>(3)</sup>.

2- روي عن السائب بن يزيد أن عمر لما بعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين أمره أن يأخذ من كل فرس شاتين أو عشرة دراهم<sup>(4)</sup>.

3- ولأنها مال نامٍ فاضل عن الحاجة الأصلية، فتجب فيه الزكاة، كما لو كانت للتجارة.

ثالثاً: الترجيح: -

إن الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور، من العفو عن زكاة الخيل؛ لأنها تُقْتَنَى لغير النماء والاسترباح، فهي أشبه ما يكون بأثاث البيت، فضلاً عن كونها عدة القتال في سبيل الله.

## المبحث الثاني: التخصيص بالقرانن والسياق وقضايا الأعيان

وفيه مطلبان:

والفرق بين الخيل والإبل أن الخيل تُراد لغير ما تُراد له الإبل؛ فإن الإبل تُراد للدرّ والنسل والأكل وحمل الأثقال والمتاجر والانتقال عليها من بلد إلى بلد، وأما الخيل فإنما خُلقت للكرّ والفرّ والطلب والهرب، وإقامة الدين، وجهاد أعدائه، وللشارع قصد أكيد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها، وترغيب النفوس في ذلك بكل طريق، ولذلك عفا عن أخذ الصدقة منها؛ ليكون ذلك أرغب للنفوس فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورباطها، وقد قال تعالى: "(وَأَعِدُّوا لَهُمْ

مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْمِيُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) لأنفال/60 فرباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب إعلام الموقعين لابن القيم 332/3.

(1) اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي الحنفي 149/4.

(2) بدائع الصنائع للكاساني 35-34/2.

(3) مصنف عبد الرزاق 35/4.

(4) المرجع السابق.

### المطلب الأول: التخصيص بالقرائن والسياق.

أولاً: التخصيص بالقرائن<sup>(1)</sup>.

ذهب كثير من الأصوليين الى جواز الاستدلال بالقرائن، واحتجوا بما يلي:-  
 إن ابن عباس استدل على وجوب العمرة بأنها قرينة الحج في كتاب الله<sup>(2)</sup>، وذلك إشارة  
 لقوله تعالى: ( وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ )<sup>(3)</sup>.

وأجيب على هذا الاستدلال أنه لا حجة فيه على وجوب العمرة، لأن جمع الشارح بينهما  
 في حكم لا يوجب الجمع بينهما في غيره<sup>(4)</sup>.

أقول: الظاهر من قوله وجوبها كوجوب الحج، لا كما زعم المخالفون.  
 وبناء على اعتبار القرائن عند الأصوليين، يمكن القول بأن القرائن تخصص العموم، وهذا  
 ما ذهب إليه كثير من الأصوليين، ومن ذلك:-

1- ذكر الزركشي نقلا عن الشيخ تقي الدين في (شرح الإمام)، قوله: نص أكابر الأصوليين  
 على أن العموم يخص بالقرائن. قال: ويشهد له مخاطبات الناس بعضهم، حيث يقطعون في  
 بعض المخاطبات بعدم العموم بناء على القرينة، والشرع يخاطب الناس بحسب تعارفهم<sup>(5)</sup>.

2- ونقل أيضا قول ابن دقيق العيد، وهو: إن القرائن تخصص العموم<sup>(6)</sup>.

3- وجاء في المسودة نقلا عن الإمام أحمد (رحمه الله) قال: وقد خصص أحمد اللفظ بالقرينة،  
 ومثّل لها بقوله تعالى: ( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ أَوْ رَافِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُمْ أَوْ سَادِسُهُمْ )<sup>(7)</sup>، والمراد  
 العلم، لأنه افتتحها بذكر العلم، والمقصود هنا أن العلم قرينة على أن عموم المعية مقصود بها  
 خصوص العلم<sup>(8)</sup>.

قال القرطبي: يعلم ويسمع نجواهم، يدل عليه افتتاح الآية بالعلم ثم ختمها بالعلم<sup>(9)</sup>.

ويمكن القول أيضا: إن مخصصات العموم التي ذكرت كلها قرائن تدل على أن العموم

غير مراد بالحكم، وإنما الخصوص هو المراد.

### ثانيا: التخصيص بالسياق

(1) القرينة هي بيان لما أريد باللفظ في عرف الشارع والعادة. التمهيد لأبي الخطاب 183/1.

(2) فتح القدير الجامع بين فني الراية والدراية من علم التفسير محمد بن علي الشوكاني 195/1.

(3) البقرة/196.

(4) المسودة لابن تيمية/140.

(5) البحر المحيط للزركشي/511/2.

(6) المرجع السابق 520/2.

(7) المجادلة/7.

(8) المسودة لابن تيمية/141.

(9) أحكام القرآن للقرطبي 238/9.

هل يترك العموم لأجل السياق؟<sup>(1)</sup>.

ذهب الإمام الشافعي إلى جواز ترك العموم لأجل السياق؛ حيث إن كلامه في الرسالة يقتضى ذلك، حيث بَوَّبَ على ذلك بابا فقال: (باب الذي يُبين سياقه معناه) .

- واستدل بقوله تعالى: ( وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ )<sup>(2)</sup>.

#### وجه الدلالة:-

ابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمساءلتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: ( إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ )، دلَّ على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عاديةً، ولا فاسقةً بالعدوان في السبت، ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون.

- واستدل أيضا بقوله تعالى: ( وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ )<sup>(3)</sup>.

#### وجه الدلالة:

إن هذه الآية مثل التي قبلها، حيث ذكر قصم القرية، فلما ذكر أنها ظالمة بَانَ للسامع أن الظالم هم أهلها، دون منازلها التي لا تظلم، ولما ذَكَرَ القوم المنشئين بعدها، وَذَكَرَ إحساسهم البأس عند القصم، أفاد أنه إنما أحس البأس من يعرف البأس من الآدميين<sup>(4)</sup>.

#### مثال تخصيص العموم بالسياق:-

ويُمكن أن يُمثل لتخصيص العموم بالسياق<sup>(5)</sup> بما يلي:-

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "..... الخالة بمنزلة الأم..."<sup>(6)</sup>.

#### وجه الدلالة:-

يفيد عموم الحديث أن الخالة بمنزلة الأم في كل شيء، سواء كان الميراث أو الحضانة، لكن هذا العموم مُخصَّص بالحضانة، والذي دلنا على تخصيصه السياق الذي ورد فيه الحديث، حيث جاء فيه، "أن النبي ﷺ خرج من مكة، فتبعته ابنة حمزة تنادي: يا عمُّ، يا عمُّ، فتناولها علي، فأخذ بيدها، وقال لفاطمة: دونك ابنة عمك فاحتملتها، فاختصم علي وجعفر وزيد، فقال علي: أنا أخذتها وهي بنت عمي، وقال جعفر: ابنة عمي، وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها النبي ﷺ لخالتها وقال: "الخالة بمنزلة الأم"

(1) سياق الكلام، هو أسلوبه الذي يجري عليه. معجم لغة الفقهاء للقلعجي/225.

(2) الأعراف/163.

(3) الأنبياء/11.

(4) الرسالة/62-63.

(5) الواضح في أصول الفقه- محمد سليمان الأشقر/204-ط/دار النفائس.

(6) البخاري-كتاب الصلح-باب(6)كيف يكتب"هذا ما صالح فلان ابن فلان..." برقم(2699)، (598/1)، وكتاب

المغازي-باب(43)عمره القضاء برقم(4251)، (336/2).

قال ابن دقيق العيد: -

الحديث أصل في باب الحضانة، وصريح في أن الخالة فيها كالأم عند عدم الأم، وهو قوله عليه السلام: "الخالة بمنزلة الأم"، وسياق الحديث يدل على أنها بمنزلتها في الحضانة<sup>(1)</sup>. وقد جعلت الخالة بمنزلة الأم في الحضانة، لأنها تقرب منها في الحنو والشفقة والاهتداء إلى ما يصلح الولد لما دل عليه السياق<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: التخصيص بقضايا الأعيان

ذهب علماء الحنابلة إلى جواز تخصيص العموم بقضايا الأعيان<sup>(3)</sup>، وكلام الإمام أحمد يحتمله<sup>(4)</sup>، ويحتمل أن يُمنع منه إذا منعنا من تخصيص العموم بفعل الرسول ﷺ والخطاب الخاص به ﷺ<sup>(5)</sup>.

وسبب المنع في هذه الحالة، أن يكون الفعل خاصاً بالنبى ﷺ، ولا يتعدى غيره، مثل: ما رواه عمرو بن أمية الضمري<sup>(6)</sup> قال: "رأيت النبى ﷺ يمسح على عمامته وخفيه"<sup>(7)</sup>، لأن علة المسح كانت لمرض به ﷺ<sup>(8)</sup>، فتكون عندئذ قضية عين، فإذا منعنا تعديتها إلى أمته، منعنا التخصيص بقضايا الأعيان على اعتبار أنها جاءت في أشخاص معينين. ولا يخفى أنه إذا وقع التصريح بالعلة التي لأجلها وقع الإذن بالشئ، أو الأمر به، أو النهي عنه، فهو من باب التخصيص بالعلة المصرح بها التي لأجلها ورد الإذن، فإذا لم تكن مُصرح بها فلا تخصيص<sup>(9)</sup>.

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام-لابن دقيق العيد/618.

(2) فتح الباري لابن حجر-626/7.

(3) القضية: بفتح القاف، وكسر الضاء، من قضى والجمع قضايا؛ بمعنى الحكم، والأعيان: جمع عين، والحق العيني، هو حق متعلق بعين معينة. معجم لغة الفقهاء للقلعجي/326-365.

لم يُفرد الأصوليون قضايا العيان بتعريف مستقل، وعليه يمكن أن أعرفها بما يلي:-

" حكم شرعي متعلق بعين معينة، بحيث لا يتعدى هذا الحكم غير الشخص المعين إلا إذا اشترك معه في نفس العلة التي من أجلها شرع له الحكم".

(4) يُشير بذلك إلى جواز لبس الحرير للرجال للحكمة، حيث أخذ منه الإمام أحمد رحمه الله، جواز تخصيص العموم بقضايا الأعيان.

(5) المسودة لابن تيمية/118- البحر المحيط للزركشي/534/2.

(6) عمرو بن أمية الضمري، أسلم حين انصرف المشركون من أحد، وكان شجاعاً، وكان أول مشاهده بئر معونة، فأسره عامر بن الطفيل وجزاً ناصيته، وأطلقه، وبعثه النبي إلى النجاشي في زواج أم حبيبة، وإلى مكة فحمل خبيئاً من خشبته، وله ذكر في عدة مواطن، وكان من أكثر رجال العرب جرأة ونجدة، وعاش إلى خلافة معاوية، ومات في المدينة، وقال أبو نعيم: مات قبل الستين. الطبقات الكبرى-لابن سعد-52/2-الإصابة لابن حجر/602/4-الاستيعاب لابن عبد البر-1162/3.

(7) البخاري-كتاب الوضوء-باب(48) المسح على الخفين-برقم(205)، (58/1).

(8) الموافقات للشاطبي 272/3.

(9) إرشاد الفحول للشوكاني 461/1-الموافقات للشاطبي 12/4.

ويمثل الأصوليون لتخصيص العموم بقضايا الأعيان ، بأنه ﷺ رخص في لبس الحرير لبعض الصحابة في الحكمة<sup>(1)</sup>، ومعلوم أن لبس الحرير للرجال محرم، فيكون لبسه في الحكمة مخصصاً لأحاديث المنع، ومنها:-

1- عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلق له في الآخرة"<sup>(2)</sup>.

2- وعنه أيضاً: " أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام"<sup>(3)</sup> قال: فيما علمنا أنه يعني الأعلام<sup>(4)</sup>،<sup>(5)</sup>.

#### وجه الدلالة:

يفيد عموم الحديثين أن لبس الحرير للرجال لا يجوز إلا ما كان علماً في ثوب دون حجم الإصبعين ، ويترتب عليه حرمان لابس من حظه في الآخرة، لكن هذا العموم قد خصصه حديث آخر أباح فيه لبس الحرير لبعض الصحابة للحكمة ، فعن أنس بن مالك ﷺ قال :  
" رخص النبي ﷺ للزبير وعبد الرحمن رضي الله \* في لبس الحرير لحكمة بهما"<sup>(6)</sup>، فدل هذا على أن قضايا الأعيان تخصص عموم الأحاديث، لأن الترخيص وإن كان للزبير وعبد الرحمن رضي الله ، إلا أنه منوط بعلّة، وهو وجود الحكمة، فيشمل جميع من ابتلي بها، وعندئذ لا يكونون داخلين في الوعيد بحرمانهم من الحرير في الجنة.

(1) الحكمة هي: نوع من الجرب. فتح الباري لابن حجر 357/10.

(2) سبق تخريجه/ص76.

(3) وهما السبابة والوسطى.

(4) أي الذي حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام، وهو ما يكون في الثياب من تطريف وتطريز ونحوها. فتح الباري لابن حجر 345/10.

(5) البخاري- كتاب اللباس- باب(25) لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه برقم (5828)، (105/3).

(6) البخاري- كتاب اللباس- باب(29) ما يُرخص للرجال من الحرير للحكمة برقم(5839)، (108/3).

## الختاتمة

الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، بفضلته تتم الصالحات،  
والصلاة والسلام على المعلم الأول، الرسول القدوة خير الكائنات، سيدنا محمد ﷺ.  
وبعد:

ففي ختام هذا البحث أرى من المناسب ذكر بعض النتائج التي توصلت إليها وقد اخترت من  
بينها عشرًا، هنَّ أم النتائج، وقد أتممتها بخمس توصيات، وبيانها على النحو التالي:-

### أولاً: النتائج:-

- 1- رغم اختلاف الأصوليين في معنى التخصيص، إلا أن جميعهم يتفق على أن التخصيص نوع  
من أنواع البيان، وأرجح تعريفات التخصيص عندي هو: "بيان أن ما أُخرج من العام لم يكن  
مراداً، سواء كان الإخراج بدليل مستقل مقارن أم بدليل متصل".
- 2- يجوز أن يخصص العام، سواء كان العام خبراً أو أمراً أو نهياً، أما الأمر والنهي فلا إشكال  
فيهما، وأما الخبر فلأن الاستقراء قد أثبت ذلك، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً  
تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ) (1)، ومن المعلوم أن بلفظ لم تؤت بعضاً  
من ملك سليمان عليه السلام، كتسخير الجن والصرح الممرد من القوارير .
- 3- الأحكام التي نزلت لأسباب خاصة، لا تخص من نزلت فيهم فقد، وإنما حكمها يتعدى إلى  
عموم الأمة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما أن العبرة بلفظ الشارع، وقد جاء  
عاماً يشمل أسباب ورود الأحكام وما شاكلها إلى يوم القيامة.
- 4- التخصيص والنسخ كلاهما من البيان، لكنه يوجد فرق واضح بينهما، حيث إن التخصيص  
إظهار للحكم المراد باللفظ العام، والنسخ رفع له، بالإضافة إلى فروق أخرى تناهز العشرة.
- 5- ما يعتبره الأصوليون تخصيصاً بالعقل؛ هو في الحقيقة تخصيص بالدليل لا بالعقل، غير أن  
العقل كان قد اهتدى إليه قبل ورود الشرع فلما جاء النص كان نوراً على نور.
- 6- إن الأدلة التي تخصص العام نوعان، أدلة متصلة بالعام، تأتي في سياقه، ولا تنفك عنه  
كالاستثناء والصفة والغاية والشرط، وأدلة منفصلة عنه، تأتي منفكة عنه، بحيث تأتي في نص  
آخر كالتخصيص بالعقل والحس والأدلة النصية المستقلة.
- 7- يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب، وبالسنة، وكذا تخصيص السنة بالكتاب، لأن ما ورد في  
الكتاب والسنة يُعدُّ وحياً، سواء كان وحياً متلوّاً أو غير متلوّاً، مثل: تخصيص حرمة نكاح  
المشركات بجواز نكاح الكتابيات .

(1) النمل/ 23

8- إن القياس دليل من أدلة الشرع، حيث إنه مُظهر للحكم، لا مثبت له، ولذلك يجوز التخصيص به؛ إذ يكون التخصيص عندئذٍ بالدليل المقيس علي حكمه في الحقيقة.

9- إن أفعال الصحابة وأقوالهم لا تخصص عموم ما ورد عن النبي ﷺ، لأن العبرة بما رويوا، لا بما ذهبوا إليه من أفعال وأقوال؛ بالإضافة إلى أنهم غير معصومين مهما كانوا عدولاً.

10- قرائن الأحوال التي تُصاحب اللفظ العام ويُعرف بها مراد الشارع، سياق الكلام، وهو الأسلوب الذي يجري عليه مخصصان للعام للعموم، لأنها دلائل تبين أن المراد من العموم بعض أفراد، فهما نوع من البيان.

## ثانياً: التوصيات:-

بعد التوصية بتقوى الله عز وجل ولزوم طاعته أضع بين أيديكم قبضة من التوصيات على النحو التالي:-

1- إن أكثر التشريعات في القرآن الكريم قد جاءت على صورة قواعد عامة، وترك للسنة بيانها، ومن هنا تأتي أهمية هذا الباب في أصول الفقه، ولما كان العام والخاص من المباحث اللغوية، فإنه يفهم في ضوئه كذلك نص القانون، وعقود المعاملات بين الناس، فكان من الضروري إيلاؤه جهداً خاصاً في التفقه التأصيل.

2- ومن المسلمات أن أصول الفقه فنٌ علمي ينمي التفكير ويزكيه، حيث إن ما نبّه عليه الأصوليين من دلالات الألفاظ والتراكيب بالمنطوق أو المفهوم حيناً، وبالعبارة أو الإشارة حيناً آخر، وغير ذلك من القواعد، يجعل تعامل المفكرين والمتقنين مع العبارات والنصوص مختلفاً إلى حدٍ كبير فكان الواجب تعميم التفقه بقواعد الأصول عامة، وبالعام والخاص خاصة.

3- كما أوصي أن تتضمن مناهج المرحلة الثانوية مبادئ علم الأصول كمباحث الحكم التكليفي، ومصادر التشريع بإجمال، ولا بأس أن يكون كذلك في متطلبات التخرج للتخصصات غير الشرعية في الجامعات المختلفة.

# الفهارس العامة

وتتضمن خمسة أنواع:-

أولاً: فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية .

ثالثاً: فهرس الأعلام .

رابعاً: فهرس المراجع .

خامساً: فهرس الموضوعات .

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

مكان ورودها	رقم الآية	السورة	الآية
4	29	البقرة	1- {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا }
(ح) 59	71	البقرة	2- (مُسَلِّمَةً لَا شَيْءَ فِيهَا . . . . .)
23	106	البقرة	3- (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا . . . . .)
74	144	البقرة	4- (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ . . . . .)
49	185	البقرة	5- (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ . . . . .)
35	187	البقرة	6- (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسِينَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ . . . . .)
87	196	البقرة	7- (وَأْتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ . . . . .)
6	197	البقرة	8- { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ }
(ح) 47-48	198	البقرة	9- (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ . . . . .)
42	221	البقرة	10- (وَلَا تَتَكَبَّوْا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ . . . . .)
(ح) 14-73	222	البقرة	11- (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أذى . . . . .)
67	225	البقرة	12- (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ . . . . .)
42-7-5	228	البقرة	13- (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ . . . . .)
50	230	البقرة	14- (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَّكِفَ زَوْجًا . . . . .)
43-24	234	البقرة	15- (وَالَّذِينَ يُؤَفِّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا . . . . .)
74	238	البقرة	16- (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى . . . . .)
24	240	البقرة	17- (وَالَّذِينَ يُؤَفِّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَرْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ . . . . .)

59-6	275	البقرة	18- (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْنَةَ . . . .)
15	282	البقرة	19- (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . . . . .)
51(ح)	31	آل عمران	20- (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ . . .)
8	39	آل عمران	21- (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ . . . .)
-9-7 -26 37-36	97	آل عمران	22- (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . .)
9-8	173	آل عمران	23- (الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّا نَحْنُ قَوْمٌ مُّسْلِمُونَ فَاسْتَضَاعُوا لَكُمْ فَاسْخَرْتُمُوهُمْ . .)
8	175	آل عمران	24- (إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ . . . . .)
-7-5 44	11	النساء	25- (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ . . .)
33(ح) 47	12	النساء	26- (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ . . . . .)
25	15	النساء	27- (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ . . . . .)
50	24	النساء	28- (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ . . .)
60	25	النساء	29- (وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ . .)
8	54	النساء	30- (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . .)
34	92	النساء	31- (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً . . . . .)
5	145	النساء	32- { إِنِ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَكِن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا }
57	176	النساء	33- (سَقَتُونَكَ قُلُوبَهُمْ فِي الْكَلَالَةِ . . . . .)
55-	5	المائدة	34- (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . . . . .)
35	6	المائدة	35- (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ . . . . .)
-13-6 19(ح) -45- 47(ح)	38	المائدة	36- (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا . . . . .)

49-48	89	المائدة	37- (لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ . . . . .)
20	103	المائدة	38- (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا . . . . .)
36	19	الأنعام	39- (قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ . . . . .)
55	121	الأنعام	40- (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ . . .)
76-20	145	الأنعام	41- (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا . . . . .)
53-52	164	الأنعام	42- (وَلَا تَزُرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى . . .)
16	44	الأعراف	43- (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ . . . . .)
51(ح)	158	الأعراف	44- (فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ . . . . .)
26(ح) 88-	163	الأعراف	45- (وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ . . . . .)
86(ح)	60	الأنفال	46- (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ . . .)
(ح) 14، -27 50-16	5	التوبة	47- (فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ . . .)
67-35	29	التوبة	48- (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ . . . . .)
6	84	التوبة	49- { وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ }
19	114	هود	50- (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ . . . . .)
14	16	الرعد	51- (قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . . . . .)
ج	7	إبراهيم	52- { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ } إبراهيم 7
5	56	الحجر	53- { قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ } الحجر 56
-41 -65 -68 78-71	44	النحل	54- (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ . . . . .)

66	80	النحل	55- (وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا . . . .)
-41 68-64	89	النحل	56- (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ نَبِيًّا نَا لِكُلِّ شَيْءٍ . . . .)
32	106	النحل	57- (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ . . . .)
5	110	الإسراء	58- { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَاتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا }
5	17	طه	59- { وَمَا تَلِكْ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى }
88-	11	الأنبياء	60- (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً . . . . .)
32	6 -5	المؤمنون	61- (إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ
-13 19(ح) -45- -46 73-60	2	النور	62- (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ . . . . .)
19(ح)	4	النور	63- { وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } {النور} 4
19(ح)	6	النور	64- { وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ } {النور} 6
-14 38-37	23	النمل	65- (وَأَوْثِقَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . . . . .)
-38	44	النمل	66- (قَبِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً . . . .)
ج	12	لقمان	67- { أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ }
49-42	49	الأحزاب	68- (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ . . . .)
37-36	62	الزمر	69- (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . . . . .)
38-37	25	الأحقاف	70- (تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاجِدُهُمْ . . . .)
-14 38-37	42	الذاريات	71- (مَا تَذُرُّ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ)

65-54	4,3	النجم	72-(وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)
4	26	الرحمن	73- {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ}
19(ح)	2	المجادلة	74- {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ}
87	7	المجادلة	75-(مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ.....)
61(ح)	8	المتحنة	76-(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ.....)
5	2	الطلاق	77- { وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا }
43-42	4	الطلاق	78-(وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ..)
52	6	الطلاق	79-(أَسْكُنُوا مِنْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ.....)
5	20	المزمل	80- وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }
9	3,2	العصر	81-(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ.....)

## ثانياً: فهرس الأحاديث.

م	الحديث	الراوي	الحكم	مكان الورد
1.	لا يشكر الله من لا يشكر الناس	أبو داود	صحيح	ج
2.	لما مات رسول الله ارتدت العرب	النسائي	صحيح	4
3.	إن الله أعطى كل ذي حق حقه	الترمذي	صحيح	6
4.	لا تقطع يد السارق	البخاري، مسلم	صحيح	13
5.	رجم ماعز، والمرأة الغامدية	البخاري، مسلم	صحيح	46-13
6.	أينقص الرطب إذا جف؟	الترمذي	صحيح	14
7.	أرأيت لو تمضمت؟	أحمد	صحيح	17
8.	هو الطهور ماؤه الحل ميتته	الترمذي	صحيح	17
9.	إن الماء طهور لا ينجسه	الترمذي، النسائي	صحيح	18
10.	الخراج بالضمان	أبو داود، ابن ماجه	حسن	18
11.	تجزئك ولا تجزئ غيرك	البخاري	صحيح	18 (ح)
12.	ألي خاصة	الترمذي	حسن	10
13.	لا ربا إلا في النسيئة	البخاري، مسلم	صحيح	18
14.	يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله	مسلم	صحيح	13
15.	إذا اجتمع ثلاثة فليؤم أحدهم	مسلم	صحيح	14
16.	لا يرث القاتل	أبو داود	حسن	7
17.	لا يرث المسلم الكافر	البخاري	صحيح	7
18.	إنما هي أربعة أشهر	البخاري	صحيح	24
19.	كانت المرأة إذا توفي زوجها مكثت	البخاري	صحيح	25(ح)
20.	خذوا عني، خذوا عني	مسلم	صحيح	
21.	لي الواجد ظلم	البخاري، أبو داود	صحيح	28
22.	نحن معاشر الأنبياء	البخاري	صحيح	4
23.	في كل أربعين شاة شاة	أبو داود	صحيح	30
24.	في الغنم السائمة زكاة	أبو داود	صحيح	30
25.	احفظ عورتك إلا من زوجتك	أبو داود، الترمذي	حسن	32
26.	إذا خطب أحدكم المرأة	أحمد	حسن	33
27.	رفع القلم عن ثلاثة	الترمذي	صحيح	37
28.	لا قطع في ثمر ولا كثر	أبو داود، الترمذي	صحيح	45

50	صحيح	أبو داود، النسائي	29. لا تتكح المرأة على
51	ضعيف	مالك	30. سنوا بهم سنة أهل الكتاب
51	صحيح	البخاري	31. لا حتى تذوق عسيلته، ويذوق عسيلتك
52(ح)	صحيح	الترمذي	32. لا سكنى لك ولا نفقة
52(ح)	صحيح	الترمذي	33. الميت يعذب ببكاء أهله عليه
54(ح)	صحيح	البخاري	34. تحويل القبلة
55	صحيح	البخاري	35. اذكروا أنتم وسموا الله وكلوا
57	ضعيف	أبو داود	36. كيف تقضي إذا عرض عليك قضاء
60	صحيح	مسلم	37. الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
61	صحيح	البخاري	38. ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله
62	صحيح	البخاري	39. إنما يلبس الحرير من لا خلاق له
62(ح)	صحيح	البخاري	40. صلي أمك
62(ح)	صحيح	البخاري	41. من لبس الحرير في الدنيا لم
66	صحيح	أبو داود، الترمذي	42. ما قطع من البهيمة وهي حية
67	صحيح	البخاري	43. أمرت أن أقاتل الناس
67	صحيح	البخاري	44. إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به
69	صحيح	البخاري	45. فيما سقت السماء العشر
69	صحيح	البخاري، مسلم	46. ليس فيما دون خمس أوسق
70	صحيح	النسائي	47. لا تنتفعوا من الميتة بشي
70	صحيح	البخاري، مسلم	48. هلا أخذتم إهابها
70	حسن صحيح	أبو داود، ابن ماجه	49. لا تبع ما ليس عندك
72	صحيح	البخاري	50. من أسلف في شيء ففي كيل
72	صحيح	البخاري	51. صلوا كما رأيتموني أصلي
73	صحيح	مسلم	52. خذوا عني مناسككم
72(ح)	صحيح	الترمذي	53. فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا
73(ح)	صحيح	البخاري	54. كان يأمرني فأترز فيباشرني
74(ح)	صحيح	البخاري	55. إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه
74	حسن	أبو داود	56. كان إذا سافر فأراد أن يتطوع
74(ح)	صحيح	النسائي	57. هذا البلد حرمه الله
74(ح)	صحيح	البخاري	58. لا، ولكن لم يكن بأرض قومي
75(ح)	صحيح	البخاري	59. ألم ترى أن مجززا نظر أنف
75(ح)	صحيح	أبو داود	60. من أتى كاهنا فصدقه
76(ح)	حسن	أبو داود	61. من اقتبس علما من النجوم
76(ح)	قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.	الحاكم	62. اذهب فغيبه

76(ح)	قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.	الحاكم	.63. أين البول الذي كان في القدح
80	صحيح	البخاري	.64. لا يحل دم امرىء مسلم
80	صحيح	البخاري	.65. من بدل دينه فاقتلوه
81	صحيح	البخاري	.66. نهى عن قتل النساء والصبيان
82	صحيح	أبو داود، الترمذي	.67. أيما امرأة نكحت بغير مواليها
82	صحيح	أبو داود	.68. الأيم أحق بنفسها من
82	صحيح	أبو داود	.69. لا نكاح إلا بولي
82	صحيح	مالك	.70. أيما امرأة نكحت بغير إذن
85	صحيح	البخاري	.71. ليس على المسلم في
85	صحيح	الترمذي، ابن ماجه	.72. قد عفوت لكم عن صدقة الخيل
88	صحيح	البخاري	.73. الخالة بمنزلة الأم
89	صحيح	البخاري	.74. رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته
90	صحيح	البخاري	.75. نهى عن الحرير إلا هكذا
90	صحيح	البخاري	.76. رخص النبي للزبير، و عبد الرحمن لبس الحرير

ثالثا : فهرس الأعلام.

الرقم	العلم	مكان الورود
.1	إبراهيم بن أحمد بن شاقلا	56
.2	ابن سُريج	56
.3	أبو الحسن الكرخي	71
.4	أبو حامد الإسفراييني	84
.5	أبو منصور الإسفراييني	84
.6	أبو هاشم الجبائي	56
.7	أبو واقد الليثي	66
.8	حكيم بن حزام	70
.9	عبد الله بن عكيم	70
.10	عمرو بن أمية الضمري	89
.11	سالم بن عبد الله بن عمر	70
.12	الاصطخري	56
.13	مالك بن الحويرث	72
.14	مُجَزَّز المُلْجِي	75
.15	معاوية بن حيدة	32
.16	ميمونة بنت الحارث	70

رابعاً: فهرس المراجع

م	المرجع	المؤلف
أولاً	القرآن وعلومه:-	
(أ)	القرآن والتفسير:-	
1-	القرآن الكريم	
2-	أحكام القرآن	لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي(ت543هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا- ط/1-1408هـ-1988م-دار الكتب العلمية-بيروت
3-	أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن	لمحمد الأمين الشنقيطي(ت1339هـ) ط/1-1417هـ-1996م-دار الكتب العلمية-بيروت.
4-	التحرير والتنوير	لمحمد الطاهر بن عاشور-ط/دار سحنون-تونس.
5-	تفسير القرآن العظيم	لأبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي(ت774هـ)، ضبط وتخرّيج: حسين إبراهيم زهران-ط/دار إحياء الكتب العربية.
6-	التفسير الكبير ومفاتيح الغيب	لفخر الدين الرازي(ت606هـ) ط/1-1401هـ-1981م-دار الفكر-بيروت.
7-	تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان	للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي(ت1376هـ) ط/1-1420هـ-1999م-مؤسسة الرسالة.
8-	جامع البيان في تأويل القرآن	لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ) ط/1-1412هـ-1992م-دار الكتب العلمية-بيروت.
9-	الجامع لأحكام القرآن	لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت671هـ) ،

		ضبط ومراجعة: د. محمد الحفناوي - محمود عثمان - ط/1423هـ-2003م، ط/دار الكتب العلمية-بيروت.
10-	زاد المسير في علم التفسير	لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي(ت597هـ) ط/4-1307هـ-1987م-المكتب الإسلامي-بيروت.
11-	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير	لمحمد علي بن محمد الشوكاني(ت1250هـ) ط/1-1413هـ-1992م-دار الخير.
12-	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز	لأبي محمد عبد الحي بن عطية الأندلسي-تحقيق: الرحالي الفاروق-عبد الله الأنصاري-وآخرون-ط/1-1398هـ-1977م-صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني-أمير دولة قطر.
	(ب) علوم القرآن:-	
13-	أسباب النزول	لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الواحدي(ت468هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان-ط/4-1419هـ-1998م.ط/دار الحديث- القاهرة
14-	البرهان في علوم القرآن -	لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم-ط/المكتبة العصرية-بيروت.
15-	مباحث في علوم القرآن	لمناع القطان-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت.
16	المفردات في غريب القرآن	لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت502هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني-ط/دار المعرفة-بيروت.
	ثانياً	
	(أ) متون السنة:-	
17-	سنن أبي داود-	لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت275هـ)،

		حكم وتعليق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - ط/ الأولى - مكتبة المعارف - الرياض.
18-	سنن ابن ماجه -	لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه (ت273هـ)، حكم وتعليق: الشيخ محمد الألباني - ط/الأولى - مكتبة المعارف - الرياض.
19-	سنن الترمذي	لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، حكم وتعليق: الشيخ الألباني - ط/مكتبة المعارف - الرياض.
20-	السنن الكبرى	للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ) ط/دار المعرفة - بيروت.
21-	سنن النسائي	لأبي عبد الرحمن بن شعيب بن علي الشهير بالنسائي (ت303هـ)، حكم وتعليق: الشيخ الألباني - ط/مكتبة المعارف - الرياض.
22-	صحيح البخاري	للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت256هـ)، اعتنى بها: محمود الجميل - ط/مكتبة الصفا - القاهرة.
23-	صحيح مسلم	للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت261هـ) ط/دار بن رجب - المنصورة
24-	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ) ط/1408هـ - 1988م - دار الكتب العلمية - بيروت
25-	مسند أحمد	للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - ط/2-1420هـ - 1999م.
26-	المصنف	لأبي بكر عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - ط/2-1403هـ - 1983م - دار المكتب الإسلامي - بيروت.

27-	المصنف في الأحاديث والآثار	لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ)، ضبط وتبويب: محمد عبد السلام شاهين - ط/1- 1416هـ-1995م-دار الكتب العلمية-بيروت.
28-	موطأ مالك	للإمام مالك بن أنس (ت179هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل - ط/1- 1422هـ-2001م-مكتبة الصفا-القاهرة.
(ب)	شروح السنة:-	
29-	إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام	لنقي الدين بن دقيق العيد (ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر - ط/1- 1418هـ-1997م-مكتبة السنة-القاهرة
30-	تحفة الأحوذى بشرح سنن الترمذي	لأبي العلاء محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (1353هـ) - ط/1- 1421هـ-2001م-دار الحديث-القاهرة.
31-	سبل السلام شرح بلوغ المرام	لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت1182هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي-عماد السيد- ط/دار الحديث-القاهرة.
32-	سنن النسائي بشرح الإمامين السندي والسيوطي	تحقيق: د. السيد محمد سيد-علي محمد علي-سيد عمران-وضبط أصوله: د. مصطفى محمد حسين الذهبي- ط/1- 1420هـ-1999م-دار الحديث-القاهرة.
33-	فتح الباري شرح صحيح البخاري	للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) ط/دار الحديث-القاهرة.
(ج)	علوم الحديث :-	
34-	إرواء الغليل في تخريج منار السبيل	للشيخ محمد ناصر الدين الألباني- لإشراف: محمد زهير الشاويش- ط/2- 1405هـ-1985م-المكتب الإسلامي-بيروت.
35-	تدريب الراوي في شرح	لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

	تقريب النواوي	السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - ط/2-1392هـ-1972م-دار التراث-مصر.
36-	قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة	للسيوطي. تحقيق: الشيخ: خليل محي الدين الميس- ط/1-1405هـ-1985م-المكتب الإسلامي.
37-	المستدرك على الصحيحين	للعافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري(ت)، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي - ط/دار المعرفة- بيروت.
38-	نزهة النظر	لابن حجر العسقلاني-ط/دار ابن الجوزي
39-	النهاية في غريب الحديث والأثر	لمجد الدين محمد الجزري الشهير بابن الجزري(ت606هـ)، إشراف: علي حسن بن عبد الحميد - ط/2-1423هـ-دار ابن الجوزي.
	ثالثاً	أصول الفقه:-
	(أ)	مراجع الحنفية:
40-	بذل النظر في الأصول	- لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي(ت552هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر - ط/1-1412هـ- 1992م-دار التراث-القاهرة.
41-	تقويم الأدلة في أصول الفقه	لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدَّبَّوسِي(ت430هـ)، تحقيق: خليل محي الدين الميس ط/1-1421هـ-2002م-دار الكتب العلمية-بيروت
42-	تيسير التحرير	محمد أمين أمير بادشاه-ط/دار الكتب العلمية- بيروت.
43-	فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت	لعبد العلي محمد نظام الدين محمد السهالوي(ت1225هـ)، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود

		عمر ط/1-1423هـ-2002م-دار الكتب العلمية-بيروت.
-44	كشف الأسرار أصول فخر الإسلام البزدوي	لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري(ت730هـ) ط/دار الكتب العلمية-بيروت.
-45	ميزان الأصول في نتائج العقول	لعلاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي(ت478هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر- ط/دار البشائر الإسلامية-بيروت.
-46	الوصول إلى الأصول	لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي(ت518هـ)، تحقيق: عبد الحميد علي أبي زنيد-ط/1403هـ-1983م- مكتبة المعارف-الرياض
(ب)	مراجع المتكلمين:-	
1-	مراجع المالكية:-	
-47	إحكام الفصول في أحكام الأصول	لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي(ت474هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد التركي- ط/1-1421هـ-1999م- ط/دار الغرب الإسلامي-بيروت.
-48	تقريب الوصول إلى علم الأصول	لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي(ت741هـ)، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي- ط/1-1414هـ-مكتبة ابن تيمية-القاهرة-مكتبة العلم-جدة.
-49	الإشارات في أصول الفقه	لأبي الوليد الباجي- تحقيق: د. نور الدين مختار الخادمي-ط/1-1421هـ-2000م-دار ابن حزم-بيروت.
-50	الضياء اللامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه	للشيخ حلولو: أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزليطيني(ت898هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم النملة- ط/2-1420هـ-1999م-مكتبة الرشد- الرياض.
-51	المقدمة في أصول الفقه	لأبي الحسن علي بن عمر بن القصار(ت397هـ)، تعليق: محمد بن الحسين السليمان- ط/1-1996م-

	دار الغرب الإسلامي-بيروت.	
2-	مراجع الشافعية: -	
52-	الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الأمدى(ت631ه) ط/دار الحديث-القاهرة.	
53-	البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي - تعليق: د. محمد محمد تامر - ط/1-1421ه-2000م-دار الكتب العلمية-بيروت.	
54-	التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي(ت476ه)، تحقيق: محمد حسن أسماعيل - ط/1-1424ه-2003م-دار الكتب العلمية-بيروت.	
55-	التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني(ت478ه)، تحقيق: د. عبد الله النيبالي-شبير أحمد العمري - ط/1-1417ه-1996م- دار البشائر الإسلامية-بيروت.	
56-	التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين الإسنوي-تحقيق: محمد حسن هيتو - ط/1-1404ه-1984م-مؤسسة الرسالة-بيروت.	
57-	تيسير الورقات على ورقات إمام الحرمين الجويني لعبد الباسط خليل -ط/1-1423ه-2002م-الدوحة- قطر.	
58-	الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي-تحقيق: أحمد محمد شاكور.	
59-	قواطع الأدلة في الأصول لأبي مظفر السمعاني(ت489ه)، تحقيق: محمد حسن هيتو - ط/1-1417ه-1996م-مؤسسة الرسالة- بيروت.	
60-	اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي	

61-	المحصل في علم الأصول	لفخر الدين محمد بن عمر الرازي - ط/1-1408هـ - 1988م - دار الكتب العلمية - بيروت.
62-	المستصفي في علم الأصول	لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ) ط/دار الكتب العلمية - بيروت.
63-	المعتمد في أصول الفقه	لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت1044هـ)، ضبط: الشيخ خليل الميس - ط/1-1403هـ - 1983م - دار الكتب العلمية - بيروت.
64-	المنحول في تعليقات الأصول	لأبي حامد الغزالي - تحقيق: محمد حسن هيتو - ط/2- 1400هـ - 1980م - دار الفكر - بيروت.
65-	منهاج الوصول في علم الأصول	للقاضي عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (ت685هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أحمد قطب الرخميسي - ط/1-1417هـ - 1996م - مؤسسة قرطبة - ميدان الحسين.
66-	نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول	لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت772هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل - ط/1-1420هـ - 1999م - دار ابن حزم - بيروت.
3-	مراجع الحنابلة:-	
67-	إعلام الموقعين عن رب العالمين	لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت)، ضبط وتخريج: مشهور حسن سلمان - ط/1-1423هـ - دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية.
68-	التمهيد في أصول الفقه	لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (ت510هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد أبي عشمة - ط/2-1421هـ - 2000م - مؤسسة الريان -

	بيروت.	
69-	روضة الناظر وجُنة المناظر في أصول الفقه	لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي(ت620هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم النملة- ط/5-1417هـ-1997م-مكتبة الرشد-الرياض.
70-	شرح الكوكب المنير	لتقي الدين أبي البقاء الفتوحى-ط/السنة المحمدية- القاهرة.
71-	المدخل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل	لعبد القادر الدمشقي(ت346هـ)، تحقيق: محمد حامد الفهري - ط/1-1373هـ-1953م-الرسالة-بيروت
72-	المسودة في أصول الفقه	لآل تيمية-جمعها وبيضاها شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الغني الحراني(ت745هـ)، تحقيق: محمد محي عبد الحميد- ط/دار الكتاب العربي-بيروت.
(ج)	الكتب التي جمعت بين الطريقتين :-	
73-	تيسير التحرير	محمد أمين أمير بادشاه-ط/دار الكتب العلمية- بيروت.
74-	حاشية البناني على شرح جلال الدين شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع	لتاج الدين بن السبكي-ط/1415هـ-1995م-دار الفكر- بيروت.
75-	حاشية التفتازاني وحاشية الشريف الجرجاني على المنتهى الأصولي لابن الحاجب	لسعد الدين التفتازاني(ت791هـ) ط/2-1403هـ- 1983م-دار الكتب العلمية-بيروت.

76-	شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه العلمية-بيروت.	لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني-ط/دار الكتب
77-	الموافقات في أصول الشريعة	لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ)، ضبط وتخريج: مشهور سلمان - ط/1-1421هـ-دار ابن عفان-مصر.
(د)	مراجع المذاهب الأخرى:-	
78-	الإحكام في أصول الأحكام	لابن حزم الأندلسي الظاهري-ط/دار الحديث-القاهرة.
79-	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول	لمحمد بن علي الشوكاني الزيدي-تحقيق: شعبان محمد إسماعيل-ط/1-1418هـ-1998م-دار السلام.
(هـ)	المراجع الحديثة:-	
80-	أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء .	لمصطفى الخن - ط/2-1421هـ-2000م-مؤسسة الرسالة-بيروت.
81-	أصول الفقه	لمحمد أبي زهرة-ط/دار الفكر-العربي-القاهرة.
82-	أصول الفقه	لمحمد أبي النور زهير-ط/1422هـ-2001م-المكتبة الأزهرية للتراث-الأزهر
83-	أصول الفقه	لمحمد الخضري بك-ط/1-1422هـ-2001م-دار الحديث-القاهرة.
84-	أصول الفقه الإسلامي	لوهبة الزحيلي-ط/1-1408هـ-1993م-دار الفكر- سوريا.
85	أصول الفقه الإسلامي	لأمير عبد العزيز-ط/1420هـ-مكتبة الراشد-الرياض.
86-	تفسير النصوص في الفقه الإسلامي	لمحمد أديب صالح-ط/4-1413هـ-1993م-المكتب الإسلامي-بيروت.
87-	الجامع لمسائل الأصول وتطبيقها على المذهب	لعبد الكريم النملة-ط/1420هـ-مكتبة الرشد-الرياض.

	الراجح	
88-	الجهد المبذول في تنوير العقول بشرح منظومة وسيلة الوصول إلى مهمات الأصول	لزيد بن هادي المدخلي-ط/1-1421هـ-2001م-مكتبة الفرقان-عجمان.
89-	شرح اللمع في أصول الفقه-	لعلي بن عبد العزيز العمريني-ط/1-1413هـ-1991م-مكتبة التوبة-الرياض.
90-	ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية	محمد سعيد البوطي-ط/1-1402هـ-1982م- مؤسسة الرسالة-بيروت.
91-	القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني	للجيلالي المريني-ط/1-1423هـ-2002م-دار ابن القيم-السعودية-دار ابن عفان-مصر.
92-	المذكورة في أصول الفقه	لمحمد الأمين الشنقيطي-ط/مكتبة ابن تيمية-القاهرة.
93-	المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي	لفتحي الدريني-ط/2-1405هـ-1985م- المكتبة المتحدة للتوزيع-سوريا.
94-	المهذب في أصول الفقه المقارن	لعبد الكريم النملة-ط/الرشد-الرياض.
95-	الواضح في أصول الفقه	لمحمد حسين عبد الله-ط/1-1412هـ-1992م-المكتبة الوطنية-عمّان.
96-	الواضح في أصول الفقه	لمحمد سليمان الأشقر-ط/1422هـ-2001م-دار النفائس-عمان.
	<b>رابعاً القواعد الفقهية:-</b>	
97-	الأشباه والنظائر	للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي(ت771هـ) ط/دار الكتب العلمية-بيروت.
98-	تقرير القواعد وتحريير الفوائد	لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب

		الحنبلي(ت795هـ)، ضبط وتخريج: مشهور سلمان - ط/2-1419هـ-1999م-دار ابن عفان-مصر.
99-	القواعد والأصول الجامعة والفروق والتفاسيم البديعة النافعة	لعبد الرحمن بن ناصر السعدي(1367هـ)، تعليق: محمد بن صالح العثيمين(1421هـ)، ط/2-2002م-مكتبة السنة.
100-	القواعد المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين	لأبي عبد الرحمن عبد المجيد الجزائري-ط/1-1421هـ-دار ابن القيم-السعودية-دار ابن عفان-مصر.
	<b>خامساً</b>	<b>كتب الفقه :-</b>
	(أ)	<b>الفقه الحنفي :-</b>
101-	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع	لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني(ت587هـ) ط/2-1402هـ-1982م- دار الكتاب العربي-بيروت.
102-	رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار	لمحمد أمين الشهير بابن عابدين - تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الجواد-علي محمد معوض - ط/1-1415هـ-1994م-ط/دار الكتب العلمية-بيروت.
103-	شرح فتح القدير	للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام(ت681هـ) ط/دار الفكر بيروت.
104-	اللباب في شرح الكتاب	- للشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي (428هـ)، تحقيق: محمود أمين النواوي - ط/دار الحديث-بيروت.
105-	المبسوط	لشمس الدين السرخسي(ت490هـ) ط/1-1414هـ-1993م-دار الكتب العلمية-بيروت.
106-	الهداية شرح بداية المبتدي	لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني(ت593هـ) ط/المكتبة الإسلامية.
	(ب)	<b>الفقه المالكي :-</b>
107-	الإشراف في نكت الخلاف	للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي(ت422هـ)، تعليق وضبط: الحبيب بن الطاهر - ط/1-1420هـ-1999م-دار ابن حزم-بيروت.
108-	بداية المجتهد ونهاية المقتصد	لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي(ت595هـ)

ط/10-1408هـ-1988م-دار الكتب العلمية-بيروت.		
109-	حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل	- لمحمد بن عبد الله علي الخرشي(ت1101هـ)، تعليق وضبط: زكريا حميدات- ط/1-1417هـ-1997م-دار الكتب العلمية.
110-	المدونة الكبرى	-للإمام مالك بن أنس-ط/دار صادر-بيروت.
	(ج) <b>الفقه الشافعي:-</b>	
111-	الأم	- للإمام الشافعي-ط/دار الفكر-بيروت.
112-	كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار	لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصري-ط/دار الفكر-بيروت.
113-	المجموع شرح المذهب	للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي(ت676هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطيعي-ط/مكتبة الإرشاد-جدة.
	(د) <b>الفقه الحنبلي:-</b>	
114-	زاد المعاد في هدي خير العباد	لابن قيم الجوزية-ط/3-1419هـ-1998م-مؤسسة الرسالة-بيروت.
115-	الطرق الحكمية في السياسة الشرعية	لابن قيم الجوزية-تحقيق وضبط: عصام فارس الحرساني-ط/1-1418هـ-1998م-دار الكتب العلمية-بيروت.
116-	مجموعة الفتاوى	لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني(ت728هـ)تخريج: عامر الجزار- أنور الباز-ط/2-1421هـ-2001م-دار الحديث-القاهرة.
117-	المغني في الفقه	لموفق الدين ابن قدامة المقدسي(ت620هـ)، تحقيق: د. محمد شرف الدين خطاب-د. السيد محمد سيد-سيد إبراهيم صادق ط/1-1416هـ-1996م-دار الحديث-القاهرة.
	(هـ) <b>كتب أخرى:-</b>	

118-	التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي	لعبد القادر عودة-ط/1424هـ-2003م-مكتبة دار التراث- القاهرة-
119-	الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي	لابن قيم الجوزية-تحقيق: أحمد بن محمد آل نبعة-ط/1-1421هـ-2000م-جمعية إحياء التراث الإسلامي.
120-	الحدود والتعزيرات عند ابن القيم	لبكر أبي زيد-ط/2-1415هـ-دار العاصمة.
121-	الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون	لأحمد محمد علي داود-ط/2-مكتبة دار الثقافة-عمان.
122-	العقوبة في الفقه الإسلامي	لمحمد أبي زهرة-ط/دار الفكر العربي-مصر.
123-	فتاوى وأقضية عمر بن الخطاب.	لمحمد عبد العزيز الهلاوي-ط/مكتبة الساعاتي-الرياض.
124-	الفقه الإسلامي وأدلته	لوهبة الزحيلي-ط/دار الفكر-سوريا.
125-	الكنوز الملية في الفرائض الجلية	لعبد العزيز محمد السلطان-ط/مطابع المدينة-الرياض
126-	منهج عمر في التشريع	لمحمد بلتاجي-ط/1-1423هـ-2002م-دار السلام-القاهرة.
سادساً	البحوث الفقهية:-	
127-	دلالة السنة على الأحكام-	لعلي قرة داغي-مجلة بحوث السنة والسيرة-العدد/5سنة1410-1411هـ-1991م-جامعة قطر.
سابعاً	كتب اللغة:-	
128-	التعريفات	لعلي بن محمد الجرجاني- ضبط وفهرسة: محمد بن عبد الحكيم القاضي-ط/1-1411هـ-1991م-دار

		الكتاب المصري-القاهرة.
129-	القاموس المحيط	لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت817هـ)، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي - ط/1415هـ- 1994م-مؤسسة الرسالة-بيروت.
130-	مختار الصحاح	لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي- اعتنى بها: يوسف الشيخ محمد-ط/1418هـ-1998م-المكتبة العصرية-بيروت.
131-	المصباح المنير	لأحمد بن محمد بن علي الفيومي-ط/1-1421هـ- 2000م-دار الحديث-القاهرة.
132-	معجم لغة الفقهاء	- لمحمد رواس قلعجي - لحامد صادق قنبيبي-ط/1- 1405هـ-1985م-دار النفائس.
133-	معجم المقاييس في اللغة	لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبي عمر - ط/1418هـ-1998م- دار الفكر-بيروت.
	ثامناً	كتب التراجع: -
134-	الاستيعاب في معرفة الأصحاب	لابن عبد البر(ت463هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي- ط/142هـ-دار الجيل-بيروت.
135-	أسد الغابة في معرفة الصحابة	لابن الأثير الجزري-ط/دار المعرفة-بيروت.
136-	الإصابة في تمييز الصحابة	لابن حجر العسقلاني-تحقيق: علي محمد الجاوي- ط/1992م-دار إحياء التراث العربي-بيروت.
137-	تهذيب التهذيب	لابن حجر العسقلاني-ط/دار المعارف النظامية-الهند.
138-	صفة الصفوة	لأبي الفرج بن الجوزي- تحقيق: محمود فاخوري- محمد رواس قلعجي-ط/دار الكتب المعرفة-بيروت.
139-	طبقات الحنابلة	للقاضي أبي الحسين بن محمد بن أبي يعلى الفراء- ط/دار المؤيد-الرياض.
140-	الطبقات الكبرى	لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف

بابن سعد (ت230هـ) ط/دار صادر -بيروت.		
لعبد الله المراغي -ط/عبد الحميد حنفي -مصر.	القول المبين في طبقات الأصوليين	-141

خامسا : فهرس الموضوعات :-

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
هـ	المقدمة
هـ	أسباب اختيار الموضوع
و	الجهود السابقة
و	منهجي في البحث
ز	الخطة
1	التمهيد: حقيقة العام و التخصيص وأنواعه
2	المبحث الأول: حقيقة العام
2	المطلب الأول: تعريف العام
4	المطلب الثاني: ألفاظ العام
6	المطلب الثالث: الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به الخصوص
6	العام المخصوص
8	العام المراد به الخصوص
8	الفرق بين النوعين
10	المبحث الثاني: حقيقة التخصيص
10	المطلب الأول: تعريف التخصيص

13	أمثلة للتخصيص من القرآن الكريم
14	المطلب الثاني: جواز التخصيص عند الأصوليين
14	الأدلة
15	الترجيح
16	المطلب الثالث: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
16	مثال خصوص السبب
18	الأقوال
18	الأدلة
21	المناقشة
21	الترجيح
21	مثال تطبيقي
23	المبحث الثاني: الفرق بين التخصيص وأشباهه
23	المطلب الأول: الفرق بين التخصيص والنسخ
23	تعريف النسخ
24	مثال النسخ في القرآن
25	أوجه الفرق بين التخصيص والنسخ
27	المطلب الثاني: الفرق بين ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز
27	-تخصيص العلة
28	-التخصيص بمفهوم الموافقة
30	-التخصيص بمفهوم المخالفة
31	المبحث الرابع: الأدلة المخصصة للعام
31	المطلب الأول: المخصصات المتصلة
31	الاستثناء
32	مثال التخصيص بالاستثناء
32	الشرط
32	مثال التخصيص بالشرط
33	الصفة
34	مثال التخصيص بالصفة
34	الغاية
35	مثال التخصيص بالغاية

35	المطلب الثاني: المخصصات المنفصلة
36	العقل
36	مثال التخصيص بالعقل
37	الحس
36	مثال التخصيص بالحس
37	الدليل السمعي
39	الفصل الأول: تخصيص المقطوع بالمقطوع والمظنون
40	المبحث الأول: تخصيص المقطوع بالمقطوع
40	المطلب الأول: تخصيص الكتاب بالكتاب
40	الأقوال
40	الأدلة
41	المناقشة
42	أمثلة لتخصيص الكتاب بالكتاب
44	المطلب الثاني: تخصيص القرآن بالسنة المتواترة
44	الأدلة
44	أمثلة لتخصيص القرآن بالسنة المتواترة القولية
45	أمثلة لتخصيص القرآن بالسنة المتواترة الفعلية
47	المبحث الثاني: تخصيص المقطوع بالمظنون
47	المطلب الأول: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقراءة الشاذة
47	تعريف القراءة الشاذة
47	القصد من القراءة الشاذة
47	حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة
49	مثال تخصيص القرآن بالقراءة الشاذة
50	المطلب الثاني: تخصيص الكتاب بسنة الأحاد
50	الأقوال
50	الأدلة
53	المناقشة
54	الترجيح
54	مسألة
54	الأقوال

55	الأدلة
55	الترجيح
56	المطلب الثالث: تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس
56	الأقوال
56	الأدلة
59	الترجيح
59	مثال تخصيص عموم القرآن والسنة المتواترة بالقياس
63	الفصل الثاني: تخصيص المظنون بالمقطوع والمظنون
64	المبحث الأول: تخصيص المظنون بالمقطوع
64	المطلب الأول: تخصيص السنة الأحادية بالقرآن
64	الأقوال
64	الأدلة
65	المناقشة
66	الترجيح
66	أمثلة على تخصيص السنة الأحادية بالقرآن
68	المطلب الثاني: تخصيص السنة الأحادية بالسنة المتواترة
68	الأقوال
68	الأدلة
69	المناقشة
69	الترجيح
69	أمثلة على تخصيص السنة بالسنة
71	المبحث الثاني: تخصيص المظنون بالمظنون
71	المطلب الأول: تخصيص العموم بفعل النبي ﷺ
71	الأقوال
72	الأدلة
73	المناقشة
73	الترجيح
73	أمثلة لتخصيص العموم بفعل النبي ﷺ
74	المطلب الثاني: تخصيص العموم بالسنة التقريرية
74	الأقوال

75	الأدلة
75	الترجيح
75	أمثلة على تخصيص العموم بالتقرير
77	الفصل الثالث: التخصيص بأفعال الصحابة ﷺ وقرائن الأحوال
78	المبحث الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه وغير راويه من الصحابة
78	المطلب الأول: تخصيص عموم الحديث بمذهب راويه من الصحابة
78	الأقوال
78	الأدلة
79	المناقشة
79	الترجيح
80	أمثلة تطبيقية
80	-قتل المرأة المرتدة
80	الأقوال
80	الأدلة
81	المناقشة
81	الترجيح
81	-النكاح بغير ولي
81	الأقوال
82	الأدلة
82	المناقشة
83	الترجيح
84	المطلب الثاني: تخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من الصحابة
84	الأقوال
85	الترجيح
85	مثال تخصيص عموم الحديث بمذهب غير راويه من الصحابة
87	المبحث الثاني: التخصيص بالقرائن والسياق، وقضايا الأعيان
87	أولاً: التخصيص بالقرائن
88	ثانياً: التخصيص بالسياق
88	مثال تخصيص العموم بالسياق

89	المطلب الثاني: التخصيص بقضايا الأعيان
90	مثال التخصيص بقضايا الأعيان
91	الخاتمة
93	الفهارس العامة
95	فهرس الآيات
98	فهرس الأحاديث
101	فهرس الأعلام
102	فهرس المراجع
118	فهرس الموضوعات